جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة كربـــلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع اشارة الى العراق للمدة (1990-2013)

رسالة مقدمة
إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية للطالب

حسين عبد الكريم جعاز الشمري

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

محـــمد عـــلي حـمـيـــد

1437هـ 2016م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

((وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ))

صدق الله العلي العظيم

النحل (18)

الإهداء

إلى نبي الرحمة محمد (ص)

إلى الأئمة الأطهار (ع)

إلى والدي ووالدتي ، إخوتي وأخواتي

زوجتي و أولادي

إلى زملائي وأصدقائي

إلى من قال بحق العراق

"العراق جنةُ عدن , هُنا هبط آدم , هُنا وُلد الانسان , هُنا وُلد الخط , هُنا وُلد التأريخ , هُنا وُلدت الشرائع والقوانين ووُلدت الحضارة ... بُستان معطاء , وبساط رائع جميل , نسجتهُ طول الدهر كل الأيدي وصبغته كُل الألوان , وجمع كُل الأجيال , يا له من نسيج فريد بديع . بلدُ الحضارة والمدنية , فوق كُل شبر من أرض العراق حاضرة وحضارة , وتحت كُل شبر مدينة ومدنية ... بلد المعطيات والمنجزات , وبلد الاختراعات والابتكارات والاكتشافات , بلد الرُسل والنبيين , والأولياء والصالحين والصحابة والتابعين , شُرف بالأئمة , وباهى بالعلماء والفضلاء والادباء والكتاب والشعراء . اعرفواُ العراق حق معرفته وقدروه حق قدره"

العلامة العراقي حسين علي محفوظ

إلى الجميع اهدي جهدي المتواضع

الباحث

شكر وامتنان

الحمد لله على نعمه علينا التي لاتعد ولأتحصى ، والصلاة والسلام على اشرف الخلق محمد (ص) وعلى اله الطيبين الطاهرين المنتجبين وعلى من سار على نهجهم الى يوم الدين .

اما بعد يلزمني الوفاء والعرفان بالجميل ان اتقدم بجزيل شكري الى الاستاذ المساعد الدكتور (**محمد علي العامري**) لتحمله عناء الاشراف والمتابعة المستمرة وابداء التوصيات العلمية التي ساعدتني كثيراً في اتمام الرسالة .

كما اتوجه بالشكر والامتنان الى السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد الاستاذ الدكتور عواد الخالدي والسيد معاون العميد للشؤون العلمية الاستاذ الدكتور حميد عبيد عبد والسيد رئيس قسم الاقتصاد الاستاذ الدكتور مهدي سهر الجبوري لرحابة صدرهم ورعايتهم الابوية لطلبة الدراسات العليا ومساندتهم لي تعزيزاً للمسيرة العلمية فجزاهم الله خير الجزاء .

كما اقدم شكري وامتناني الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة والقبول على مناقشة الرسالة وابداء ملاحظاتهم القيمة بصددها .

كما لا يفوتني ان اتقدم بجزيل شكري الى اساتذة قسم الاقتصاد لما أبدوه من ملاحظات ومقترحات وارشادات ساعدت كثيراً في اتمام الرسالة واخص منهم بالذكر الاستاذ الدكتور كاظم البطاط و الاستاذ الدكتور توفيق عباس و الاستاذ المساعد الدكتور كاظم الاعرجي و الاستاذ المساعد الدكتور رحيم الشرع و الاستاذ المساعد الدكتور عامر المعموري و الاستاذ المساعد الدكتور طالب الكريطي و الاستاذ المساعد الدكتور محمد ناجي .

وجميع كلمات الشكر والامتنان تقف عاجزة امام استاذي الدكتور عدنان كريم نجم الدين الذي تشرفت بالاغتناء بعلمه في دراستيّ البكالوريوس والماجستير الذي لم يبخل علي باي مساعدة ومسانده وتواصل معي طيلة مدة الكتابة فجزاه الله خير الجزاء .

كما لا يفوتني ان اذكر مواقف وافضال ومساندة الاستاذ الدكتور المرحوم محسن الراجحي (رحمه الله) ، خلال دراستي الماجستير .

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل شكري وامتناني الى من ساندني وآزرني طيلة مدة الدراسة والكتابة صديقي العزيز (علاء دحلوس) .

كما اتقدم بالشكر الى موظفي المكتبة المركزية في جامعة كربلاء وموظفي مكتبة الدراسات العليا ومكتبة الدراسات الاولية في كلية الادارة والاقتصاد لما قدموه لي من المصادر والكتب .

كما اقدم شكري وامتناني إلى زملائي في الدراسة علي ، ميثم ، حامد , ايمان , افراح ، ابتهال ، اميرة) ، واخيراً اوجه شكري وامتناني الى كل من ساندني وساعدني في انجاز رسالتي والى كل من نسي لساني وقلمي ذكرهم ومد يد العون والمساعدة لي فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء .

حسين جعاز

توصية المشرف

أشهد ان إعداد الرسالة الموسومة بـ (توظيف عوائد النفط في دول ريعية مختارة وامكانية الافادة منها في العراق) التي تقدم بها الطالب (حسين عبد الكريم جعاز الشمري) قد تمت تحت إشرافي في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء, وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .

التوقيع :

الاســم : أ.م.د. محمد علي حميد العامري

العنوان: كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

التاريخ: \ \ 2016

توصية رئيس القسم

بناء على توصية المشرف, أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاســم : أ. د . مهدي سهر غيلان الجبوري

العنوان : كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

التاريخ : \ \ 2016

إقرار المقوم اللغوي

أشهد ان رسالة الماجستير الموسومة بـ (توظيف عوائد النفط في دول ريعية مختارة وامكانية الافادة منها في العراق) التي تقدم بها الطالب (حسين عبد الكريم جعاز الشمري) جرت مُراجعتها من الناحية اللغوية ولأجله وقعت .

التــوقيع:

الاســـم: أ . م. د. مشكور حنون كاظم

العنوان : كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

التاريـخ : \ \ 2016

المحتويات

	العنوان	رقم الصفحة
	الآية	أ
	الاهداء	ب
	الشكر والامتنان	ج
	التوصيات والاقرار اللغوي	د- هـ
	المحتويات	و- ز
	فهرس الجداول	ح-
	فهرس المخططات	ط
	المستخلص	ي
	المقدمة	1
الفصل الاول	**الاطار المفاهيمي والنظري لمعنى الريع و اثاره في الاقتصادات النفطية**	4
المبحث الاول	**مفهوم الريع و الاقتصاد الريعي**	6
اولا	مفهوم الريع	6
ثانيا	الاقتصاد الريعي و اسباب نشوءه و المظاهر العامة له	9
المبحث الثاني	**الدولة الريعية و اسباب نشوئها و المراحل التاريخية التي مرت بها**	14
اولا	مفهوم الدولة العام	14
ثانيا	مفهوم الدولة الريعية	15
ثالثا	اسباب نشوء الدولة الريعية	16
رابعا	المراحل التاريخية التي مرت بها الدولة الريعية	17
خامسا	اهم المشاكل التي تعاني منها الدولة الريعية	20
سادسا	طبيعة العلاقة بين الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي	26
الفصل الثاني	**سعر النفط في سوق النفط العالمية و العوامل المؤثرة فيه**	28
المبحث الاول	**المفهوم العام لسعر النفط وسوق النفط العالمية**	30
اولا	مفهوم سعر النفط	30
ثانيا	انواع اسعار النفط	30
ثالثا	المفهوم العام لسوق النفط الدولية	32

المبحث الثاني	**تحليل طلب و عرض النفط والعوامل المؤثرة فيهما**	34
اولا	الطلب العالمي على النفط	34
ثانيا	عرض النفط العالمي	39
الفصل الثالث	**اثر قطاع النفط في اقتصادات دول(ايران , الامارات , العراق)**	45
المبحث الاول	**بعض مؤشرات القطاع النفطي لدول العينة**	46
اولاً	الا□تياطيات النفطية لدول العينة	46
ثانياً	الانتاج النفطي لدول العينة	49
ثالثاً	العوائد النفطية لدول العينة	52
المبحث الثاني	**النفط والتجارة واثرهما في الناتج المحلي الاجمالي لدول العينة**	56
اولاً	النفط واثره في الناتج الم□لي الاجمالي لدول العينة	56
ثانياً	دور التجارة الخارجية في الناتج الم□لي الاجمالي الاماراتي والعراقي	77
الفصل الرابع	**الواقع و الافاق المستقبلية للاستثمار في القطاع النفطي**	83
المبحث الأول	**المفهوم العام للاستثمار ودور الاستثمار الاجنبي في الصناعة النفطية**	84
اولا	المفهوم العام للاستثمار	84
ثانيا	دور الاستثمار الاجنبي في الصناعة النفطية	87
المبحث الثاني	**اهمية النفط و الاحتياجات الاستثمارية المستقبلية المتوقعة في الصناعة النفطية**	95
اولا	اهمية النفط لدى الشركات الاستثمارية	95
ثانياً	الا□تياجات الاستثمارية المستقبلية المتوقعة في الصناعة النفطية	97
	الاستنتاجات	102
	التوصيات	103
	المصادر	105
	الملا□ق	117

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	اجمالي الطلب العالمي على النفط للسنوات (1990-2013)	34
2-2	النسب المئوية لمعدلات النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط للمدة (1990-2013)	35
2-3	النسب المئوية لتوقعات الطلب العالمي على الطاقة للمدة(2010-2030)	37
2-4	توقعات معدل النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط للمدة(2010-2030)	38
2-5	توقعات الطلب العالمي على النفط للمدة (2010-2030)	39
2-6	الانتاج العالمي للنفط الخام للمدة(1990-2013)	39
2-7	حجم الاحتياطي النفطي العالمي للمدة (1990-2013)	41
2-8	التوقعات المستقبلية لعرض النفط العالمي حسب تقديرات اوبك ومنظمة الطاقة الدولية للمدة (2015-2030)	43
3-9	الاحتياطيات النفطية والانتاج النفطي لدول العينة للمدة(1990- 2013)	48
3-10	الانتاج السنوي لدول العينة ونسب نموها للمدة (1990- 2013)	51
3-11	عوائد التصدير الاجمالية والنفطية ومعدل نموها السنوي ونسبها الى اجمالي عوائد الصادرات لدول العينة للمدة(1990- 2013)	55
3 -12	الناتج المحلي الاجمالي وعوائد الصادرات الكلية والنفطية وغير النفطية ونسبها الكلية لدولة ايران للمدة (1990-2013)	58
3-13	النسب المئوية لمساهمة قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الاجمالي الايراني بالاسعار الجارية	59

3-14	قيم ونسب المساهمة لأنشطة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي ايران(مليون دولار)	60
3-15	الناتج المحلي الاماراتي ونسب مساهمة القطاعات فيه للمدة (1990-2013)	61
3-16	الناتج المحلي الاجمالي في العراق وحسب الانشطة المكونة له للمدة(1990-2013)	71
3-17	الانتاج النفطي والصادرات والاستهلاك ونسب نموها في العراق للمدة 1970-2013	74
3-18	الناتج المحلي الاجمالي ونسب تطوره وصافي التجارة الخارجية لدولتي العراق والامارات للمدة (1990-2013)	81
4-19	مجموع الاستثمارات النفطية المتراكمة العالمية حسب المناطق للمدة (2001 – 2030)(مليار دولار)	98
4-20	النسب المئوية لأجمالي الاستثمارات في مصادر الطاقة العالمية للمدة 2003-2025	99
4-21	حجم الاستثمارات المالية المطلوبة لتطوير الطاقة للمدة (2003-2030)	100

فهرست المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
1-1	المراحل التي يمر بها المرض الهولندي	24
3-2	الهيكل التنظيمي للناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات	64
3-3	الهيكل التنظيمي للناتج المحلي الاجمالي لدولة العراق	72
4-4	الاشكال المختلفة للاستثمار الاجنبي وفق معيار السيطرة والتحكم	86

المستخلص

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع النفط كونه المورد الرئيس لموازنات اغلب الدول المنتجة له واقتصادياتها وخاصة البلدان النامية , وبالنسبة للدول المستهلكة فهو يمثل الحاجة (الطلب) له مما يستدعي التعمق في حيثيات مصادره وطرق اكتشافه وانتاجه بغية الافادة من مميزاته الناشئة عن تصديره أو استيراده وكذلك عند استخدامه في الاستهلاك المحلي فالمشكلة التي اهتمت بها الدراسة هي تقييم مدى نجاح او فشل بلدان العينة في توظيف عوائدها النفطية المتزايدة من صادراتها النفطية ودورها في تمويل الخطط الاستثمارية , لكنه رغم الأهمية الكبيرة له والعوائد الضخمة التي يحققها لَمْ تشهد الدراسةَ تطوراً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يوحي إلى سوء استغلال تلك العائدات مما تنعكس سلباً على مجمل الاقتصاد للدول النفطية وخاصةً ما حصل في دولة العراق التي ارتفعت ايراداته النفطية من 15.51 مليار دولار عام 1990 إلى 89.402 مليار دولار سنة 2013 بما يعادل مضاعفتها لما يُقارب 6 مرات ولكن مازال اقتصاده رهينة الاسعار العالمية , إذ بانتعاشها ينتعش الاقتصاد العراقي والعكس صحيح .أما ايران فقد ارتفعت عوائدها النفطية من 21.420 مليار دولار عام 1990 إلى 61.923 مليار دولار عام 2013 , بمعنى انها تضاعفت لما يُقارب 3 مرات لكن نسبة تأثرها بالأسعار العالمية للنفط أقل من العراق بسبب وجود موارد اقتصادية غير نفطية تساهم في ايراداتها العامة .

وفيما يخص دولة الامارات العربية المتحدة والتي ارتفعت فيها العوائد النفطية من 22.414 مليار دولار عام 1990 إلى 126.307 مليار دولار عام 2013 , أي انها تضاعفت لما يُقارب 6 مرات , وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات ابرزها ان الامارات تُعد افضل دول العينة في جوانب التنمية الاقتصادية لكونها عملت على تنويع مصادر دخلها , أضف الى ذلك التوظيف الامثل للعوائد النفطية في تطوير قطاعاتها غير النفطية , وكذلك اوصت الدراسة بعدد من التوصيات فيما يخص العراق منها ضرورة اشراك القطاع الخاص والاستفادة من الاستثمار الاجنبي المباشر وتوسع منافذ التصدير واقامة الصناديق السيادية ونقل التجارب النموذجية للاقتصاد العراقي .

المقدمة

يعد النفط الخام من اهم الثروات الطبيعية الناضبة غير القابلة للتجدد التي تتميز بتوافرها المحدودة في القشرة الأرضية , إذ إن عمليات التحلل الطبيعية التي انتجت مصادر الطاقة الحالية احتاجت إلى مدة طويلة جداً, كي تنتج لنا هذه الكميات المحددة من هذه المصادر , ومازالت تعمل وسوف تستمر بنفس السرعة . غير ان الاستهلاك العالمي يجري بسرعة فائقة بالمقارنة مع تلك الحقب التي تكونت بها وعلى هذا الاساس فإن ما انتجته الطبيعة بملايين السنين سوف يستهلكه الانسان خلال بضع مئات منها .

تنبع اهمية النفط بالنسبة للدول المنتجة من خلال توفيره لعوائد مالية تعد ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكافة القطاعات كونه المورد الرئيس في موازنه هذه الدول , لذا يتطلب الامر الاستغلال الامثل لهذه العائدات لأنها تساهم في رفع كفاءة اداء وانتاجية القطاعات الاخرى لكنه في ظل ادارة للموارد ضعيفة وعدم وجود الشفافية في عمل المؤسسات تكون ادارة العائدات ومنها النفط والغاز والمعادن الاخرى غير فعالة , لذا يعد توزيع العوائد النفطية بالشكل الامثل من العناصر الرئيسة لنجاح عمل الحكومة , إذ ان الرسالة حاولت ان تتخذ منهجاً محددا في محاولتها بناء آلية لكيفية التصرف بالموارد المالية المتأتية من تصدير النفط وخاصة في مجال بناء وتطوير الانشطة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لبلدان العينة والمقارنة فيما بينها رغم ان هناك الكثير من الدراسات الاكاديمية التي حاولت ان تناقش موضوع اهمية النفط في التنمية وبناء قطاعات الاقتصاد , إلا انه في عملنا هذا تم التركيز على نقطة اساسية هي كيفية استخدام ذلك الجزء من الريع النفطي في بناء قاعدة لرسم سياسة نفطية مستقبلية , ويأتي هذا الموضوع في درجة عالية من الاهمية في الاقتصاد العراقي إذ يعتبر النفط مصدراً مهماً من مصادر العائدات المالية والنقدية وتعد مدفوعاته بالغة الاهمية على الاوضع الاقتصادية في العراق ونتيجة لذلك سيكون له دور مهم وكبير في عملية بناء العراق باعتباره اكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً في مستقبل المجتمع والاقتصاد العراقي .

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من حجم العوائد النقدية المتزايد من الصادرات النفطية التي يشكلها في لاقتصاد الوطني وبالتالي دوره في تمويل الخطط الاستثمارية .

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث الاساسية هي تقييم مدى نجاح او فشل البلدان الريعية المختارة في توظيف العوائد النفطية وتنويع الاقتصاد الوطني .

فرضية البحث

تعد العوائد النفطية لدول العينة احد اهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان غيابها يعيق تنمية اقتصادات دول العينة ومن جانب آخر فان وفرتها يمكن ان تذلل الكثير من العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في كافة مجتمعات العالم المعاصر .

هدف البحث

تهدف الدراسة تحليل اثر عائدات تصدير النفط الخام على اقتصادات بلدان العينة ورصد وتحليل اسباب تفاوت مراحل التنمية الاقتصادية التي قطعتها هذه البلدان وذلك من خلال الدور الذي تأخذه العائدات النفطية في عملية التنمية .

منهجية البحث

اعتمد الباحث الأسلوبين الوصفي والتحليلي لتأكيد او نفي الفرضية الموضوعة للوصول إلى هدف الدراسة .

حدود الدراسة

تناولت الدراسة التحليل النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية لدول مجاورة للعراق ضمن البعد المكاني هي ايران والامارات حيث تم اختيار هذه البلدان لكونها استطاعت ان تستثمر العوائد النفطية بشكل جيد وتحقق مستوى من التقدم والرفاهية في مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة وتم التركيز على بعض سنوات المقارنة لدول العينة بسبب تغير انظمة الحكم فيها وتقلبات اسعار النفط العالمية ضمن البعد الزماني للدراسة للمدة 1990-2013 .

هيكلة الدراسة

لغرض اعطاء المضمون الشامل والمحتوى الحقيقي لما تضمنته الدراسة واستيفائها الشكل الذي يحقق الفائدة والهدف الذي من اجله تم اعدادها , فقد شملت على فصول ومباحث حيث تم التطرق في الفصل الاول بمبحثه الأول الى مفهوم الريع والاقتصاد الريعي . اما المبحث الثاني قد خصص لمفهوم الدولة الريعية واسباب نشوئها والمراحل التاريخية التي مرت بها . اما الفصل الثاني بمبحثين تناول المبحث الاول المفهوم العام لسعر النفط وسوق النفط العالمية والثاني تحليل طلب وعرض النفط والعوامل المؤثرة فيهما. بينما الفصل الثالث تناول اثر قطاع النفط في اقتصاديات دول (ايران , الامارات , العراق) وبمبحثين اشتمل المبحث الاول على اثر النفط في بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة لدول العينة أما المبحث الثاني فتناول موضوع النفط والتجارة الخارجية واثرهما في الناتج المحلي الاجمالي لدول العينة . فيما اختص الفصل الرابع بمبحثه الاول بالمفهوم العام للاستثمار ودور الاستثمار الاجنبي في الصناعة النفطية اما المبحث الثاني فكان حول اهمية النفط والاحتياجات الاستثمارية المستقبلية المتوقعة في الصناعة النفطية . وقد اظهرت الدراسة عدد من النتائج والتوصيات التي من شانها ان تعزز القدرة لتوظيف العائدات النفطية ورفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية وافاق استثمارها في مجالات اقتصادية تساهم في مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي بما يؤدي الى خلق توازن في نمو كافة القطاعات الاقتصادية .

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي والنظري لمعنى الريع وآثاره في الاقتصادات النفطي

تمهيـــــد

على الرغم من اختلاف وجهات النظر في وضع مفهوم محدد لمعنى الريع سواء أكان في المعنى اللغوي أم المعنى الاقتصادي الا ان تناول تلك الآراء بشيء من التفصيل يعطي فكرة واضحة عن البعد الحقيقي لهذا المصطلح . كما ان توضيح مفهوم الدولة الريعية واسباب نشوئها و المراحل التاريخية التي مرت بها واهم المشاكل التي تعاني منها تلك الدول يعكس صورة معمقة في العلاقة بين الموارد الريعية واثارها في النمو الاقتصادي للدول المعنية . وفيما يأتي عرض للمباحث الرئيسية التي تضمنها الفصل الاول

المبحث الاول : مفهوم الريع و الاقتصاد الريعي

المبحث الثاني : مفهوم الدولة الريعية وأسباب نشوئها و المراحل التاريخية التي مرت بها

المبحث الأول

مفهوم الريع والاقتصاد الريعي

اولا : مفهوم الريع The concept of rent

تنوعت آراء الباحثين بشان معنى الريع فأطلق عليه سابقا بالفائض المتحقق نتيجة استخدام الأرض للأغراض الزراعية باعتبارها قطاعاً منتجاً , ثم تطور ليشمل المبلغ الذي يحصل عليه رب العمل من الفرق بين إنتاجية العامل والأجر الذي يتقاضاه ذلك العامل وكذلك هو ما يدفع مقابل او نظير استعمال الارض كعنصر من عناصر الانتاج (الارض الطبيعية) خالية من التحسينات او البنايات والمنشآت الموجودة على الارض هي استثمارات رأسمالية لا تدخل مع الارض , ثم□مل الأرباح المستحصلة من عملية المضاربة مما يعني إن كل إيراد أو دخل يأتي بصورة مستقلة عن العملية الإنتاجية الحقيقية يعد ريعيا , وقد □ار كارل ماركس الى الرأسمالية الريعية باعتبارها ظاهرة اقتصادية اجتماعية يصف من خلالها طبقة راسمالية غير منتجة اقتصادياً ودخلها لا يتأتى من انتاج البضائع والسلع بل من خلال امتلاك مصادر الريع مثل الاراضي والعقارات المؤجرة وحتى الاسهم والسندات .

اما الاقتصادي ريكاردو اول من اعطى الريع (Rent) معناه الاقتصادي في كتابه (حول مبادئ الاقتصاد السياسي) فالريع حسب ريكاردو هو الدخل الاضافي من الارض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الارض الحدية المستعملة لنفس الغرض اي بما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر لانتاج من عمل ورأس مال , وينطبق الريع الريكاردي على ميزات الموقع والعوامل الجغرافية ومن هذا المفهوم تم □تقاق ريع المنجم الذي ينطبق على الريع من انتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز عندما تكون كلفة الانتاج اقل بكثير من سعر البيع [1] .

اما في رأي الاقتصادي الفريد مار□ال هو عائد عنصر الانتاج الذي له كمية عرض ثابتة المقدار واي عنصر لا يمكن زيادة عرضه يحصل على فائض احتكاري فالأرض تحصل على ريع حقيقي بينما رأس المال والاستثمارات الرأسمالية تحصل على□به الريع لان راس المال متغير. وهذا المفهوم ينطبق على الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الاستكشاف و الاستخراج والنقل والخزن والتسويق [2]. ويختلف المفهوم اللغوي للريع عن المفهوم الاقتصادي وكما مبين ادناه.

1 - محسن كاظم , تارخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءا بالماركسية , الطبعة الاولى , الكويت , ذات سلاسل للطباعة والنشر , 1989, ص156-157 .

2-جبران سعود الرائد , معجم لغوي عصري , ط2 , دار العلم للملايين , مصر , 1995 , ص408 .

1- المفهوم اللغوي للريع linguistic concept of rent

ويتمثل بما يلي :

يعني غلة الارض أو البناية ويقال ليس له ريع أي ليس له مرجوع أي ذلك الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى المالك من غلة الأرض مقابل استغلال خواصها الطبيعية , وميزة الأرض من غيرها بأنها أكثر غلة , يعني أول كل□يء وأفضله كريعان الشباب أي مقتبله ومن الضحى بريقه ولمعانه وبياضه كما جاء في المعجم الوسيط [1] , يعني الخوف راع منه أي خاف منه . كذلك تعني العودة فمثلا كان يقال هربت الإبل فصاح لها الراعي فراعت إليه أي عادت إليه كما جاء في المعجم المنجد [2] , تعني الصومعة أي المرتفع وكذلك تعني الريع بالكسر أي الطريق المرتفع أو الجبل ويقال أيضا راعت الإبل أي نمت وكثرت أولادها ويقال كذلك الريع الرجوع إلي الشيء وفي الحديث أن رجلا سأل الإمام الحسن (ع) عن القيء للصائم فقال هل راع منه□يء أي هل رجع منه□يء ؟

2- المفهوم الاقتصادي للريع Economic concept of rent

ويقسم الريع الاقتصادي إلى قسمين :

أ- **الريع الطبيعي Natural rent :** ويتمثل بصافي الفائض الذي يمكن الحصول عليه مقابل استعمال الأرض كعامل إنتاجي وان الأرض (المورد الطبيعي) تتمثل بكافه ما موجود على سطحها من انهار وبحار ومحيطات وغابات ومزارع و□جار وكذلك ما موجود في باطنها من المواد الفلزية واللافلزية كالحديد والنحاس والطاقة الاحفورية المتواجدة في أعماق المناجم [3] وان التطور العلمي والتكنولوجي جعل من الممكن استغلال الأراضي غير المنتجة وذلك بالقيام باستصلاحها واستغلالها وهذا الريع او العائد الذي تستحقه الارض كعنصر انتاج مقابل او نظير □تراكها في العملية الانتاجية فالعرض الاقتصادي يكون اقل مرونة كلما استصلحنا اراضي جديدة والذي تحصل عليه الدولة نتيجة توفر الموارد الطبيعية فيها كالمعادن النفيسة والذهب والماس والغابات والحقول والمحاصيل الاستوائية والنفط الخام الذي هو من أهم الموارد الطبيعية وأكثرها □يوعا , لذا أصبح الريع هو المردود المادي المتأتي من عوائد الموارد الطبيعية غير المرتبطة بصنع الإنسان[4] أو هو الفرق بين السعر السوقي للسلعة أو عوامل إنتاجها وكلفة الفرصة البديلة [5].

1-إبراهيم أنيس ... وآخرون , المعجم الوسيط (بدون سنة نشر) ص410 .

2- المنجد في اللغة الطبعة السابعة والثلاثون , بيروت , دار المشرق , 1998, ص290 .

3- محمد بن حنيتان , الدولة الريعية – مجلس التعاون الخليجي نموذجا , الشرق الأوسط , العدد 8981 / يوليو ص1 , معلومات على الانترنيت على الموقع

www.alsharqalaweth.com

4 - كريم مهدي الحسناوي , مبادئ علم الاقتصاد , الطبعة الاولى, توزيع المكتبة القانونية , , 2011 , ص234.

5-د. زياد الحافظ أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية , ندوة الرفاهية الاجتماعية ,الإسكندرية, مركز دراسات الوحدة العربية , ت 2 , 2005, ص2 .

ب- **الريع الموقعي Strategic rent :** هو الريع الذي تحصل عليه الدولة نتيجة موقعها الاستراتيجي الذي تحصل عليه من استخدام دول أخرى لهذا الموقع كأن يكون موانئ بحرية أو قنوات مائية حيوية أو تجاريه مثل قناة السويس وقناة بنما أو تحصل عليه نتيجة تحالفات عسكرية على موقعها الاستراتيجي الذي يكون مهما لدولة ما تقوم بدفع مبالغ نتيجة استخدام موقعها الاستراتيجي والريع هنا يكون بشكل دعم مادي كالمساعدات والمعونات التي تصل إلي نصف الميزانية أحيانا ويكون بصورة دعم لوجستي ومعلوماتي الذي يحافظ على بقاء النظام واستمراره أو قد يأخذ كل الريع العقاري الذي يتم الحصول علية نتيجة تأجير العقار التابع إلي الفرد أو الدولة [1] ,أما في الإسلام فقد عرف الريع على انه الثمن المدفوع لشخص معين لقاء استخدام الأجار التابعة له من قبل خص أخر على أن يتم التعهد بحمايتها والحفاظ عليها ,وكذلك عرفه الإسلام بأنه الثمن الذي يدفع لمالك الأرض جراء استخدام أرضه في العملية الإنتاجية ويكون أما إيجارا نقديا أو عينيا في حين عرف الاقتصاد الوضعي الريع على انه مقدار النقود التي تدفع لقاء استعمال الشيء مدة زمنية معينة وهذا الشيء قد يكون أرضا زراعية أو أرضا خالية أو مباني أو مساكن أو مخازن أو آلات [2] , أما الطبيعيون فقد بينوا إن الريع يأتي عن طريق الزراعة فقط بوصفها الحرفة المنتجة الوحيدة وباقي الأنشطة الاقتصادية عقيمة لا تولد ريعا إذ بينو إن ما يستهلكه الفلاح من غذاء ومستلزمات زراعية كالبذور مثلا يقل عما تنتجه الأرض من ناتج وهذا الفرق بينهما هو الريع ,أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة فإنها غير منتجة , لأن عملها يقتصر على التجديد والتبادل , وبهذا عدّوا الريع هبة (الطبيعة) .

3- مصادر الريع Sources of rent

هناك مصادر متعددة للريع , لكنها تكون باتجاهين الاول يتمثل بريع الارض الذي يمكن الحصول عليه من خلال زراعة الارض او من خلال استخراج ما في باطنها من معادن و موارد طبيعية , فمنشأ ريع الارض يرجع الى تناقص الغلة وزيادة السكان . أما الاتجاه الثاني فيكون من خلال الريع العقاري أو ريع المشاريع الاحتكارية أو ما يسمى بـ " ريع الندرة " . [3]

ويمكن للدولة او القطاع الخاص ان تحصل على الريع من خلال ركاتها و مشاريعها التي تعمل وفق منافد الحصول على الريع في المجالات الآتية :

أ. الريع النفطي الذي يمثل العائد المستحصل علية نتيجة استخراج النفط من باطن الارض بغية استعماله محليا أو

1-د. محمد ألميتمي , مستقبل التنمية والديمقراطية في الوطن العربي , الوسيط اليمنية , العدد 110 / 26 / يوليو / 2006 , ص1 , معلومات على الانترنيت

www.alwaseethaly amania

2-د. إسماعيل إبراهيم البدوي , التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي , (الكويت , لجنة التأليف والتبويب والنشر , 2004) ص28 .

3 محمود عبد الفضيل ، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عالم المعرفة ، 1978,ص.20

لغرض تصديره إلى الأسواق العالمية[1] .

ب. الريع الذي يمكن ان تحصل عليه الدولة من خلال استخراج المعادن من المناجم أو من تصدير خامات الحديد والموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الارض [2].

ج. ريع الارض ويتم ذلك من خلال زراعة الارض بالمحاصيل الزراعية او ايجارها للغير واستغلال قواها الطبيعية وكذلك الريع النا□ئ من الفوارق الطبيعية بين درجة الخصوبة و الكفاءة الانتاجية للأراضي المختلفة[3] .

د. الريع العقاري الذي يتم الحصول عليه من خلال ايجار العقارات التي تمتلكها الدولة أو القطاع الخاص .

ه. يمكن ان تحصل الدولة ايضا على مداخيل ريعية من خلال المحفظة المالية كارباح الاسهم والسندات .

و. يمكن ان تصنف الايرادات التي تحصل عليها الدولة من التحويلات النقدية لمواطينها في الخارج ضمن مفهوم الريع لاسيما وان هناك العديد من الدول لديها مواطنون يعملون في الخارج (قوة عمل) مما جعلها تضع بندا رئيساً بهذا الخصوص في موازين مدفوعاتها السنوية فعلى سبيل المثال بلغ المجموع التراكمي للتحويلات خلال العقود الثلاثة الماضية 90 مليار دولار للعاملين المصريين في الخارج [4].

ثانيا : الاقتصاد الريعي وأسباب نشوءه و المظاهر العامة له .

1- مفهوم الاقتصاد الريعي The concept of rentir economy

هو الاقتصاد الذي تشكل نسبة إيراداته الريعية النسبة الأكبر من الناتج القومي الإجمالي وغالبا ما تتجاوز النسبة أكثر من 50% من حجم الناتج القومي الإجمالي[5] .

ويختلف مفهومه عن مفهوم الدولة الريعية بأن الدولة الريعية هي التي تكون نسبة الإيرادات الريعية في موازنتها العامة , النسبة الأكبر وتوجه هذه الإيرادات إلى الإنفاق الاستهلاكي أو الترفيهي وتتحكم الدولة بتوزيع هذه الإيرادات , لذلك تتصدر دراسة الاقتصادات الريعية والدول الريعية مكانه متميزة في الدراسات الاقتصادية , أضف إلى ذلك إن النفقات العامة في الاقتصادات الريعية خاصية تميزها عن نظرياتها في الاقتصادات الأخرى وإيرادات المورد الاقتصادي الواحد وإيرادات الدول الريعية المتوقعة يكون اعتمادها بالدرجة الأساس على عوائد هذه الريوع لتمويل نفقاتها دون اللجوء إلى سياسة فرض الضرائب على الإفراد لغرض الحصول على تمويل

---

1 عبد الهادي علي النجار ، الاسلام و الاقتصاد ، دراسة في المنظور الاسلامي لأبرز القاضية الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة , سلسلة كتب عالم المعرفة ـالكويت ,1984 ,ص.64

2- نور مزهر حمد الله ، دراسة تحليلية لدور ايرادات النفط في الموارد العامة للعراق للمد ,2012-1990رسالة ماجستير مقدمة الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط ، ,2015ص 8 .

3- عبد الهادي علي نجار ، الاسلام و الاقتصاد ، مصدر سابق، ص 65 .

4- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , الامارات , 2005 , ص312.

5-محمد حسين كاظم , تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988 - 2009) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة , 2012 , ص40.

ميزانيتها أو اللجوء إلى العوائد الضئيلة المتحققة من القطاعات الأخرى فسهولة الحصول على العوائد الريعية ومبالغها الكبيرة جعلت الحكومات الريعية تعمل على توسيع إنفاقها العام إلا إن هذه السمة أي سمة الإنفاق العام ليس دائما في صالح اقتصادات بلدانها بعبارة ثانية تعاني اغلب الدول الريعية من مشكلة تتعلق بكيفية استثمار هذه العوائد بالشكل الذي يحقق مردودات اقتصادية إضافية فهي لديها وفرة مالية لكنها لا تستطيع توزيعها بما يحقق مكاسب اقتصادية أو اجتماعية لها [1]. في حين نرى أن هناك بعض من الدول الأخرى سواء أكانت ريعية أم غير ريعية ممن لها موارد محدودة فأنها تعاني من مشكلة نقص الإيرادات الكافية لتغطية نفقاتها العامة بالدرجة الأساس إذا لم تتوفر لها الأموال الكافية والرؤية الإستراتيجية الكاملة لإخراج اقتصادها من دائرة الاعتماد على القطاعات الريعية وبناء قاعدة إنتاجية قوية من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية وتنمية القطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد إلى المستوى المطلوب.

2- أسباب نشوء الاقتصاد الريعي The reasons for the emergence of rentier economy

هناك جملة من الأسباب التي ادت الى ظهور الاقتصادات الريعية وتنقسم هذه الأسباب إلى داخلية وخارجية وكما يأتي[2] .

أ- الأسباب الداخلية لنشوء الاقتصاد الريعي

- زيادة نمو السكان بنسبة اكبر من نمو الناتج المحلي وتعني الزيادة غير المتوازنة مع نمو الناتج المحلي الاجمالي وغير متفقه مع الخطط والبرامج الموضوعة من قبل الدولة مما يؤدي إلى ظهور البطالة أو ارتفاع معدلاتها وخاصة في الدول النامية الريعية . لضعف هياكلها الإنتاجية وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية داخل البلد مشكلة أهم أسباب تداعي النموذج الريعي .
- وفرة الموارد الطبيعية والمواقع الستراتيجة مما يزيد التدفقات المالية الناجمة عنها وهذا يفسر النتائج الضعيفة للاقتصادات التي تتواجد فيها تلك الموارد بسبب سوء توظيف عوائدها وخاصة الاقتصادات العربية مقارنة عن الاقتصادات الأخرى المتقدمة كالنرويج وهولندا وغيرها من الدول التي لا تتمتع بموارد ريعية مماثلة وتواجد مثل هذه الموارد يعدّ نقطة الانطلاق والشرط الضروري لنشوء الريع .
- استحواذ وتحكم الحكومات بالثروات الطبيعية المتوافرة داخل البلد الريعي والسيطرة على مصادر الريع المختلفة ادى ذلك إلى كثرة الصراعات والانقلابات العسكرية خاصة خلال الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي .
- الفوارق الطبقية الكبيرة بين افراد المجتمع في الدول الريعية فجميع الفئات المستفيدة من الريع تعمل على

1-محمد حسين كاظم , تحديد الانفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية (دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة 1988-2009) , اطروحة دكتوراه , كلية الادارة و الاقتصاد , جامعة الكوفة , 2012, ص40.

2 - محمد حسين كاظم , نفس المصدر , ص 42 .

تعميق الحالة الريعية لحماية المصالح الشخصية وان كان على حساب الفئات الأخرى في المجتمع وقد تنشأ هذه الفئات نتيجة الصلة أو القرابة بالسلطة الريعية الحاكمة مما يعزز من قوة واستمرار الاقتصادات الريعية .

ب- الأسباب الخارجية لنشوء الاقتصاد الريعي

على الرغم من وجود اسباب داخلية لنشوء الاقتصاد الريعي فهناك أسباب خارجية تتعلق بطبيعة الاقتصاد العالمي وطبيعة العلاقة التي تربط الاقتصاديات الريعية بالاقتصاد العالمي ومن أهم هذه الأسباب هي[1] .

- الرغبة القوية لدى الدول الاستعمارية بالسيطرة على الثروة النفطية وفرض نفوذها على الدولة الريعية سواء تلك التي ينحصر دخلها بما لديها من موارد وثروات طبيعية وأهمها النفط أمام البلدان التي يكون فيها نسبة الريع الاستراتيجي عالية وبالتالي تعمل الدولة المستعمرة على جعل تلك البلدان الريعية دول مستهلكة مترفة بالبذخ بدلا من جعلها دول صناعية توظف ثرواتها أفضل توظيف .
- التبعية الاقتصادية و الاجتماعية للدول المتقدمة كون اغلب الدول الريعية تمتاز بضعف أجهزتها الإنتاجية وضعف البنى التحتية وعدم تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما يشكل عاملاً ذا تأثير سلبي على تلك الدول وعدم قدرتها على مواصلة التطور العلمي والتقني للدول المتقدمة مما عزز من التبعية الاقتصادية والاجتماعية واستمرار الاقتصاد الريعي .
- إن القوى المسيطرة في العالم والمتقدمة صناعيا جعلت من دول العالم تنقسم إلى دول غنية ودول فقيرة ودول متقدمة صناعيا وأخرى متخلفة وخاصة الدول الريعية المصدرة للمواد الأولية وبأسعار رخيصة جدا للدولة المتقدمة .

3- المظاهر العامة للاقتصاد الريعي General manifestations of the rentier economy

من المتعارف عليه إن بنية الاقتصادات الريعية هي بنية غير إنتاجية مما يضعها تحت وطأة التأثيرات الخارجية وخاصة عندما يحدث تقلبات في التجارة الخارجية الدولية فمثلا عند ارتفاع أسعار النفط عالمياً فإن الاقتصاد الريعي (النفطي) ينتعش بسبب العوائد التي يحققها والمتأتية من خلال بيع نفطه بأسعار عالية . أما في حالة انخفاض الأسعار العالمية فإن عوائده تنخفض وبالتالي ينعكس ذلك سلبا على موازنة الدولة مما يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي للبلد الريعي النفطي (كما حدث حين بدأت ازمة انخفاض اسعار النفط منذ منصف 2014 واستمرت بالتذبذب حتى عام 2016) فضلاً عن ذلك إن السمة الغالبة على الاقتصادات الريعية هي وجود دوافع للاستهلاك الترفي لدى المواطنين مما يساعد على زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع الواحد والمحافظة على خلق توازن دائمي بين الافراد والسلطة وعادة ما تعمل الحكومات التي تعتمد في دخولها على العوائد الريعية على جعل العلاقات بين الحكومة

1 - خالد مطر مشاري , مستقبل الدولة الريعية في العراق , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة البصرة , 2008 , ص 4 .

والافراد هي علاقات تحكمها قدرة من يمتلك ويعطي ومن ينتظر المنح والهبات وهذا ينعكس على المجتمعات ويؤدي إلى تعظيم ثقافة الاستكانة على حساب ثقافة التحدي والمطالبة بالحقوق[1] فالاقتصادات الريعية تبقى وتدوم طالما كان المصدر مستمرا في التدفق ومازال من يملك هو المهيمن الذي يملك في يده العطاء والمنح ومن ثم فأن بيئة الاقتصاد الريعي في الغالب غير إنتاجية لذلك فالدول التي تعتمد في اقتصاداتها على مورد واحد يكون في الغالب ضعف في الحراك الديمقراطي وتقل نسبة المشاركة الديمقراطية لبقية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهناك الكثير من السمات والمظاهر التي يتصف بها الاقتصاد الريعي التي يمكن إيجازها بما يأتي[2] :-

أ. الفشل في السياسات الاقتصادية: إن السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة في الاقتصاد الريعي تفرز العديد من المشكلات الاقتصادية لاعتمادها على أنظمة اقتصادية أحادية الجانب او اتكالية تميل في الغالب نحو السلوك الاستهلاكي غير المنتج مما يؤدي إلى خلل في توزيع الدخل نتيجة اعتماده على المزايا السلطوية وليس على أساس التوزيع العادل حيث يتم تحويل اغلب الاستثمارات إلى قطاعات غير منتجة كالخدمات والقطاع العقاري وغيرها وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي ترفي وتفاخري مما يشجع من حالة المضاربة في العقارات والملكية ويفصل بين العمل و الأجر أو المردود المستحصل من العمل .

ب. الاختلال في هيكل موازنة الدولة العامة : بما إن الدولة الريعية تعتمد في تمويل موازنتها العامة على العوائد المتحققة من الموارد الطبيعية , لذلك تهمل جانب الضرائب الذي يُعدّ ركناً رئيساً من أركان الموازنة وكذلك فإن النسبة الكبيرة من الموازنة للدولة الريعية تذهب في مجال الإنفاق الجاري بينما نسبة قليلة منه تذهب إلى الأنفاق الاستثماري .

ج. التبعية الاقتصادية : غالبا ما تخضع اقتصادات الدولة الريعية إلى مبدأ التبعية الاقتصادية للدولة الأخرى وخاصة الدول التي تعتمد الإعانات والمساعدات الخارجية .

د. سوء توزيع الدخل القومي الأمر الذي يسعى على ظهور فوارق اجتماعية من خلال زيادة دخول بعض الشرائح إلى حد كبير جدا في حين تبقى□رائح أخرى بدخول واطئة .

ه. تقليص دور الصناعة الوطنية : بسبب سيطرة الحكومات في اغلب الدول الريعية على حجم الثروة والتحكم في آلية توزيعها بشكل غير عادل مما يحجم من دور الصناعة الوطنية و يشجع من سياسة الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات للمواطنين من خلال الاستيراد على حساب الصناعة الوطنية مما يساهم في استمرار حالة التخلف الاقتصادي الوطني .

1 - خالد مطر مشاري , مصدر سابق , ص 16 .

2- عبد الجبار عبود قصي , أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي , أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة , سنة 2005 , ص41 .

و. ارتفاع معدلات البطالة : يمتاز الاقتصاد الريعي بأنه يساعد على ارتفاع معدلات البطالة وذلك بسبب إن الاقتصاد الريعي هو غير منتج ولا يستخدم التشغيل لذلك فالدولة الريعية لا تحتاج إلى تشغيل أيدي عاملة كثيرة في هذا الجانب خصوصا عندما يزداد عدد السكان ولا توجد لهم فرص عمل.

ز. ضعف المؤسسات الاقتصادية : إن استمرار الاعتماد على الإيرادات الريعية افرز مؤسسات اقتصادية ضعيفة ومن ثم أخفقت هذه المؤسسات في تقديم الخدمات الأساسية للمواطن من خلال زيادة فرص التعليم والخبرة وخلق المهارات كما إن هذه المؤسسات حققت بيروقراطية متضخمة وضعفا في تطبيق وتنفيذ القانون فيما يتعلق بحقوق الملكية ووضعت العراقيل أمام المشروعات النا□ئة وخاصة للمشاريع المقترحة في القطاعات الإنتاجية الأخرى وعملت على عدم إجراء إصلاحات اقتصادية أو اجتماعية حقيقية .

ح. تركز الثروة بيد السلطة الحاكمة : يمتاز الاقتصاد الريعي بأن يكون تركيز الثروة بيد مسؤولين أو مجموعات قليلة غالبا ما تحتكر السلطة والثروة بحكم قربها من الجهة الحاكمة للبلد مما ينعكس سلبا على تطور العملية الاقتصادية .

ط. ضعف الاستثمار في الصناعة الوطنية : يتصف القطاع الريعي بأن نسبة الاستثمار فيه أكثر من الاستثمارات في القطاعات الأخرى وبالتالي سوف يهمل القطاعات الأخرى مما يعني إن القيمة المضافة في هذا القطاع أعلى من القيمة المضافة في القطاعات الأخرى وبالتالي سوف يهمل دور الصناعة التحويلية التي تُعد الدعامة الأساسية في تطوير اقتصاد البلد .

المبحث الثاني

الدولة الريعية وأسباب نشوئها والمراحل التاريخية التي مرت بها

أولا / مفهوم الدولة العام The concept of public state

تعرف الدولة بصورة عامة على أنها السلطة المتبلورة على رقعة محدودة من الأرض وتأكيد سياستها اتجاه السلطات المركزية المجاورة مما يفتح المجال لقيام كيان سياسي مستقل وقائم بذاته يضم الشعب , الأرض , الإدارة المركزية في منظومة واحدة وبناءً على هذا التعريف فان الدولة تتكون من عناصر هي (الأرض , الشعب , السلطة المركزية المتمثلة بالسيادة الوطنية) حيث إن الأرض محددة ضمن تطور تاريخي وتنظيم سياسي وتضم مجموعة من الناس يدينون لهذه الأرض والسلطة الحاكمة بولائهم في حين إن السلطة الحاكمة تعمل على تنظيم العلاقات بين العناصر المختلفة للدولة [1] وبمعنى أخر إن الدولة هي كيان سياسي وإطار تنظيمي يوحد المجتمع ويصدر القوانين المنظمة ويؤمن السلم والدفاع الخارجي والأمن الداخلي وهنا لابد من الإشارة إلى إن النظم الاقتصادية والدساتير السياسية تتغير بمرور الزمن وذلك طبقا لما ينسجم مع الظروف القائمة وأحيانا المصلحة العامة[2] , وعليه فإن هناك جملة من التعاريف والمفاهيم بصدد الدولة ونظامها الاقتصادي التي وردت بمُدد زمنية متعاقبة ومن عدد من الاقتصاديين والباحثين في هذا المجال وكما يأتي .

بين أرسطو في كتابه (السياسة) إن الأنماط المتعاقبة والمختلفة في المجال السياسي لكل منها نظام اقتصادي مختلف فذكر النظام الاوتوقراطي* الملكي والنظام الاليغارشي* والنظام الديمقراطي وقد أثنى عليه ابن خلدون في مقدمته الشهيرة إذ قال (إن أساس نشوء الدولة من تعصب وانغلاق ثم استقرار ثم انفتاح ثم انحلال)[3] . في حين يرى ماركس إن الدولة والمجتمع شيء واحد إذ ان الدولة هي تعبير سياسي لسيطرة طبقة اجتماعية معينة .

---

1 - محمد الجوهري , مفهوم الدولة والعلاقات الدولية (نظرية التحديث) , القاهرة , مطبعة التضامن , 1986 , ص14 .

2-د. عبد الرحمن الحبيب , مفهوم الدولة (2005) ص2 معلومات على الانترنيت على الموقع

www.alZoora.com

* الاوتوقراطي : مصطلح يُطلق على الحكومة التي يرأسها شخص واحد او جماعة او حزب واحد , لا يتقيد بدستور او قانون – ويتمثل هذا الحكم في الاستبداد في اطلاق سلطات الفرد او الحزب وتوجد الاوتوقراطية في الاحزاب الفاشية او الشبيهة بها وتعني الكلمة باللاتينية الحكم الالهي اي ان وصول الشخص للحكم تم بموافقة الهية والاتوقراطي هو الذي يحكم حكماً مطلقاً ويقر السياسة دون اية مساهمة من الجماعة وتختلف الاوتوقراطية عن الديكتاتورية من حيث ان السلطة في الاوتوقراطية تخضع لولاء الرعية , بينما في الدكتاتورية فان المحكومين يخضعون للسلطة بدافع الخوف وحدة .

* الاليغارشي هي شكل من اشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد اقلية صغيرة في المجتمع تتميز بالمال او النسب او السلطة العسكرية ولضمان بقاءها تستخدم ثلاث طرق اولها فائض من العنف الغرض منه سحق قدرة الاعتراض الاجتماعي وليس فقط التغلب عليه وثانياً عقيدة الاجماع الوطني المفروضة تخفي في طياتها الطابع الاقلوي للنظام واخيراً تفريق المجتمع المحكوم لتسهيل السيادة عليه .

3-د. عبيدة محمد فاضل , الخصخصة وأثرها على التنمية بالبلدان النامية (القاهرة , مكتبة مسريري , 2004) ص13 .

كما عرفت الدولة من دائرة معارف انكارتا على أنها مجموعة من الناس تخضع لسلطة قانونية وسياسية واحدة وتعيش في إقليم جغرافي محدد وموحد[1] .

أما المفهوم الحديث للدولة فهو إن الدولة مفهوم مجرد – غير □خصي – يضم أطياف المجتمع كافة وتعد الانتخابات هي الصلة بين المجتمع والدولة وان كانت الدولة ترتفع فوق المجتمع على أساس القانون المتصف بالشرعية والعقلانية والمركزية وتوزيع الاختصاصات [2].

و الواقع انه لم يستطع السياسيون أو القانونيون أو علماء الاقتصاد من الاتفاق على تعريف موحد للدولة State فهناك العديد من التعاريف التي تختلف حسب الزاوية التي ينظر من خلالها جانب تكويني أو ديني أو جانب تاريخي أو من جانب المدارس الاقتصادية المختلفة .

و عموما يمكن تعريف الدولة كما يرى الباحث هي جمع من الناس يعيشون في ارض معينة ذات حدود جغرافية معلومة وقوميات واديان مختلفة تجمعهم رابطة الوطن الواحد مدينون بالولاء المطلق للبلد ومسئولون عن حماية مصالحه من الخطر الخارجي وفقا لما ترتأيه السلطة الحاكمة.

ثانيا / مفهوم الدولة الريعية The concept of the rentier state

الدولة الريعية هي البلد الذي يعتمد في تمويل ميزانيته الحكومية على العوائد المتأتية من مورد طبيعي أو غير طبيعي وحيد[3] , ويكون خارج العملية السياسية كان تكون العوائد المتأتية من النفط أو الغاز أو المحاصيل الستراتيجية أو عن طريق امتلاكها لمواقع إستراتيجية مهمة كالموانئ أو القنوات أو مرور أنابيب النفط أو الغاز عبر أراضيها ..... إلخ , جميع هذه الموارد إنها تحقق عوائد مادية أو غير مادية إلى الدولة تدخل ضمن مفهوم الدولة الريعية , لذلك فإن اغلب البلدان الريعية تعتمد اعتمادا كبيرا على العالم الخارجي تكون عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وخاصة فيما يتعلق بموارد النفط والذي يشكل نسبة كبيرة من موازنة الكثير من البلدان الريعية هذا يعني إن الدولة في ظل هذه الأنظمة الريعية تكون مستقلة في إيراداتها المالية عن حركة النشاط الاقتصادي الداخلي الوطني من خلال اعتمادها الكبير على النفط [4] , الذي يتم اكتشافه وإنتاجه وتكريره وتسويقه من الدولة مما يجعل الافراد لا يمتلكون سلطة مقايضة مقابل سلطة الدولة وهذا بحسب نظرية الريع المعروفة كذلك تتحكم الدولة بحجم ونوعية الأيدي العاملة في هذا القطاع وبالتالي فإن المواطنين ليس لديهم القدرة على تنظيم أنفسهم بجمعيات أو نقابات عمالية لها القدرة على ممارسة

-1"Microsoft – corporation" , 1977 . : Encarta – Encyclopedia www. Encarta . msn .com ./encyclopedia / nation

2-المفهوم الحديث للدولة , إصدارات مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية , 2006 , ص2 , معلومات متاحة على الموقع www.E.C.SS.R.com

3- عبد الجبار ألحلفي , الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي (محور التغير) بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد (نحو اقتصاد عراقي متطور ومزدهر) , جامعة البصرة , سنة 2007 , ص5 .

4-صالح ياسر , ورقة سياسات النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة , حالة العراق , مؤسسة فريد ريش ايبرت , الأردن والعراق , 2013 , ص5 .

الضغط على الدولة وكذلك تتمتع الدولة بقدرتها المطلقة على مواطنيها بمستوى □ؤون الدفاع والأمن من خلال اعتمادها على عوائدها الريعية ونتيجة لذلك تبدو الدولة كأنها تمتلك القرار الانفرادي دون الرجوع إلي المؤسسات المدنية والسياسية والاقتصادية الأخرى ولقد أدى الترويج المرسوم لفكرة الأموال النفطية الفائضة وانخفاض الطاقة الاستيعابية إلى تعميق عناصر الاقتصاد الريعي , لذلك □اعت داخل اقتصادات معظم البلدان النفطية صفة الاستهلاك الترفي أو الترفيهي بينما انخفضت قيم العمل لدى الافراد إلى درجة ضئيلة جدا مما عزز عامل التبعية الاقتصادية الى البلدان المتقدمة وبالتالي أصبح من الصعب جدا إجراء تخطيط استراتيجي أو خطة تنهض بواقع البلد الاقتصادي كما في العراق .

لقد تطرق العديد من الباحثين الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي الإيراني الدكتور حسين مهداوي إلى الدولة الريعية إذ □ار الى إن الدولة الريعية تعني إن الدولة تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم وهذا يعني أنها تستلم دخلها من مصادر خارجية وهي بدورها تقوم بأنفاقه على مواطنيها من خلال توفير الخدمات الأمنية والإدارية وتأمين الوظائف من أنشطتها الاقتصادية المختلفة فهي تقوم بالدفع لمواطنها بدلا من استحصال الضرائب منهم مقابل كسب ولائهم وبالتالي تضمن استمرارها بالسلطة دون منازع ومن ثم يصبح للدولة الحق بالتصرف كيفما تشاء [1] .

ثالثاً / أسباب نشوء الدولة الريعية

The reasons for the emergence of the rentier state

يرى العديد من الباحثين إن هناك عوامل مختلفة ساعدت على ظهور وقيام الدولة الريعية ويرجح اغلبهم إن هناك سببين لنشوء الدولة الريعية وفقا للمنظور التاريخي وهما[2] .

1- طبيعة النظام العالمي الذي يقسم الدول على اساس التخلف والتقدم او الغنى والفقر وصناعي وأخر زراعي وعالم منتج وغير منتج .

2- ادى التطور الهائل في المجال التكنولوجي الى تعميق مفهوم الدولة الريعية بسبب انحسار الجغرافية السياسية والاقتصادية والثقافية بفعل عامل التطور الهائل في التكنولوجيا والتقدم العلمي المتنامي باستمرار و يمكن توضيح أهم العناصر والعوامل التي ساعدت على نشوء واستمرار حالة الصفة الريعية للبلدان وكما يأتي :

أ. نظرا لامتلاك اغلب البلدان النامية ثروات طبيعية مما يعني حصولها على دخول خارجية كبيرة جدا نتيجة لذلك أو عن طريق الريع الاستراتيجي فإنها تستخدم السياسة التوزيعية لهذه الدخول إذ تقوم بإعادة توزيع الدخول المتأتية بدون جهد يذكر بين فئات المجتمع المختلفة بشكل يجعلها أكثر استمرارية وديمومة بالسيطرة والتحكم في هذه الموارد[3] أضف إلى ذلك فقد تستخدم الدولة في بعض الأحيان ولظروف معينة سياسية تنظيمية من خلال

1 - مجموعة سامبا العالمية , مكتب مدير عام الدائرة الاقتصادية , اقتصاديات آخذة بالنمو المتزايد , السعودية , 2010 , ص13 .
2- محمد التميمي , مصدر سابق , ص4
3 - علي ميرزا , العراق والواقع والآفاق المستقبلية , روقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين , لبنان , 30 آذار – نيسان , 2013 , ص9 .

قيامها بتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع عن طريق إتباع أسلوب القوة أحيانا وأسلوب الإغراء أحيانا أخرى[1] , بغية الاستمرار بسيطرتها ونفوذها على عوائد هذه الثروة الكبيرة مما يعني احد الأسباب الرئيسية لقيام الدولة الريعية هو ضرورة توفر موارد طبيعية واستراتيجية كبيرة فيها .

ب. تسعى البلدان المتقدمة إلى تعميق صفة الريعية لدى البلدان النامية من خلال ما تقدمه من مساعدات ومنح لها تجعل هذه البلدان تدور في دوامة الاقتصاد الريعي وكذلك فان الدول النامية تُعد أسواقاً لتصريف السلع والبضائع المصنعة لدى الدول المتقدمة بالإضافة إلى ضمان استمرا تدفق الموارد للدول المتقدمة من الدول النامية مقابل استمرار دعمها السياسي وبقاء السلطة الحاكمة في الدولة النامية في الحكم وحصولهم على الدخول الريعية بشكل مستمر مما يعني أن تبقى الدول الريعية مجرد أسواق تتلقى الاستيرادات ومصدرا للمواد الخام .

ج. توجد دوافع ومصالح □خصية لدى الفئة المستفيدة من دخول هذه الريوع بالعمل على استمرار صفة الريعية في بلدانهم وخاصة الفئة القريبة من السلطة الحاكمة وان كان على حساب الفئات الأخرى من المجتمع .

د. بعض السلطات الحاكمة لدى الدولة الريعية ترى إن من مصلحتها الاستمرار بهذه الصفة لأهداف معينة حيث تكون علاقاتها مع مجتمعاتها الريعية مبنية على أساس تبادل المنفعة بين الطرفين وأحيانا مستخدمة القوة والدكتاتورية مستندة على ما تمتلكه من مؤسسات عسكرية وأمنية[2] , فالسلطة الدكتاتورية ذات العقلية الريعية تستخدم الريع الخارجي لغير صالح المجتمع وبما يخدم مصالحها السياسية مبتعدة بذلك عن مصالح المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لذلك فالسلطة الريعية تحصل على دخول منتظمة نتيجة سيطرتها على مصادرها الريعية وتقوم بإعادة توزيع الدخول المتأتية من الخارج على فئات المجتمع ومن خلال توفير الخدمات العامة[3] أو عن طريق تطوير المؤسسات الأمنية فيها مقابل تقديم الولاء للسلطة من قبل المجتمع , وتعزيز الحماية اللازمة للمجتمع وضمان استمرارها وديمومتها .

را□عاً / المراحل التاريخية التي مرت□ها الدولة الريعية

Historical stages of the rentier state

هناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تعرضت لها الدول الريعية خلال المراحل التاريخية المختلفة والتغيرات والتذبذبات التي طرأت على هذه العوامل لاسيما وان اغلب الدول الريعية هي دول كانت تحت سيطرة النفوذ الأجنبي والقوى السياسية العظمى أو تحت الوصايا والانتداب مما يجعلها غير قادرة

1- محمد زاهي المغيربي , أنماط السياسات العامة والتطوير المؤسسي في لدول المنتجة والدول الريعية , ليبيا اليوم / الحلقة الثانية (8 , ديسمبر , 2004) ص4 , معلومات متاحة على الانترنيت على الموقع

www.libia today.com

2- زياد الحافظ , مصدر سابق , ص3 .

3-مجيد الهيتي , جوردن جونسن , لعنة النفط , الاقتصاد السياسي للاستبداد , ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية , (بيروت , الفرات للنشر والتوزيع , 2006) , ص24 .

على السيطرة على ثرواتها الطبيعية بالاضافة الى أن الدول الاستعمارية الكبرى وعلى الأغلب هي التي تقوم بتنصيب القادة والملوك والأمراء لهذه الدول مما يجعلهم من الموالين لزعمائهم الغرب , لذلك فان الدولة الريعية على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا إنها تشترك بمراحل تاريخية متشابه مرت بها جميع الدول الريعية وهذه المراحل هي [1] :

1- المرحلة الأولى (مرحلة القبلية والميراثية)

وتمثل بالنقاط الآتية :

أ. بدأت هذه المرحلة بعد انهيار الدولة العثمانية واحتلال المستعمرين لمعظم الدول النامية وخاصة الدول العربية إذ أصبح للقبيلة الدور البارز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أنداك فمواطنو هذه القبيلة يدينون بالولاء لزعيمهم مقابل حصولهم على نصيب من الغنائم لاسيما الريع الخارجي المتأتي من مصادر المياه والأرض الخصبة كونهم كانوا يعيشون حالة بدائية بتجمعات قبلية يترأسها □يخ القبيلة ويتنقلون من مكان إلى أخر بحثا عن الرزق وكان ولائهم للشيخ وفيما بينهم وهنا تسيطر القبيلة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية وما الحروب والنزاعات الحاصلة في مثل هذه البلدان إلا للسيطرة على الريع الخارجي وفرض سيادة القبيلة على قبيلة أخرى .

ب. إن اكتشاف مصادر الريع الطبيعي وخاصة النفط وما يدر من أرباح وعوائد على الحكومات الريعية عن طريق العقود مع الشركات الأجنبية للدول المستعمرة أدى إلى تمازج هذه القبائل مع مناطق سكنية حضرية عن طريق الهجرة الداخلية إليها مما أدى إلى نشوء الدولة والسلطة الريعية التي تقوم بتوزيع العوائد على أعضاء قبيلتها ومواليها ضمانا لاستمرارها القبلي في الحكم .

ج. اتسمت هذه المرحلة بالتسلط والاستبداد من قبل رئيس العشيرة فكان الرابط القبلي هو المهيمن على العلاقات في هذه المرحلة وكان حق الميراث للحاكم في تقسيم حكمه على الورثة كما يشاء وكأنه ملكه الشخصي وليس حقا من حقوق الجماعة فامتازت بالتعصب القبلي وأتبعت الدولة طريقا ضيقا في توزيع الريع مكتفية بنسبة اكبر على المقربين منها وعلى حساب بقية أفراد المجتمع .

2- المرحلة الثانية (مرحلة الاستقرار السياسي والاقتصادي)

ويمكن توضيحها بما يأتي :

أ. بدأت هذه المرحلة منذ بداية ارتفاع أسعار النفط أي بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي محققة بذلك إيرادات ريعية كبيرة جدا ساعدت الحكومة في توسيع قاعدة الاتفاق لهذه الريوع.

1- محمد عبيد الغياش , أزمة الدولة القطرية في الخليج , 2005 , ص4 , معلومات على الانترنيت
www.gulfissues.com

ب. اتبعت الدولة في هذه المرحلة طريق أوسع في توزيع الريع الخارجي فبدأت الدولة بالاهتمام بأفراد المجتمع وتحقيق مستوى من الرفاهية لهم من خلال

- تقديم الخدمات للمواطنين في مجالات السكن والطرق وغيرها .
- رفع المستوى ألمعي للمواطنين من خلال زيادة رواتبهم وتحسين ظروفهم المعيشية .
- توفير فرص عمل .
- تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية للمواطنين .

ج. كان الهدف الرئيس لهذه المرحلة هو الوصول إلى حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي عن طريق امتصاص غضب الشعب الذي حرم من الافادة من الإيرادات للموارد بسبب سوء التوزيع حيث عملت الحكومات الريعية في هذه المرحلة على التركيز في مجال الخدمات العامة وأهملت دور المشاريع الاستثمارية المنتجة مما صار عائقا في حصول التنمية الحقيقية لهذه البلدان وهنا استخدمت الحكومات الريعية وفقا لأنظمة الحكم فيها أحد الطريقين أما عن طريق كسب رضا الافراد من خلال توفير الخدمات العامة لهم أو عن طريق السيطرة عليهم بالقوة مستفيدة من الريع الخارجي في تطوير أجهزتها الأمنية المختلفة[1] .

3- المرحلة الثالثة (الافكار الديمقراطية والحرية)

وتمثل بما يأتي :

أ. بدأت هذه المرحلة منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي واستمرت بتأثيراتها لحد الآن وتعتبر من اخطر المراحل التاريخية التي مرت بها الدول الريعية بسبب التطورات السياسة والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت فيها والمتمثلة ببروز وانتشار الأفكار الديمقراطية والحرية لدى مواطنو عوب هذه الدول ومطاليبهم المستمرة والمتزايدة اتجاه حكوماتهم ومما ساعد في حدة أزمة هذه المرحلة الانخفاض المتزايد لأسعار النفط مما انعكس سلبا على مستوى الإيرادات النفطية لهذه البلدان وكذلك قيام الدول المتقدمة بتخفيض حجم دعمها المعنوي والمادي والمتمثل بالإعانات والمساعدات للدول الريعية[2].

ب. تميزت هذه المرحلة بقيام الحكومات الريعية بانتهاج سياسة جديدة تتواكب مع التطورات الديمقراطية التي حصلت وذلك من خلال إعادة توزيع الريع بشكل أخر من خلال إعطاء المتنفذين في المجتمع المناصب لهم وتقديم التسهيلات والامتيازات في المجالات الاستثمارية والإعفاءات الجمركية والضريبية وهذا دليل على سوء توزيع الريع ولكن بصورة غير مبا رة.

ج. إن الهدف الرئيس في هذه المرحلة للسلطة الحاكمة هو بقاء استمرارها بالحكم والسيطرة على الثروات الطبيعية

1- محمد عبيد الغياش , مصدر سابق , ص5 .
2-زياد الحافظ , مصدر سابق , ص5 .

للبلد لذلك لجأت لإسكات المواطنين من المطالبة بالديمقراطية والمطالب الأخرى التي تتعارض مع مصالحها السياسية من خلال إعطاء مواطنيها المزيد من الحرية والديمقراطية في ظروف معينة وتقوم بسلب هذه الامتيازات في ظروف معينة أخرى لذلك تم اعتبار هذه المرحلة من المراحل الحرجة والخطيرة التي تمر بها الدولة الريعية وذلك لتذبذب علاقاتها الخارجية مع الدول الرأسمالية المتقدمة بسبب التغيرات الخارجية التي تنعكس في أسعار النفط العالمية مما يؤثر سلبا على حجم الطلب العالمي علية وكذلك تذبذب علاقاتها الداخلية مع موطنيها بما ينسجم وأنظمتها السياسية والاقتصادية ووفقا لحجم المردودات أو العوائد النفطية أو الريعية [1] .

خامساً /أهم المشاكل التي تعاني منها الدول الريعية

The main problems of the rentier states

إن الثروات الطبيعية التي تمتلكها اغلب دول العالم وخاصة الدول الريعية هي ليست من صنع الإنسان بل هي هبة من الله وهي ليست حكرا لجهة معينة أو لجيل معين إذ إن منافعها يجب أن تشمل كافة أفراد المجتمع الساكنين ضمن الرقعة الجغرافية لحيز الموارد الطبيعية دون المساس بحصة الأجيال القادمة , لذا فإن سوء توزيع هذه الموارد والتذبذب الحاصل فيها وبسبب اختلاف أنظمة الحكم في الدول الريعية والضعف الكبير الذي تشهده هذه الدول في هياكلها الإنتاجية وقلة الخبرة فيها سبب حدوث بعض المشاكل داخل بلدانها[2] التي يمكن إيجازها بما يأتي :

1- مشاكل تتعلق بالدور التوزيعي للموارد الطبيعية والاقتصادية للدول الريعية :

إن عملية توزيع الريوع للموارد الطبيعية من خلال السلطات العامة لدول العالم المختلفة تخضع لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم وبالتالي لطبيعة مفهوم الملكية العامة أو الخاصة للموارد الطبيعية حيث يختلف هذا المفهوم بين دول العالم المختلفة فتوزيع الريوع في

أ. الدول المتقدمة الرأسمالية الديمقراطية يعمل توزيع الريع بشكل متناسق مع الطبيعة العامة لاقتصاداتها حيث لا يسبب أية مشاكل اقتصادية واجتماعية حيث تكون العلاقة طردية بين توزيع الريع لهذه البلدان وتطورها كما في أمريكا وكندا والنرويج .

ب. الدول النامية الدكتاتورية لا يعمل مبدأ توزيع الريوع بشكل متناسق مع الطبيعة العامة لاقتصاداتها حيث يسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية ويتم توزيع الريوع حسب الأهواء السلطوية بحيث يعمل كل من الريع والدكتاتورية بشكل متناسق وتكون العلاقة بينها طردية .

ج. الدول النامية الرأسمالية الديمقراطية فعملية التوزيع لا تتناسق مع الطبيعة العامة لاقتصادات هذه الدول حيث يسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية[3] . وإن اثر توزيع الريوع يكون سلبي على التطور الديمقراطي

---

1 - احمد عبد الكريم سيف , , كالية التدخلات الاقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية , مركز الجزيرة للدراسات , 2013 , دراسة منشورة على الموقع الالكتروني لمركز الجزيرة للدراسات التالي . Studies – al Jazeera net

2 - دايان وهيلين , اطار للادارة المالة العامة للبلدان المنتجة للموارد , ورقة عمل من صندوق النقد الدولي , 2010 , ص 27 .

3 - سعد عبد العزيز عثمان , الالية العامة مدخل تحليلي معاصر , الدار الجامعية , لبنان ,بيروت , 2008 , ص 17 .

بسبب ضعف مؤسسات الدولة البنيوية وعملها منعزل عن عوائد الموارد الطبيعية , لذلك تكون العلاقة عكسية بين توزيع الريوع لهذه الموارد وبين تطورها الديمقراطي .

وتأكيدا لما سبق تُعد مسألة التوزيع للدخل من أهم الانشغالات في علم الاقتصاد وأكثرها حساسية لصلتها بكل من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث يميز الاقتصاديون عادة بين كل من التوزيع الأولي للدخول وهو نتاج عوائد عناصر الإنتاج المختلفة إذا تركت دون تدخل من جانب الدولة وإعادة توزيع الدخول الناجمة عن تدخل الدولة المبا□ر في الاقتصاد[1] , وعن طريق أساليب قصريه مثل التأميم والإصلاح الزراعي أو تنظيم الأسعار أو تدخلها الغير مبا□ر عن طريق الضرائب والنفقات العامة والإعانات الاجتماعية العينية أو النقدية فقد أكد الاقتصادي الانكليزي المشهور دافيد ريكاردو في مقدمة كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبي) إن تحديد القوانين التي تنظم التوزيع هي المشكلة الرئيسة في علم الاقتصاد السياسي ويدعم ذلك القول الاقتصادي الأمريكي جون كينث جالبرت إنه لا توجد مسألة في الاقتصاد السياسي أهم من الانعكاسات المترتبة على إجراءات توزيع الدخل [2] . ويصف الاقتصادي السويدي جان تنبرجن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد مسالة التوزيع بأنها العمود الفقري للسياسة الاقتصادية وأنه لاحظ غياب تفسير علمي مقبول لاتجاهات التوزيع في الدول المختلفة بسبب إهمال الاقتصاديين لهذه المسألة مدة طويلة غير إن الاهتمام بقضايا توزيع الدخول ومستويات الفقر قد □هد زخما كبيرا في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ولكن الاهتمام بقضايا التوزيع لدى الدول المتقدمة الصناعية لم يقابله اهتمام مماثل في الدول النامية والتي لازالت تشهد أكثر مستويات عدم العدالة في توزيع الدخول ومن أبرز الأدوات التي يستخدمها علماء الاقتصاد لقياس مدى عدالة توزيع الدخول في بلد من البلدان هي معامل جيني ومنحنى لورنز* .

2- المشاكل المتعلقة□لعنة الموارد

إن مصطلح لعنة الموارد هو مفهوم يصف حالة التناقض التي تصيب البلدان التي تزداد مواردها الطبيعية غير المتجددة (النفط) الذي يؤدي إلى نتائج سيئة متمثلة بقلة النمو الاقتصادي وتقليل الإنتاجية والتنافسية وخاصة في القطاعات غير النفطية ولاسيما قطاع الزراعة والصناعة وان حالة ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط تؤدي إلى حالة من الارتباك لدى صناع القرار الأمر الذي يربط عملية التنمية الاقتصادية بأسعار النفط التي تؤدي إلى إلغاء الكثير منها بالإضافة إلى وجود حالات الفساد والتجاوزات التي يشهدها القطاع النفطي [3] , إذ يرى بعض الاقتصاديين إن الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة دفع بحكومات تلك البلدان إلى الاهتمام بالجوانب السياسية التي تضمن

1-أوريك رول , تاريخ الفكر الاقتصادي , ترجمة د. ر□د البراوي ,القاهرة , دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة 1968 , ص53 .
2 -انور مزهر حمد الله , دراسة تحليلية لدور ايرادات النفط في الموازنة العامة للعراق للمدة (1990-2012) , ص16 .
* معامل جيني : من المقاييس المهمة لحساب التفاوت في توزيع الدخل وتتراوح قيمته بين (0 ,1) فعندما تكون قيمته مساويه للصفر دلَّ ذلك على العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة , وعندما تكون قيمته مساوية للواحد عدد صحيح دلَّ ذلك على عدم العدالة في التوزيع . أما منحنى لورنز فهو عبارة عن مخطط بياني يعبر عن سوء توزيع الدخل وذلك من خلال الفجوة بين منحنى العدالة الذي يمثل خط 45° ومنحنى توزيع الدخل الحقيقي الذي يبين العلاقة بين النسبة المئوية للدخل في المحور العمودي وبين النسبة للسكان في المحور الافقي .
3-وزارة التخطيط , تقويم النفط العراقي الدليل المرجعي (open oil) ص277 .

بقائها في السلطة والتي عملت على توسيع النفقات الجارية والاستهلاكية وإهمال الكثير من الجوانب الاقتصادية التي من الممكن أن تؤدي إلى حدوث تنمية اقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار وأحداث نمو في إنتاج القطاعات غير النفطية[1] . إذ تظهر إيرادات المورد الواحد تحديات من نوع خاص واهمها كيفية تجنب ما يوصف ألان بلعنة الموارد التي عرفها صندوق النقد الدولي بأنها ظاهرة معقدة يمكن فيها لوفرة الإيرادات من الموارد الطبيعية أن تترجم إلى (كساد – هدر – فساد – نزاع) وتتضمن التحديات والقضايا الرئيسة ما يأتي :

أ. **المرض الهولندي** / هو ظاهرة اقتصادية تحدث في دولة ما نتيجة تطورات اقتصادية معينة يترتب عليها ارتفاع قيمة عملة هذه الدولة ومن ثم تراجع التنافسية الدولية لها[2] , وأكثر استخدامات المصطلح على الحالة التي يتم فيها اكتشاف مورد طبيعي معين مثل النفط أو الغاز الأمر الذي يترتب علية تراجع الصادرات التقليدية الأخرى للبلد . وكذلك يمكن التعبير عنه بمجموعة الآثار السلبية التي توثر في بناء اقتصاد صحي مبني على الخطط الاستراتيجية الواضحة لإدارة هذه الثروة[3] , مما يرتب حالة من الكسل والتراخي الوظيفي للشعوب بعد اكتشافهم الثروات الطبيعية حيث يهجع المجتمع إلى الترف والراحة واستلطاف الإنفاق الاستهلاكي ألبذخي[4] , ويمكن أن نستنتج إن المرض الهولندي هو الخلل في الهيكل الاقتصادي للبلدان الريعية وخاصة النفطية والذي يصيب القطاعات الغير نفطية بالشكل الكامل نتيجة لتدفق العملات الأجنبية وزيادة الإنفاق الحكومي بكميات كبيرة مما يسبب بارتفاع سعر صرف عملات هذه البلدان وإضعاف قدرة القطاعات غير النفطية في المنافسة وبالتالي توقف هذه القطاعات وإضعافها[5] .

وان الجذور التاريخية لهذا المرض والذي □اع استخدام مصطلح المرض الهولندي بعد نشر مقال في الاكونويست عام 1977 يحمل هذا الاسم ويصف التجربة الهولندية مع هذا المرض ورغم تداول المصطلح حديث نسبيا (النصف الثاني من القرن الماضي) إلا إن جذور هذا المرض تعود إلى ابعد بكثير إذ تعود جذوره التاريخية إلى بدايات القرن السادس عشر حيث أصابت أعراض المرض الهولندي اسبانيا عندما حصلت على الثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس في مستعمراتها في أمريكا اللاتينية وقامت باكتناز معدن الذهب باعتبار حيازته قوة الدولة وبأسها انطلاقا في الأفكار الماركنتالية و□هدت استراليا منذ القرن التاسع عشر الحالة ذاتها عند حصولها على المعدن النفيس[6] , وفي النصف الأول من القرن العشرين أصابت هذه الظاهرة في هولندا لاكتشاف كميات ضخمة من

1-زايري بالقاسم , المؤسسات ووفرة الموارد والنمو الاقتصادي , بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري , أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان (تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي) خلال الفترة (2001 - 2014) في جامعة سطيف جمهورية الجزائر 2013 , ص2 .

2- تقويم النفط العراقي , الدليل المرجعي (open oil) مصدر سابق , ص 279 .

3- مايكل جيه بوسكين , (جماح دولة الرفاهية) , بروجيكت سنديكت , ستاتفورد , مقال منشور على الموقع
http:// www.proyect-syndicata.org

4- ريتشارد ميلين , مخاوف من إصابة النرويج بالمرض الهولندي , بحث على□بكة الانترنيت على الموقع
http://www.aleqt.com

5- مضر منعم السباهي , دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق , المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي , سنة 2012 , ص32 .

6-مايح□بيب ألشمري , تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي , جامعة الكوفة , الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , بغداد 2007 , ص7 .

النفط والغاز الطبيعي داخل حدودها في بحر الشمال[1] كما شهدت كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان في النصف الثاني من القرن العشرين تلك الظاهرة نتيجة اكتشاف النفط والغاز في أراضيها .

أما سبب إطلاق التسمية الهولندية على هذه الظاهرة أو المرض فتعود إلى إن الحالة الهولندية هي أول حالة تم تشخيصها تحت هذا المصطلح حيث تم متابعة اثر تدفق النقد الأجنبي نتيجة للإيرادات الريعية المتأتية من صادرات النفط والغاز على احد المتغيرات الأساسية فيها وهو الجلدر الهولندي (عملة هولندا في تلك المدة) حيث أخذت قيمة الجلدر في التزايد بفعل تزايد إيرادات الصادرات من النفط والغاز الأمر الذي جعل الصناعات الهولندية غير تنافسية بدأت بالانخفاض وهو ما ترتب عليه تراجع النمو في القطاع الصناعي وعندما تم تشخيص هذه المشكلة في عام 1977 أطلق عليها عبارة المرض الهولندي وما يجدر الإشارة إليه انه هولندا استطاعت أن تخرج من حالة المرض الهولندي بسرعة وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الخاصة بها وقد تفشت ظاهرة المرض الهولندي بشكل كبير بين دول الخليج العربي وبضمنهم العراق[2] ودول أفريقيا منذ سبعينيات القرن الماضي نتيجة زيادة الإيرادات المتأتية من بيع النفط وتركيز الدولة علية دون الالتفات لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى [3] ولهذا المرض أثران في النشاط الاقتصادي للدولة الريعية هما [4] .

- **اثر الإنفاق** / يترتب على عمليات تصدير النفط الحصول على إيرادات كبيرة من العملات الأجنبية ومن ثم زيادة الدخول التي تؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل سعر الصرف الحقيقي لهذه الدول (انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن أن يتم شراؤها منها باستخدام وحدة نقد أجنبية مثل الدولار مقارنة بالوضع السابق) ويؤدي ارتفاع معدل سعر الصرف الحقيقي لهذه الدولة إلى تراجع تنافسية صادراتها وهو ما يترتب علية تراجع النمو في قطاع الصادرات التقليدي فيها وهكذا يترتب عليه ذلك تغير الإنفاق (اثر الإنفاق) ويرتفع مستوى الإنفاق الحكومي في هذه الدول .
- **اثر انتقال الموارد** / ويقصد به انتقال عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال نحو قطاع الخدمات أو قطاع التجارة أي بمعنى آخر تحول الموارد إلى قطاعات لا تنتج سلع لمواجهة الطلب المحلي المتزايد نتيجة لارتفاع الدخول ويترتب على هذا الانتقال انخفاض حجم الإنتاج في قطاع التصدير التقليدي للدول .

ويمكن استخلاص آثار المرض الهولندي على اقتصادات البلدان الريعية على أنها تشمل القطاعات الإنتاجية الأخرى غير القطاع النفطي وبما يؤثر سلبا على هذه القطاعات وقدرتها التنافسية لها مع السلع الأجنبية وتركز اعتماد الدولة على إيرادات القطاع ألريعي من خلال الإنفاق الحكومي وتحول المجتمعات إلى مجتمعات استهلاكية اتكاليه على الدولة وبالوقت

1 - مضر منعم السباهي , مصدر سابق , ص 32 .
22 - مايح شبيب ألشمري , تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي , الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد الثالث ,العدد 15 , 2010 , ص 15 .
3 - عاطف لافي مرزوك , التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد 24 , 2013 , ص 90 .
4 - حسن لطيف الزبيدي , ثلاثة النفط والتنمية والديمقراطية في العراق , الطبعة الاولى , الساقي , مركز دراسات العراق , 2013 , ص 102 .

نفسه هذا سيتيح الفرصة للسلطات بالتحكم بالاقتصادات وبما يخدم أهدافها السياسية بعيدا عن الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة .

مخطط (1-1)

يوضح المراحل التي يمر بها المرض الهولندي

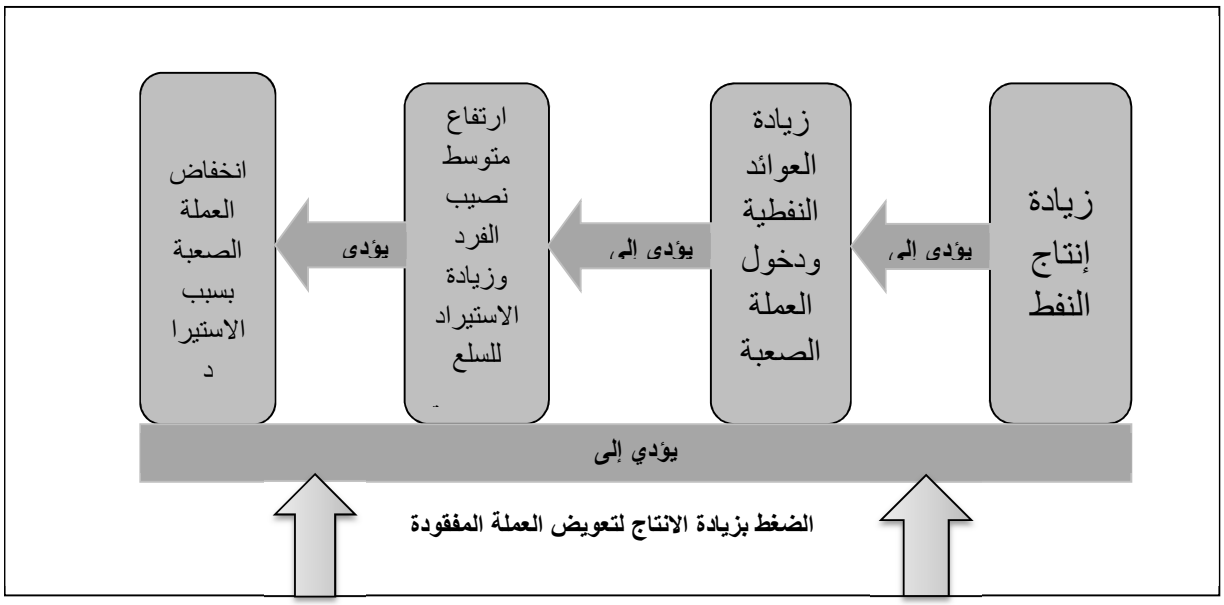

المخطط من عمل الباحث بالاستناد إلى

- حسن لطيف الزبيدي , ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق , مطبعة الساقي, مركز العراق للدراسات طبعة الأولى , ص102 .

- أنور مزهر حمد الله , دراسة تحليلية لدور إيرادات النفط في الموازنة العاملة للعراق للمدة (1990 - 2012) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط سنة 2015 , ص 22 .

ب. **النفط نعمة أم نقمة** / من المتعارف عليه إن إيرادات المورد الواحد يؤدي استخدامه لنضوب أصل غير متجدد وهكذا في حالة عدم ادخار جزء من إيرادات هذا المورد أو تخصيصها لإنتاج أو حيازة رأسمال إنتاج آخر فإن استخدامها سيقلل من صافي ثروة الحكومة المرصودة للأجيال القادمة إذ يعبر الاقتصاديون منذ مطلع خمسينات القرن العشرين عن الخشية من الاقتصادات التي تهيمن عليها الموارد الطبيعية (النفط) ومع ما يتبعه ذلك من إخفاق في تحقيق التقدم الاقتصادي[1] ,أما منابع هذه الخشية فعديدة ويعتقد بعض الاقتصاديين إن الثروة الطبيعية من النفط والمعادن ليست مزايا من دون عيوب فقد قامت بعض الدول مثل كندا والولايات المتحدة والنرويج باستغلال الثروات الطبيعية في إرساء الأساس القوي والمتين لتوسعها الصناعي ومن ناحية أخرى تعرضت الثروة في دول أخرى إلى السلب والنهب والاغتصاب والتفتت نتيجة فساد الحكام والمغامرات العسكرية والمؤامرات وعلى الجانب الأخر فشلت بعض الدول الأخرى مثل نيجيريا والكونغو المشهورة بوفرة ثرواتها من

1- ادوارد مورس , النفط والاستبداد , مجموعة ترجمة ونشر معهد الدراسات الإستراتيجية العراق , الطبعة الأولى سنة 2007 , ص227 .

الموارد المعدنية في تمويل أصولها في باطن الأرض إلي رأس مال بشري ملموس وذلك بسبب الر□وة والفساد للمتنفذين في هذا المجال إذ قاموا بتسريب تلك الثروات إلى حسابهم الخاص بالبنوك الأجنبية إلى جانب أنماط استهلاكهم المبالغ فيها[1]

3- المشاكل التي تخص أنظمة الحكم

ان معظم الدول الريعية وخاصة الدول النفطية تحكمها أنظمة غير ديمقراطية وتعيش□عوبها في تخلف وضعف في الحياة الاجتماعية , لان وجود النفط أو الثروات الطبيعية الأخرى يؤدي إلى إهمال الثروة البشرية الكامنة في طاقات الإنسان الخلاقة وتأثيرها في السلطة وقد توصل العالمان الاقتصاديان جيفري ساكس (الحائز على جائزة نوبل) و اندريو وارتز في كتابهما الموسوم ((غنى الثروات الطبيعية والنمو الاقتصادي)) استنادا إلى نتائج تحليل الأوضاع في 97 بلدا من بلدان العالم خلال العقود الثلاث الماضية إن ثمة علاقة مبا□رة بين احتياطي الخامات الطبيعية وفي مقدمتها النفط ومعدلات النمو الاقتصادي كلما كانت الدول غنية بالثروات الطبيعية كان معدل نموها الاقتصادي أبطأ . وعلى النقيض من ذلك فإن البلدان الأفقر بالثروات الطبيعية تتطور بمعدلات أسرع وقد يبدو هذا الاستنتاج غريبا لأول وهلة ولكن تجارب الشعوب تثبت هذه الحقيقة بما لا يدع مجالا للشك إن المقياس الصحيح للقاعدة الإنتاجية لاقتصاد ما هي الثروة التي تشمل :

1- قيمة الأموال المصنعة (الإنشاءات , المصانع)
2- رأس المال البشري (المعرفة , المهارات , الصحة)
3- رأس المال الطبيعي (الأنظمة البيئية , المعادن , الوقود)
4- المؤسسات (الحكومية , المجتمع المدني , حكم القانون)

والمؤ□ر الحقيقي للتنمية هو الحفاظ على ثروة اقتصاد ما على مر الزمن نسبة إلى عدد السكان وينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي كنمو للثروة وليس كنمو للناتج المحلي الإجمالي وثمة فارق كبير بين الاثنين فهناك العديد من الظروف التي يتزايد فيها الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما نتيجة لإنتاج المكثف في النفط أو الموارد الطبيعية الأخرى الذي يصاحبه غياب خدمات الأنظمة البيئية حتى في اضمحلال ثرواتها وهي حالة لا يمكن أن تستمر طويلا , إن التنمية البشرية المتمثلة التعليم والصحة والتدريب والتأهيل وامتلاك قاعدة علمية رصينة في الحقول الرئيسة كالمعاهد ومراكز البحوث والمؤسسات الديمقراطية المتمثلة بالحكومة المنتخبة والمجتمع المدني وحكم القانون والتوظيف العقلاني للثروات الطبيعية ومنها النفط بما يفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها هي التي تحقق مجتمعه , التقدم الاقتصادي والتكنولوجي المنشود للأمم , لأن امتلاك الثروات الطبيعية ليس العامل الأساس في غنى الدول وتقدمها.

1- ساميلون – نوردهاوس , علم الاقتصاد , مكتبة لبنان نا□رون الطبعة الأولى , لبنان , 2006 ص613 .

سادسا: طبيعة العلاقة بين الدول الريعية والاقتصاد الريعي

The nature of the relationship between the rentier states and rentier economy

يُعدّ الريع الخارجي هو المحدد الأساس في توضيح العلاقة بين مفهومي البلد الريعي والاقتصاد الريعي الذي يستوعب الأوضاع التي يغلب عليها عناصر الريع الخارجي ولغرض تفهم العلاقة بين هذين المفهومين يجب معرفة السبب في الاعتماد على الريع الخارجي في تحديد المفهوم بدلا من الريع الداخلي إذ إن الريع الداخلي يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية فالريع الداخلي ما هو إلا نوع من المدفوعات التمويلية في القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة , أما في حالة الريع الخارجي وخاصة إذا كان مهما بالنسبة للناتج القومي فانه يشير إلى تمويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة , وهكذا فعندما يؤدي الريع الخارجي دورا مهماً و ستراتيجياً في الاقتصاد فيطلق في حينها على الاقتصاد بالاقتصاد الريعي الذي يجب أن تكون نسبة الإيرادات الريعية الخارجية الأكبر ضمن الناتج القوي الإجمالي وكذلك يتحتم أن تكون العوائد خارجية وليست داخلية بالإضافة إلى مساهمة أقلية من السكان في توليده وليس لتراك الأكثرية فيه . وضمن هذا الوصف فإن الدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدد تفيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان .

كما عبر الدكتور محمود عبد الفضيل عن الاقتصاد الريعي بانه ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا بالإنفاق من دولة ريعية إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى فالدولة تستلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع نشاط الاقتصاد الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام . كما وصف الاقتصادي الاستاذ ميشيل اتيلوس الاقتصاد الريعي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تميزا له عن اقتصاد الإنتاج فالإفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من اجل السيطرة على الريع وبهذا يكون أكثر النشاط الاقتصادي إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعد مسلكا متجها وجهه إنتاجية [1] .

أما لوياني بوصفه للدولة الريعية بأنها نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي بحيث يكون فيه الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين إن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي ويضيف أيضا بأن التفريق بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي يكمن في منشأ إيراد الدولة وليس بالضرورة في الطبيعة الريعية [2] وبسبب حداثة هذه المفاهيم فضلا عن التداخل في الطبيعة الريعية لكل منها لم يلق هذا الموضوع الصدى الكافي لدى اغلب الباحثين لذلك لازال عدم الوضوح والالتباس في الرؤية لهذين المفهومين مع العرض ان الريع الخارجي أصبح مسلما به في وصف الدولة الريعية والاقتصاد الريعي إلا إن توليد الريع هو الفيصل في اعتماد احد المفهومين .

1 - عدنان الجنابي , الدولة الريعية و الدكتاتورية , مطبعة دراسات عراقية , بغداد , 2013 , ط1, ص75.
2 - عدنان الجنابي , نفس المصدر , ص77.

فالمحدد الرئيسي يتوقف على دور الأقلية أو الأغلبية في توليد الريع الخارجي فالاقتصاد الريعي هنا ناتئ عن المساهمة الكبيرة لعدد السكان كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد حياتها على السياحة الخارجية نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز وقد أوضحها الدكتور البيلاوي بقوله "لا تعتبر دولة ريعية تلك الأحوال التي يساهم في توليد الريع الخارجي فيها عدد كبير من المواطنين فهنا تكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية " وضمن هذا المفهوم ربط البيلاوي مفهوم الاقتصاد الريعي بانتراك غالبية أفراد المجتمع في توليد الريع وليس بالضرورة في حالة الاقتصاد الريعي إن تكون الدولة ريعية في حين ألزم لوياني الاقتصاد الريعي بالدولة الريعية من خلال توجهات الدولة الانفاقية في الوقت التي تكون فيه الدولة مدعومة من الريع الخارجي . وهنا الأمر يختلف في حالة العوائد عندما تكون غير نفطية ففي الوقت الذي يرى بيلاوي إن حوالات العمال من الخارج تعد ريعا ناجما عن القيمة المضافة , نجد إن لوياني يرى فيها لا تولد دولة ريعية كونها لا تعود إلى الدولة وإنما للمهاجر نفسه أو لعائلته , وقد تحاول الدولة أن تفرض ضريبة على دخل المهاجر ولكن ليس باستطاعتها قبل أن تدخل الحوالة في الاقتصاد المحلي.

وعليه فأن الاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع وعائديته , وبالنسبة لدول الريع النفطي بعمل في توليد الريع النفطي الخارجي عدد محدود من العاملين ويؤول الريع بأكمله إلى عدد قليل تتمثل بالسلطة الحاكمة فيه , في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية كما في سنغافورة من أغلبية السكان وعند ذلك تكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية إي الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن يولد دول ريعية ولكن الدولة الريعية تولد اقتصادا ريعيا حتما من خلال تدوير العائدات الريعية الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة وبهذا المعنى لا يمكن أن نجد دولة ريعية من دون أن يكون اقتصادها ريعيا في حين هناك دول اقتصادها ريعيا ولم تحتسب ضمن الدولة الريعية ولهذا يكون الاقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية على الدوام أي انه نتيجة وليس سببا وانه نظام فرعي من دول ريعية وليس العكس[1] .

1- عدنان الجنابي , مصدر سابق , ص75 .

الفصل الثاني

سعر النفط في سوق النفط العالمية والعوامل المؤثرة في

تمهيد

يعد□يع النفط متغيراً تابعاً لسعر البيع والكميات المباعة فبا□تفاعها ترتفع العائدات والعكس صحيح أيضا ويمكن ان ترتفع العائدات أو تحافظ على نفس مستواها السابق حتى عندما ينخفض السعر , ذلك في حال □تفعت كميات البيع بقد□ اكبر من انخفاض السعر ((وكثيراً ما تنتهج الدول المصد□ة للنفط هذه الالية عند هبوط السعر)) وعلى نفس النهج يمكن ان يتزامن □تفاع سعر النفط مع انخفاض عوائد التصدير عندما تنخفض كميات التصدير بقد□ اكبر من □تفاع السعر .

ان أسعا□ كافة السلع والخدمات تعتمد على كلف الإنتاج وقوى السوق (الطلب والعرض) أما بالنسبة للنفط فهناك حقائق أخرى لابد من مراعاتها منها ان النفط سلعة ناضبة من الناحية الاقتصادية , وتشكل عائدات التصدير للنفط أهم مصاد□ تمويل برامج التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية المصد□ة للنفط , وان كلف استخراج النفط في دول العينة تعد الأدنى على مستوى العالم وتأثيرها محدود جداً . وسيتم توضيح ذلك من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الاول : المفهوم العام لسعر النفط وسوق النفط العالمية .

المبحث الثاني : تحليل طلب وعرض النفط والعوامل المؤثرة فيهما .

المبحث الأول

المفهوم العام لسعر النفط وسوق النفط العالمية

أولاً - مفهوم سعر النفط Concept of oil price

يعدّ سعر السلعة أو الخدمة هو القيمة النقدية لها أو هو القيمة معبر عنها بوحدة نقدية [1] ,أو هو المبلغ النقدي أو كمية النقود التي يدفعها المشتري لقاء الحصول على السلعة من البائع أو المنتج مما يعني هناك علاقة ما بين قيمة السلعة أو القيمة وسعرها في زمان ومكان معلومين وهذه العلاقة ليست ثابتة وانما متغيرة تعتمد على عوامل مختلفة تؤثر وتتأثر بعوامل العرض والطلب للسلعة مما يجعل من تفاعل قوى العرض والطلب الوصول في النهاية إلى الكمية المرغوبة المطلوبة وتسمى الكمية التوازنية بسعر يتحدد داخل السوق يسمى بسعر السوق أو السعر التوازني الذي تتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من السلعة نفسها[2] , أما سعر النفط فيمثل القيمة النقدية لبرميل النفط الخام في زمان ومكان معلومين وغالباً ما يعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولا) وكذلك فأن العلاقة ما بين سعر النفط والقيمة النقدية لبرميل النفط ليست ثابتة أو متساوية بل تخضع لعوامل وتأثيرات مختلفة للخصوصية التي تمتلكها سلعة (النفط) فضلاً عن تأثره بتفاعل قوى العرض والطلب العالميين .

ثانياً - أنواع أسعار النفط الخام Types of crude oil prices

بدءاً من تا يخ اكتشاف النفط في دول العالم والأساليب المختلفة التي اتبعتها الشركات المستخرجة للنفط والمنتجة له خلال الحقب الزمنية المتوالية ثم سيطرة الحكومات النفطية على ثرواتها , برزت العديد من أشكال التداول النفطي بين البائعين أو المنتجين وبين مستهلكي النفط وبصيغ ومسميات لأسعا نفطية عديدة كل منها اختلف وتميز عن الأخر فكل سعر عبر عن قيمة معينة للسلعة النفطية من خلال تفاعله بقوى السوق النفطية والعوامل الأخرى التي ساهمت في تحديده [3] , فبدأ من عقد الامتياز ثم عقود المناصفة والتملك الكلي والمشا كة وتلاها نشوء أسواق نفطية جديدة تسمى بالأسواق الفو ية وظهو صيغ جديدة في تجا ة النفط ومن خلال هذه الحقب الزمنية ند ج أدناه أنواع الأسعا التي تم العمل بموجبها ولفترات زمنية مختلفة ولكافة الجهات العاملة في المجال النفطي .

1- محمد على حميد , عدنان كريم نجم الدين , الطلب العالمي على النفط والعوامل المؤثرة فيه , مجلة جامعة كربلاء العلمية , المجلد السادس , العدد الرابع , سنة 2008 , ص269 .

2- محمد أزهر السماك , زكريا عبد الحميد , د اسات في اقتصاد النفط والسياسة النفطية , جامعة الموصل , ط1 , 1980 , ص222 .

3- شا سالم جبا , تحليل تقلبات أسعا النفط الخام وآثا ها على الاستقرا الاقتصادي قي كل من (العراق , الجزائر , السعودية) للمدة 1990- 2010 , سالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدا ة والاقتصاد , جامعة كربلاء , سنة 2014 , ص10 .

1- السعر المعلن /هو من أقدم الأسعا□ ويتم تحديده من الشركات الاحتكا□ية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها ,ويمثل سعراً احتكا□ياً الذي يعلن من جانب الشركات سواء في البيع أو الشراء لذلك سمي بالسعر المعلن واستمر العمل به حتى حصول اتفاقية اكناكا□ي* عام 1927 وليس له تأثير بعوامل العرض والطلب [1] .

2- السعر المتحقق / ويمثل السعر المعلن مطروحاً منه بعض الحسميات لترغيب المشتري .

3- السعر الضريبي (سعر الكلفة الضريبية) / ويمثل كلفة البرميل النفطي عند الاستخراج مضافا إليه الضرائب والكلف النقدية الأخرى[2] .

4- سعر الإشا□ة [3] / ويكون هذا السعر وسطاً بين السعر المعلن والسعر المتحقق .

5- السعر الفو□ي أو الآني / وهو السعر الذي يتحدد في السوق الحرة أو المفتوحة أو الفو□ية للنفط الخام ويمثل ثمن البرميل النفطي الخام معبراً عنه بوحدة نقدية واحدة في تلك الأسواق[4].

6- السعر الاسمي / ويمثل القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبراً عنها بالوحدة النقدية الأمريكية[5] .

7- السعر الحقيقي / ويمثل القيمة الحقيقية للسعر الاسمي لبرميل النفط المباع محسوبة بمخفض التضخم بمعنى الكمية التي يمكن شرائها أو نحصل عليها من السلع والخدمات من الخا□ج بسعر البرميل الاسمي .

8- سعر البرميل الو□قي / ويمثل السعر المكتوب في الصفقات الآنية ويقترب كثيراً من سعر النفط الخام في بو□صات النفط [6] .

9- أسعا□ صفقات الأجل الطويل / ويمثل الأسعا□ المكتوبة في الصفقات ويتم التعاقد بموجبها على ان يتم التسليم في وقت لاحق .

10- السعر الا□جاعي / وهو السعر الذي يتحدد في ضوء أسعا□ منتجاته المكر□ة والتي سميت (البرميل المركب)[7] .

---

* اتفاقية اكناكا□ي وهي اتفاقية عقدت بين الشركات الكبرى بتا□يخ 1927/9/17 والمتمثلة (ستاند□ نيود□سي ,□ويال دتس , شل , وشركة الانجلو الايرانية)بهدف المحافظة على الحقوق على والامتيازات والتي من شأنها تقسيم السوق العالمية بين الشركات المذكو□ة وانهاء حرب الاسعا□ التنافسية وكذلك منع تحقيق فائض في انتاج الخام من أي منطقة جغرافية من شأنه تهديد هيكل الاسعا□ في المناطق الاخرى .

1- نبيل جعفر عبد الرضا ,اقتصاد النفط , د□ إحياء التراث العربي , الطبعة الأولى العراق , 2001 , ص103 .
2- احمد حسين الهيتي , اقتصاديات النفط , مطبعة جامعة الموصل , سنة 2000 , ص118 .
3-ناجي عبد الستا□ محمود , علي خضير عباس ,أسعا□ النفط الخام وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية المنتجة , مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية , المجلد 14 , العدد الأول , كانون الثاني , 2007 , ص259 .
4- احمد حسين الهيتي , المصد□ سابق , ص120 .
5- نواف نايف إسماعيل , تحديد أسعا□ النفط العربي الخام في السوق العالمية , العراق د□ الرشيد , 1980, ص21 .
6- د. عبد الستا□ عبد الجبا□ موسى , د□اسة تحليلية لتغيرات أسعا□ النفط الخام في السوق الدولية للفترة 1970 - 1998 , أطروحة دكتو□اه مقدمة إلى مجلس كلية الإدا□ة والاقتصاد , جامعة المستنصرية , 2001 , ص36 .
7- وسام حسين على , أثر تغيرات أسعا□ النفط على بعض المؤثرات الاقتصادية الكلية للأقطا□ العربية الأعضاء في منظمة أوبك للمدة 1990 - 2007 ,□سالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدا□ة والاقتصاد , جامعة الانبا□ , 2000 , ص10 .

ثالثاً - المفهوم العام لسوق النفط الدولية

The general concept of international oil market

تشير النظرية الاقتصادية الى وجود أنواع مختلفة من الأسواق وان طبيعة أي منها تتحدد وفقاً لمجموعة من المميزات الخاصة بكل سوق من تلك الأسواق ومن هذه المميزات هي مدى تجانس السلعة المعروضة للبيع أو الشراء وكذلك عدد البائعين أو المشترين فضلاً حرية الدخول والخروج من والى الأسواق ومدى تأثير الأسواق بالقرارات الانفرادية لأحد المنتجين أو البائعين فهناك ما يسمى بسوق المنافسة التامة أو سوق المنافسة الاحتكارية أو سوق الاحتكار التام أو سوق احتكار القلة[1] .

والواقع السوق النفطية اقرب مما تكون سوق احتكار القلة بعباءة اخرى لا تنطبق عليها شروط الاحتكار ولا المنافسة التامة وليس مع المميزات الخاصة بسوق المنافسة الاحتكارية , بالنسبة لسوق احتكار القلة يتمثل بوجود عدد قليل من المنتجين أو البائعين ينتجون أو يبيعون سلعة قد تكون متماثلة مثل صناعة السيارات المختلفة , وان تصرفات كل بائع تؤثر في البائعين الآخرين فالسوق النفطية هي من أسواق احتكارية القلة وتمتاز بعدد من الخواص المتشابه لخواص سوق احتكار القلة وهي[2] .

1- خاصية التجانس في السلعة فالنفط الخام شبه متجانس إذ ان الاختلافات بين النفوط المختلفة لا تصل إلى جعل النفط المنتج في مكانين مختلفين سلعتين مغايرتين لبعضهما البعض .
2- وجود عدد قليل ومحدد من البائعين والمنتجين يستحوذون على جزء كبير من العرض النفطي الدولي .
3- عدم سهولة الدخول إلى السوق النفطية بسبب العوائق الطبيعية المتمثلة بكمية الاحتياطي النفطي المؤكد أو عوائق سياسية أو اقتصادية تتعلق بحجم الاستثمارات النفطية ودرجة المخاطرة في الصناعة النفطية .
4- عدم حرية تحديد الأسعار ويتم ذلك بشكل موجه [3] , إذ ان الباعة في السوق النفطية لا يقومون بشكل منفرد بتغير بتغير سعر النفط خوفا من ردود الفعل غير المتوازنة من منافسين وكذلك يترددون برفعها خوفا من قيام منافسيهم بذلك أيضا , لذلك يكون الاتجاه العام في الأجل الطويل نحو الارتفاع للأسعار وبشكل موجه بغية تحقيق مردودات عالية من الأرباح وتتميز السوق النفطية العالمية في الربع الاخير من القرن الماضي بعدم الاستقرار على الدوام فتراها في مدة ما يسودها انتعاش في الطلب مسبباً ارتفاع في الأسعار وبالتالي ارتفاع العائدات المالية للدول المنتجة والمصدرة له وفي فترات أخرى يغلب عليها الانكماش في الطلب مصحوباً بانخفاض الأسعار ومن ثم العائدات وفي بعض الأحيان يكون عدم الاستقرار بدرجة عالية في السوق مشكلاً ما يعرف بالصدمة سواء

1-معن عبود علي حسين , سوق النفط الدولية والانعكاسات المحتملة على السياسة النفطية العراقية باستخدام نظرية الألعاب ,أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , سنة 2012 , ص6 .
2- دومنيك سلفاتور , نظرية اقتصاديات الوحدة , ترجمة د. سعد السيال , سلسلة شوم , الرياض , 1974 , ص275 .
3- عبد الهادي حسن طاهر , تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية , الطبعة الأولى , مطبعة دار الساقي , بيروت , 2008 , ص127 .

المواتية أو المعاكسة مسببة آثا على اقتصاديات البلدان المصد ة[1] , وتنحصر هذه الآثا في ثلاثة قنوات هي الهيكل الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية المختلفة , توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج , الحساب الجا ي وخاصة في الميزان التجا ي , وعادة ما تختلف حدة هذه الآثا من دولة إلى أخرى حسب طول المدة الزمنية للتغير والخصائص الاقتصادية للدولة التي تمكنها من مواجهة الصدمة [2] .

1- غد حمد نجم , د. محمد على إبراهيم , دو الأسواق المستقبلية في التحويط لمخاطرة الأسعا , د اسة تطبيقية على مستقبليات النفط الخام , المجلة العراقية للعلوم الإدا ية , المجلد 2 , العدد 6 , أيلول 2004 , ص56 .

[2] - دومنيك سلفاتور , المصدر السابق , ص 276 .

المبحث الثاني

تحليل طلب وعرض النفط والعوامل المؤثرة فيهما

أولاً - الطلب العالمي على النفط World oil demand .

ان المقصود بالطلب العالمي على النفط هو مقدا الحاجة للحصول على النفط بأسعا معينة ومحددة وزمن معين بهدف إشباع الحاجات الإنسانية [1] , وبما ان الحاجة إلى النفط لا تكون بصو ة مباشرة وانما من خلال الحاجة إليه بعد إجراء العمليات التكرا ية له مما يعني ان الطلب على النفط هو طلب مشتق ومنذ تطو الصناعة النفطية ازدادت الحاجة الإنسانية لمخرجات هذه الصناعة مما انعكس ذلك في زيادة الطلب العالمي على النفط وبمعدلات متفاوتة بين الا تفاع والانخفاض [2] , وفقا لعوامل فنية واقتصادية تتعلق باستخدام هذه السلعة حيث كانت الحاجة إليه سابقاً ضئيلة جداً وذلك لكون استخداماته كانت محدودة وبالنظر لتوسع الصناعات التحويلية ازدادت الحاجة (الطلب) على مادة النفط وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ولحد آلان , وقد حدثت الكثير من التغيرات في خا طة الدول المستو دة للنفط فعلى سبيل المثال تحولت الولايات المتحدة الامريكية منذ ا بعينيات القرن الماضي الى دولة مستو دة للنفط بعد ان كانت اكبر الدول المصد ة .و ا تفع الطلب بشكل ملحوظ في اليابان والصين الذي انعكس على ا تفاع اجمالي الطلب العالمي على النفط .

جدول (1-2)
إجمالي الطلب العالمي على النفط للسنوات 1990 ولغاية 2013 (مليون برميل يومياً)

السنة	الطلب العالمي على النفط	السنة	الطلب العالمي على النفط	السنة	الطلب العالمي على النفط	السنة	الطلب العالمي على النفط
1990	66.5	1996	71.7	2002	77.7	2008	86
1991	77.2	1997	73.2	2003	79.3	2009	84.5
1992	67.4	1998	73.5	2004	82.3	2010	87.3
1993	67.6	1999	74.7	2005	83.3	2011	88.1
1994	69	2000	75.9	2006	84.3	2012	88.9
1995	70.2	2001	77.1	2007	86.4	2013	90.2

المصد – التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الاقطا العربية المصد ة للبترول , الأعداد 27 لسنة 2000 والجداول 1 , 8 , 30 لسنة 2003 والجداول 1 , 6 , 33 لسنة 2006.
- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , اعداد متفرقة .

وبالرغم من الجهود المبذولة في مجالات تطوير البدائل الاقتصادية للنفط كمصد ئيس من مصاد توليد الطاقة الآن إلا ان نسبة استهلاك النفط مازالت مرتفعة وهي الأعلى بين مصاد الطاقة المختلفة بالإضافة إلى استخداماته المختلفة والمتعددة ودخوله كمادة أولية في العديد من الصناعات الآخذة بالتزايد بمرو الزمن[3] وتشير

1- محمد أزهر السماك , اقتصاد النفط والسياسة النفطية , جامعة الموصل , سنة 1987 , ص191 .
2- محمد على حميد , عدنان كريم نجم , الطلب العالمي على النفط واهم العوامل المؤثرة فيه , بحث منشو , مجلة جامعة كربلاء العلمية , المجلد السادس , العدد الرابع , 2008 , ص56 .
3 - احمد جاسم جبار الياسري , النفط ومستقبل التنمية في العراق, رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جلمعة الكوفة , 2009 , ص 112 .

البيانات الإحصائية في الجدول (1-2) إلى ان حجم الطلب العالمي في تزايد مستمر فقد ارتفع من (66.5) مليون برميل يومياً عام 1990 إلى (90.2) مليون برميل يومياً عام 2013 بمعدل نمو مركب قدره (1.38%) والذي يشير إلى الاتجاه العام الأخذ بالارتفاع للطلب العالمي على النفط .

1- العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط .

أ- **معدل النمو الاقتصادي:** إن من أهم التأثيرات في مستويات الطلب العالمي على النفط الخام هي المتغيرات التي تحصل في مستويات الناتج القومي الإجمالي الحقيقي وبرغم اختلاف هذه التأثيرات من بلد إلى أخر وفقا لمستويات النمو الاقتصادي فيها ومستوى التقدم والتطور لكن يمكن القول ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في حجم الطلب على النفط الخام وبالعكس[1] فعندما يحصل انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي أو حالة شبه الركود الاقتصادي فأن الطلب ينخفض فيها , وكما مبين في الجدول (2-2) الذي يشير في عام 1990 عندما كان معدل النمو الاقتصادي بنسبة 3% كان الطلب العالمي على النفط بنسبة 1.7 % بالسالب عما كان عليه للسنة السابقة , لكن عندما ارتفع معدل النمو الاقتصادي في عام 2000 وأصبح بنسبة 4.7 % أصبح معدل نمو الطلب النفطي بنسبة 1.6 % وفي عام 2013 أصبح معدل النمو الاقتصادي بنسبة3.04 % أصبح معدل نمو الطلب النفطي 1.46 %.

جدول (2-2)
النسب المئوية لمعدلات النمو الاقتصادي والطلب على النفط العالمي للمدة (1990 - 2013)

السنة	النمو الاقتصادي %	معدل نمو الطلب على النفط %	السنة	النمو الاقتصادي %	معدل نمو الطلب على النفط %
1990	3.0	(1.7)	2002	3.1	0.8
1991	0.9	(0.05)	2003	4.0	2.1
1992	2.7	0.6	2004	5.3	3.8
1993	2.7	(0.6)	2005	4.8	1.5
1994	4.0	1.48	2006	5.2	1.3
1995	3.7	2.04	2007	5.3	1.4
1996	4.2	2.52	2008	2.8	(0.6)
1997	4.2	2.1	2009	(0.7)	(1.6)
1998	2.6	0.4	2010	5.1	2.8
1999	3.6	1.6	2011	4.2	0.91
2000	4.7	1.6	2012	3.04	0.90
2001	2.2	0.5	2013	3.04	1.46

المصدر /
أ- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط تقرير الأمين العام للمنظمة , اعداد متفرقة .
ب- صندوق النقد العربي , تقرير الاقتصادي العربي الموحد , سنوات متفرقة .
ملاحظة / ان الأرقام التي بين قوسين تعبر عن إشارة سالبة .

[1] - عبد الستار عبد الجبار موسى , أسعار النفط الخام في السوق الدولية , مجلة الدراسات الاقتصادية , بغداد , السنة الرابعة , 2002 , ص74 .

ب- **معدل نمو السكان :** يعد النمو السكاني من العوامل المؤثرة الأخرى في زيادة حجم الطلب على النفط الخام حيث كلما زاد حجم السكان فالطلب يتزايد وبالعكس بسبب الزيادة في الطلب على المنتجات النفطية لأغراض استهلاكية أو إنتاجية[1] , وفي الغالب ان الزيادة في السكان ستكون في البلدان الفقيرة كبلدان أسيا وأفريقيا لذلك من غير المتوقع أن تتمكن هذه البلدان من خفض الطلب على النفط عن طريق إيجاد بدائل أو اتخاذ سياسات تعمل على خفض الطلب على النفط أو السيطرة على استهلاكه [2] .

ج- **مصادر الطاقة البديلة** [3] **:** وتعني البدائل المتوفرة من الطاقة عن مادة النفط الخام والتي يمكن أن تكون بديلة عنه خاصة عند ارتفاع أسعاره بشكل كبير جدا مما يجعل البلدان المستهلكة تبحث عن بدائل أخرى تكون اقل كلفة بالنسبة إلى النفط وهذه البدائل تشمل (الفحم , الغاز الطبيعي , الطاقة الشمسية , الطاقة النووية , النفوط غير التقليدية) .

د- **سياسات الاستهلاك النفطي للدول غير المنتجة :** السياسة الاستهلاكية للنفط لدول الصناعية الكبرى وخاصة الغير منتجة له لها تأثير كبير على مقدار استهلاكها للطاقة بسبب التطور والتقدم التكنولوجي والحاجة إليها سواء في تنمية وزيادة المشاريع الاستراتيجية في المجال الصناعي او التجاري لذلك فعندما تكون سياسات هذه الدول منفتحة نحو العالم الخارجي يعزز ذلك من حجم الطلب العالمي وبالعكس عندما تكون سياسات الاستهلاك فيها مقننة ومحدودة وغير منفتحة نحو العالم الخارجي يؤثر ذلك سلبا على الطلب العالمي[4] .

ه- **تعدد الاستخدامات للطاقة النفطية :** كلما زادت عملية الاختراع والاكتشاف للمنتجات النفطية الجديد من خلال الابتكارات في الصناعات التحويلية زادت الحاجة إلى مشتقات النفط الخام وبالتالي تزداد الحاجة إلى الطلب العالمي على النفط[5].

و- **المرونة الدخلية للطلب على النفط :** كلما زاد دخل الدولة المستهلكة للنفط سواء أكان الدخل على مستوى الدولة الذي يتمثل بالدخل القومي أم على مستوى دخل الفرد الذي يتمثل بحصته من الدخل القومي . يزداد الطلب على النفط الخام بغية الاستفادة من مشتقاته وتقاس درجة الاستفادة من خلال معامل المرونة الدخلية للطلب على النفط التي تعني مقدار استجابة الكمية المطلوبة من النفط الخام للتغيرات الحاصلة في الدخل القومي[6] , وان زيادة دخل المستهلك تؤدي عادة إلى قيامه بزيادة الكميات المطلوبة من السلع المختلفة بدرجات نسبية خلال مدة

---

1 -Wiliamj , Baumol , Alans , Blinder , microeconomics , op , p.37 .

2-زمن داوي سلطان الجبوري , واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة , سنة 2010 و ص37 .

3- علي عبد محمد سعيد الراوي , الموارد النفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي منشورات وزارة الثقافة , بغداد , سنة 1980 , ص100-101 .

4 - هيثم عبد الله سلمان واحمد صدام عبد الصاحب , امكانات اوبك الخليجية في السوق العالمية مع اشارة خاصة الى نفط العراق , مجلة المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد 358 , كانون الاول , 2008 , ص 35 .

5 - علي عبد محمد سعيد , مصدر سابق , ص 151 .

6- محمد احمد الدوري , مبادئ اقتصاد البترول , مطبعة الإرشاد , بغداد , 1988 , ص203 .

زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة , وحين ينخفض دخل المستهلك فمن المتوقع قيامه بتخفيض الكميات المطلوبة , وهذا يعني وجود علاقة طردية (ذات ميل موجب) .

ز- **المرونة التبادلية للطلب على النفط :** بسبب عدم تحقيق سعر عادل للنفط وانخفاضه فإن ذلك لا يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استهلاكه فحسب وانما يؤدي إلى إهمال البرامج والأفكا الخاصة باستثما ه وتنمية مصاد الطاقة الأخرى بل يحدث أكثر من ذلك هو التحول التد يجي من المصاد الأخرى إلى النفط [1] .

2 - التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط .

ان د اسة أية توقعات مستقبلية لأية ظاهرة تكون باتجاهات أو احتمالات ثلاثة وفقا لمعطيات معلومة مسبقا لكنها تكون خاضعة لتغيرات وتقلبات مختلفة فهناك توقعات بالزيادة أو الا تفاع لمعالم الظاهرة وأحيانا توقعات بالانخفاض لتلك المعالم عند افتراض حدوث أسوء الاحتمالات وهناك سينا يو يعتمد على الوسط بين احتمالات الا تفاع واحتمالات الانخفاض وكما يرى الباحث ان الطلب عل النفط سوف يعتمد على المتوسط فيما تقدم من توقعات مستقبلية بخصوص الطلب علية و هذا السينا يو لا يعني انه سيكون هو المتحقق ولكنه مؤشر يقع في وسط دائرة الاحتمالات المقبولة له في الوقت الحاضر وقد تحدث تغيرات اقتصادية أو سياسية أو فنية تغير التوقعات بشكل جد ي ويشير الجدول (3-2) إلى تدني حصة النفط كمصد للطاقة خلال الربع الأول من القرن الحالي إذ يتوقع انخفاض حصة النفط مما كان عليه في عام 2010 بنسبة 39.4% إلى 36.5% عام 2030 أي بمعدل نمو سالب قد ه 0.4% كذلك يتوقع انخفاض كافة حصص مو د الطاقة الأخرى لصالح مادة الغاز والتي يتوقع ا تفاع حصتها من نسبة 23.6 في عام 2010 إلى نسبة 27.4 عام 2030 أي بمعدل نمو سنوي مركب مقدا ه 0.7 % لكنه وبالرغم من تراجع حصة النفط أمام الغاز إلا ان النفط يبقى المصد الرئيس للطاقة في العالم على الأقل في المستقبل المنظو [2] ولن تنخفض حصته دون الثلث حتى عام 2030 .

جدول (3- 2)

النسبة المئوية لتوقعات الطلب العالمي على الطاقة للمدة (2010 - 2030)

السنة البيان	2010	2020	2030
النفط	39.4	37.5	36.5
مصادر الطاقة الصلبة	28.0	27.8	26.8
الغاز	23.6	25.1	27.4
مصادر الطاقة الأخرى (النووية , المائية)	9.9	9.6	9.2
المجموع	100	100	100

OPEC : World oil Outlook 2010 . TabL 1-3

وعلى الرغم من ان توقعات النمو الاقتصادي ستكون بالزيادة في اغلب دول العالم الذي لن يهبط مستواه عن نسبة

[1] - محمد احمد الدوري , مصدر سابق , ص 203.

[2] - حسين عبد الله , مستقبل النفط العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الثانية , بيروت , 2006 , ص 303 .

النمو السنوي المركب البالغة 2 % في دول منظمة التعاون الاقتصادي والإنمائي (OECD) للمدة من 2010 ولغاية 2030 لن يرتفع الطلب على النفط بأكثر من 7.6% التي تمثل نسبة النمو السنوي خلال المدة المذكورة وبسبب كفاءة استخدام الطاقة في البلدان المتقدمة وباستثناء دول استراليا , اليابان , نيوزلندا , كوريا الجنوبية فأن باقي دول (OECD) سيرتفع فيها الطلب على النفط بنسبة نمو مركب مقداره 0.3 % ومعظمها لأمريكا الشمالية[1] , أما النمو الاقتصادي في الدول النامية فانه يستمر بشكل جيد محققاً بذلك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة نمو اقتصادي بلغت 5% للمدة المذكورة وان طلبهم على النفط سيتضاعف خلال المدة بمعدل نمو سنوي مركب 2.8 % مشكلاً بذلك ما يزيد عن نسبة 80 % من حجم الطلب العالمي المتوقع بسبب الحاجة الملحة لهذه البلدان في تنشيط مختلف القطاعات وبناء هياكلها ورفع إنتاجيته بالإضافة إلى انخفاض كفاءتهم في استخدام الطاقة وكذلك الحال بالنسبة للدول المتحولة فمن المتوقع ان يرتفع الطلب على النفط فيها[2] بمعدل نمو سنوي مقداره 0.8 % بسبب توقع ارتفاع ناتجها المحلي للمدة المذكورة وبنسبة 3.2 % وان معظم الزيادة المتوقعة للطلب على النفط في هذه الدول ستكون من دول الاتحاد السوفيتي السابق إضافة إلى باقي دول أوربا [3] و الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول (4-2)

يتضمن توقعات معدل النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط (2010-2030)

الدول	معدل النمو الاقتصادي %	معدل نمو الطلب العالمي على النفط%
دول التعاون الاقتصادي و الانمائي (OECD)	2	7.6
الدول النامية	5	2.8
الدول المتحولة	3.2	0.8

المصدر من عمل الباحث بالاستناد الى

محمد على حميد , د.عدنان كريم نجم الدين , الطلب العالمي على النفط والعوامل المؤثرة فيه , مجلة جامعة كربلاء العلمية , المجلد السادس , العدد الرابع , 2008 , ص69 .

وخلاصة القول ان العالم سيشهد في الربع الأول من القرن الحالي توقعا بزيادة حجم الطلب العالمي على النفط بحوالي 41 % ما بين (2006 - 2030) وفقا للنظرية الاقتصادية ان ارتفاع السعر لسلعة ما سببه ارتفاع حجم الطلب عليها شريطة بقاء العوامل الأخرى ثابتة[4] بالرغم من حصول تذبذب في اسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض وفقاً لمعطيات آنية . والجدول (5-2) يبين توقعات الطلب العالمي على النفط وفقاً لأوبك لمدة 2010 - 2030 .

[1] - محمد علي حميد وعدنان كريم نجم الدين , الطلب العالمي على النفط العوامل المؤثرة فيه , مجلة جامعة كربلاء العلمية , المجلد السادس , العدد الرابع , 2008 , ص 61 .

[2] - عصر النفط والتحديات الناشئة , الطبعة الاولى , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة , 2011 , ص 31 .

3- محمد على حميد , عدنان كريم نجم الدين , مصدر سابق , ص68 .

[4] - محمد علي حميد , نفس المصدر , ص69.

جدول (2-5)

توقعات الطلب العالمي على النفط للمدة 2010 - 2030 مليون برميل يومياً

السنة	الطلب العالمي على النفط
2010	87.3 / فعلي
2015	96.5
2020	103.5
2025	110.4
2030	117.6

OPEC : World oil Outlook 2010 . tab L 1- 4

ملاحظة / بيانات عام 2015 ليست مكتملة ومنشورة و لم تؤخذ بالصيغة الفعلية

ثانيا- عرض النفط العالمي world's oil Supply

ويقصد بالعرض النفطي الكميات المعروضة من سلعة النفط في السوق العالمية من جهات عارضة وبائعة لها بأسعار معينة وأوقات معلومة ومن خلال مصدرين الأول يتمثل بالدول المنتجة لهذه السلعة والتي تسمى بالدول النفطية والمنضوية ضمن تشكيل معين يعرف بمنظمة أوبك والثاني من الدول المنتجة للنفط العاملة خارج نطاق المنظمة [1] , وعمليات السحب من الخزين ويوضح الجدول (2-6) الإنتاج العالمي للنفط الذي يتضمن الكمية المعروضة للبيع في الاسواق النفطية مضافا اليها كمية النفط المستهلك محليا .

جدول (2-6)

الإنتاج العالمي للنفط الخام للمدة (1990 - 2013) (مليون برميل يومياً)

السنة	**الإنتاج العالمي من النفط الخام (مليون برميل يوميا)**	معدل النمو %	السنة	الإنتاج العالمي من النفط الخام (مليون برميل يوميا)	معدل النمو %
1990	59.1067		2002	63.9808	-2.15
1991	58.6967	-0.69	2003	67.2211	5.06
1992	59.3273	1.07	2004	70.5111	4.89
1993	59.1069	-0.37	2005	71.6405	1.60
1994	59.8891	1.32	2006	71.7155	0.10
1995	60.4435	0.92	2007	71.4823	-0.32
1996	61.5721	1.86	2008	71.7675	-0.39
1997	62.9241	2.19	2009	68.9695	-3.89
1998	65.1474	3.53	2010	69.7449	1.12
1999	63.3959	-2.68	2011	70.4609	1.02
2000	65.8569	3.88	2012	72.8585	3.40
2001	65.3869	-0.71	2013	749410	2.85

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى:

Source:- OPEC, Annul statistical Bulletin, 2003, 2007 , 2013 , p14, p22, p30.

- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الوحد , 2015 , ص 440 .

1-عماد محمود حميد , تحديث صناعة تصفية النفط في العراق وآفاقها المستقبلية , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء سنة 2006 , ص30 .

نلاحظ من الجدول المذكو ان كمية الإنتاج متذبذبة خلال المدة من سنة 1990 ولغاية 2013 بين الا تفاع والانخفاض بسبب التغيرات التي تحدث في الأسعا العالمية للنفط وحجم الطلب النفطي فضلاً عن تأثيرات سياسية واقتصادية أخرى[1] لكنه في المعدل العام ا تفع الإنتاج النفطي من 59.106 ألف برميل يومياُ عام 1990 إلى 74.941 ألف برميل يوميا عام 2013 أي بمعدل نمو سنوي قد ه 2.85% إذ شهدت سنة 2003 أعلى نسبة معدل نمو الإنتاج النفطي العالمي بلغت 5,06 % ويعود السبب في ذلك لقيام دول أوبك والدول النفطية الأخرى بزيادة كميات الانتاج للحصول على عوائد مالية اكثر بسبب تحسن السعر العالمي للنفط في تلك السنة , أما اعلى نسبة نمو سالب للإنتاج النفطي العالمي هي 3.89 % فقد حصلت في عام 2009 بسبب الأزمة العالمية المالية الكبرى , لذلك فان كمية الإنتاج النفطي بضمنها العرض النفطي تخضع إلى العديد من المؤثرات الخا جية كمستوى الأسعا العالمية وسياسة البلد النفطي وحجم الطلب العالمي ومؤثرات داخلية تتعلق بمستوى الاستهلاك المحلي والخزين الستراتيجي وكفاءة الجهاز الإنتاجي[2] .

1- العوامل المؤثرة في العرض العالمي للنفط .

هناك العديد من العوامل المتعددة والمتشابكة التي تؤثر في عرض النفط العالمي في مقدمتها المستوى العام لأسعا النفط وأسعا المصاد البديلة للنفط كذلك سياسات الدول المستهلكة خصوصا في مجال دعم عمليات الاستكشاف والتطوير في بلدانها [3] , فضلاً عن التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى استغلال المناطق النفطية الصعبة الموجودة داخل المياه العميقة وطبيعة حركة الخزين فيها , كذلك سياسات الدولة المنتجة للنفط وتقدير حاجتها للاستهلاك المحلي والتصدير للمتبقي من النفط الخام وللخزين الستراتيجي والتجا ي في الدول المنتجة لمواجهة التقلبات الموسمية [4] , وهناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في حجم وكمية السلعة النفطية المعروضة

أ- حجم الاحتياطي النفطي المؤكد عالميا .

ب- حجم الخزين النفطي الاستراتيجي .

ج- الكلف الحدية للاستخراج .

د- عوامل فنية تتعلق بالهياكل الانتاجية لصناعة النفطية.

بالنظر لكون اكثر العوامل تأثر على عرض النفط هو الاحتياطي النفطي والذي يتأثر هو الآخر بالكلفة الحدية للاستخراج والاسعا العالمية لذلك سيتم التركيز على هذا العامل وكالآتي:

---

[1] - سليماني عبد الكريم , دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية , جامعة محمد خيضر سبكرة , 2011 , ص 39 .

[2] - الطاهر الزيتوني , الآفاق المستقبلية للإمدادات العالم والدول الاعضاء من النفط الفرص والتحديات , مجلة النفط والتعاون العربي , تصدر عن الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) , المجلد الثامن والثلاثون , العدد 142 , 2012 , ص 117 .

3- هيثم عبد الله سلمان , احمد صدام عبد , دول أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية وإمكاناتها مع إشا ة خاصة إلى نفط العراق , سلسلة كتب مركز العراق للد اسات , الطبعة الأولى , بغداد , 2007 , ص123 .

4- حسين عبد الله , مستقبل النفط العربي , مصد سابق , ص 137 .

أ- المفهوم العام للاحتياطي النفطي[1] :

ويعني كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علميا والمقدرة كمياتها وفق البيانات المتوفرة عنها من خلال عملية البحث في المنطقة المكتشفة وكذلك إمكانية استخراج تلك الثروة بوسائل ومعدات فنية متوافرة . وتبدأ أهمية تحديد مفهوم الاحتياطي النفطي على مستوى الشركات النفطية في تحديد النواحي الاقتصادية لها وكذلك العمر الافتراضي لنضوب النفط المحسوب من الشركة أما على مستوى الدولة فتظهر الأهمية في تحديد السياسة الاقتصادية التي تنتهجها للتصدير أو الاستهلاك وعلى المستوى العالمي تبدو الأهمية من خلال تحديد النصيب الذي تشارك به الدول المنتجة والمصدرة للنفط لإشباع احتياجات الدول المستهلكة حيث يمثل النفط المصدر الرئيس للطاقة .

ب- أنواع الاحتياطي النفطي :

اختلف المختصون في مجال هندسة المكامن من تحديد أنواع الاحتياطي النفطي إلا إنهم ووفقا لأسس معينة ومشتركة تم طرحها بين المختصين في هذا المجال تم تصنيف أنواع الاحتياطي النفطي إلى الأنواع الآتية :

1- **الاحتياطي النفطي المؤكد .**

وهو الاحتياطي النفطي المؤكد استخراجه من الحقول المكتشفة وفي ضوء البيانات والمعلومات الجيولوجية والهندسية الموثوقة والتي حصلوا عليها بالاختبارات الإنتاجية والفنية [2] , ويبين الجدول (7-2) حجم الاحتياطيات العالمية المؤكدة والتي يظهر فيها تزايد حجم الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد من 985.031 مليار عام 1990 الى 1467.363 مليار عام 2010 ثم انخفض في عام 2011 ليصبح 1241.6 مليار برميل بسبب زيادة الانتاج النفطي العالمي ومحدودية الاستكشافات النفطية ثم عاود الارتفاع في عاميّ 2012 و 2013 ليصبح 1266.8مليار , 1281.9مليار على التوالي .

جدول (7-2)

حجم الاحتياطي النفطي العالمي للمدة (1990-2013) (مليار برميل)

السنة	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام	السنة	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام	السنة	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام
1990	985.031	1998	1051.820	2006	1195.318
1991	988.768	1999	1067.204	2007	1213.008
1992	994.793	2000	1090.620	2008	1292.280
1993	996.161	2001	1121.402	2009	1332.776
1994	1001.762	2002	1151.844	2010	1467.363
1995	1011.100	2003	1169.726	2011	1241.6
1996	1039.400	2004	1177.514	2012	1266.8
1997	1045.176	2005	1189.139	2013	1281.9

- OPEC, Annul statistical Bulletin, 2006, p27- p87
- OPEC, Annul statistical Bulletin, 2010, p21.
- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2015 , ص 483 .

1- نبيل جعفر عبد الرضا , اقتصاد النفط , مصدر سابق , ص59-60 .

2-حسان خضر , أسواق النفط العالمية , المعهد العربي للتخطيط الكويتي , سلسلة جسر التنمية , العدد السابع والخمسون , تشرين الثاني السنة الخامسة , ص5 .

2- **الاحتياطي النفطي الغير مؤكد** . وهو الاحتياطي النفطي الذي يتوقع حصوله خا ج المناطق المؤكدة والتي تكون كلف استخراجه غير اقتصادية وكذلك المتوقع الحصول عليه من الخزان عند تطبيق وسائل الإنتاج الثانوية وعلى ضوء البيانات المتوفرة عنه وغالبا لا يند ج لدينا في التقا ير الرسمية للشركات [1] , ويمكن تقسيمه إلى فئتين .

- الفئة الأولى تمثل الاحتياطي النفطي المحتمل وهو كمية النفط الخام والمرجح وجودها بالقرب من المكامن النفطية .
- الفئة الثانية تمثل الاحتياطي النفطي الممكن وهو الاحتياطي الممكن استخراجه من الآبا النفطية التي لم يتم إجراء الاختبا ات عليها .

ج- العوامل المؤثرة في الاحتياطي النفطي : من د اسة وتحليل مفاهيم الاحتياطي النفطي والتطرق إلى أنواعه تبين إن زيادته أو نقصانه في ظل الإمكانات والمو د المتاحة تتأثر بجملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي يمكن توضيحها بما يأتي [2] :

- العوامل الطبيعية والجيولوجية المتعلقة بمقدا الكميات المكتشفة ووفق حجم البيانات المتاحة عن ظروف الخزان النفطي وامتداده والضغوط ود جة الحرا ة وغيرها من البيانات حيث كلما زادت كمية هذه البيانات أصبحت تقديرات الاحتياطي النفطي أكثر دقة وكذلك البيانات المتوفرة عن حجم الإنتاج وعن الخواص الجيولوجية للطبقات التي تحتوي على سائل النفط وغيرها من البيانات المتعلقة بكمية الماء والغاز وحركة الهيد وكو بونات والمياه بالطبقات وكلما كانت البيانات المتوفرة كثيرة ودقيقة أصبحت إمكانية استخراج أو تقدير الاحتياطي النفطي دقيقة .
- العوامل الفنية المتعلقة بعدد الآبا النفطية المكتشفة من خلال زيادة الاستثما ات في مجال الاكتشافات النفطية الجديدة وكذلك الاختلاف في تقديرات الاحتياطي النفطي مثل تقدير الاحتياطي قبل حفر البئر ثم عند الاكتشاف بعد ذلك التقدير عنه وضع الحقل على الإنتاج واخذ القياسات اللازمة ثم حفر الآبا الإنتاجية وعند تحسين معامل الاسترجاع بحقن المياه وغيرها وكذلك الكلف الحدية للاستخراج.
- العوامل السياسية داخل البلد النفطي وعلاقاته السياسية الخا جية مع الدول الأخرى والتي تتوثق من خلال القوانين واللوائح الحكومية التي تصد ها الدولة المنتجة للنفط ووفق ؤيتها الإستراتيجية لسلعة النفط .
- ان الاحتياطي النفطي يتأثر بكمية النفط المعروضة والتي بدو ها تعتمد على حجم الطلب المحلي أو الدولي لهذه السلعة حيث كلما زاد الطلب زادت كمية النفط المعروضة والمنتجة لسد احتياجات المستهلكين وكذلك مستوى الأسعا العالمية حيث كلما ا تفعت مستويات الأسعا شجع ذلك الدول المنتجة بزيادة إنتاجها من النفط بغية

1-عبد الستا عبد الجبا موسى , تحليل واقع الاحتياطات للدول النفطية خلال ثلاثين عام للمدة 1970- 2000 , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , المجلد الأول , العدد الثالث , العراق, ص 136 .

2-علي شنشول جمالي , (اقتصاديات الطاقة المختلفة الناضبة والمتجددة) , بغداد , مطبعة الكتاب , سنة 2011 , ص 93 .

الحصول على عائدات مالية اكبر , وبالتالي ينخفض مستوى احتياطيها النفطي خاصةً عند توقف الاستكشافات النفطية الجديدة .

2- التوقعات المستقبلية لعرض النفط العالمي .

يمكن دراسة التوقعات المستقبلية للإنتاج النفطي (العرض , الاستهلاك المحلي) من خلال المعطيات المعلومة والمتوفرة حاليا والتنبؤ بما ستكون علية الظاهرة الاقتصادية باحتمالات ثلاثة اما ارتفاع في معالمها او انخفاض في معالم الظاهرة او بقائها في الوسط بين احتمالات الارتفاع او الانخفاض ووفقا للمعطيات و التقديرات المنشورة من المنظمات و المؤسسات الدولية حول هذا الموضوع او سوف يعتمد على الوسط في دائرة الاحتمالات علية يمكن توضيح أهم التوقعات المستقبلية للعرض العالمي للنفط من خلال تقديرات منظمة أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية للمدة 2015 ولغاية 2030[1] والمبينة في الجدول الآتي :

جدول (8-2)

التوقعات المستقبلية لعرض النفط العالمي حسب تقديرات أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية للمدة 2015 ولغاية 2030 (مليون برميل يوميا)

السنة	تقديرات أوبك				تقديرات إدارة معلومات الطاقة			
المنطقة	2015*	2020	2025	2030	2015*	2020	2025	2030
دول أوبك	32.3	35.5	39.3	43.6	40.9	44.4	46.7	49.3
العالم	128.1	134.3	139.5	144	132.3	139.1	145.7	152.7
النسبة المئوية لأوبك بالنسبة للعرض العالمي	25.2	26.4	27.9	30.2	30.9	31.9	32.0	32.2

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على :

- زمناوي سلطان , واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق ,رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة , 2010 , ص55 .

* ملاحظة / بيانات عام 2015 ليست مكتملة ومنشورة و لم تؤخذ بالصيغة الفعلية .

يتبين من خلال ما ورد في الجدول (8-2) ان منظمة أوبك تحتل المرتبة الأولى في تلبية العرض العالمي من النفط وبنسب متقاربة حتى عام 2030 أما فيما يتعلق بإدارة معلومات الطاقة فإنها ترشح ان منظمة أوبك تؤدي دور المكمل للإنتاج لتسد العجز بين العرض والطلب النفطي بما ترغب في تشجيعها على اتخاذ سياسة إنتاجية توسيعية وسياسة تسعيرية منخفضة وان حصة أوبك سوف تزداد من 29% عام 2006 إلى 43,6 % عام 2030 هذا يعني ان منظمة أوبك سوف يكون لها تأثير وفاعلية في السوق النفطية العالمية في المستقبل وسيكون لها الإمكانية على تغطية 38 % من احتياجات العالم النفطية [2] .

1 -عصر النفط التحديات الناشئة , مصدر سابق , ص 33 .

2-مصطفى فيق عبد الرزاق , السياسة النفطية وإدارة الريع في الإمارات العربية المتحدة مع إشارة خاصة إلى العراق ,رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , سنة 2013 , ص26 .

تمهيد

ان العالم يشهد متغيرات كثيرة وسريعة ومستمرة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية , اضف الى ذلك الثورة الكبيرة في مجال التكنلوجيا المتطورة والتي أصبح بموجبها العالم أجمع عبارة عن مدينة واحدة إذ لا يوجد اقتصاد معين بمعزل عن اقتصاديات دول اخرى فهو يؤثر ويتأثر بها خاصة تلك الدول التي ارتبطت اقتصاداتها بدول اخرى من خلال التجارة الخارجية مما ينعكس أثره على الوضع الاقتصادي للبلد داخليا وان لبعض المتغيرات الاقتصادية آثار مهمة في تحديد آلية ونوع التعامل مع معطيات الاسواق العالمية والمستوى العام للأسعار خاصة لدى الدول النفطية, وسيتم تناول ذلك لدول ايران و الامارات و العراق من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول: بعض مؤشرات القطاع النفطي لدول العينة .

المبحث الثاني : النفط والتجارة واثرهما في الناتج المحلي الاجمالي لدول العينة

المبحث الأول

بعض مؤشرات القطاع النفطي لدول العينة

أولاً: الاحتياطات النفطية المؤكدة لدول العينة Oil reserves for the sample countries

سبق وأن تم التطرق إلى المفهوم العام للاحتياطي النفطي وانواعه والعوامل المؤثرة فيه في الفصل الثاني وسيتم التركيز في هذا الفصل على احتياطيات دول العينة (ايران , الامارات , العراق) فالاحتياطي النفطي كما بينا سابقاً هو ذلك الجزء من النفط المخزون في المكمن الذي يكون قابل للاسترجاع وبكلف معينة ويمكن تقديره مسبقا[1] , ويُعدّ من المؤشرات على القدرة الكامنة التي يمتلكها البلد من الثروة النفطية التي من الممكن استثمارها فكمية النفط التي تعرض في الاسواق العالمية تعتمد بالدرجة الاساس على كمية الانتاج النفطي والتي بدورها تعتمد على ما يمتلكه البلد من احتياطي نفطي مؤكد وهذا تتغير كميته من سنة إلى اخرى وفقاً لحجم الاستكشافات النفطية للحقول غير المكتشفة[2] والكميات المنتجة ومن خلال ملاحظة الاحتياطي النفطي والانتاج النفطي لدول العينة للسنوات (1990 ولغاية 2013) في الجدول (9-3) يتبين أن احتياطاتها النفطية تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ,إذ ارتفع الاحتياطي النفطي الايراني واصبح 99.53 مليار برميل في عام 2000 بعدما كان 92.85 مليار برميل في عام 1990 ثم انخفض في العام الذي يليه ليصبح 99.08 مليار برميل وعاود الارتفاع ليصل ذروته 157.8 مليار برميل في عام 2013 .

أما في الامارات فإن الاحتياطي النفطي لها قد بقي ثابتا للمدة 1990- 1995 بمقدار 98.100 مليار برميل ثم انخفض في عام 1996 الى 97.800 مليار برميل ليستمر حتى نهاية مدة الدراسة . أما وضع الاحتياطات النفطية في العراق فقد ارتفعت في عام 1995 لتصبح 112.5 مليار برميل بعدما كانت ثابتة بمقدار 100.00 مليار برميل للمدة 1990-1994 , واستمرت حتى عام 1999 ,ثم ارتفعت مرة اخرى في عام 2000 لتصبح 115 مليار برميل حتى عام 2009 ثم ارتفع الاحتياطي النفطي العراق عام 2010 ليصبح 143.100 مليار برميل بعدها انخفض في عاميّ 2011 و 2012 ليصبح 141.35 مليار برميل , 140.3 مليار برميل على التوالي , وعاود الارتفاع نهاية السلسلة الزمنية المقترحة للدراسة ليصبح 144.211 مليار برميل في عام 2013.

وهذه التذبذبات في الاحتياطيات النفطية تعتمد على التغيرات الحاصلة في مستويات الانتاج النفطي السنوية لكل دولة[3] . وعلى جهود الاستكشافات النفطية وبهد تحليل البيانات الواردة في الجدول المذكور بشكل أكثر

1 - فتحي محمد ابو عيانه , الجغرافية الاقتصادية , دار المعرفة الجامعية , الاسكندرية , 2004 , ص455 .
2- محمد علي حميد ,د. عدنان كريم نجم الدين , احتياطات النفط العالمية وأهم العوامل المؤثرة على نموها , دراسة تحليلية كمية للمدة 1992- 2007 , مجلة جامعة كربلاء العلمية , المجلد السابع , العدد الرابع ,علمي ,2009 ,ص 179.
3 - احمد عبد المهدي مساعدة ومحمود يوسف عكلة , دراسات في الجغرافية الاقتصادية , الطبعة الاولى , دار الاعصار العلمي , عمان , 2011 , ص 239

واقعية تم استخراج عدد من المؤشرات منها معدل نسب النمو في الاحتياطي النفطي للمدة (1990- 2013) الذي يتبين من خلاله أن ايران حققت أعلى معدل لنسب نمو احتياطياتها النفطية بلغت 2.52% بسبب استكشافها لحقول نفطية جديدة ويليها العراق محققا معدل نسبة نمو احتياطه النفطي هي 1.26% وذلك بسبب محدودية عمليات البحث والتنقيب والاستكشا النفطي وثبات احتياطه النفطي للسنوات(1990-1994) (1995-1999) (2000-2009) وبعدها عاود الاحتياطي بالارتفاع حتى نهاية مدة الدراسة .

أما في دولة الامارات وكما بينها الجدول فقد استمر احتياطها النفطي بالثبات للمدة (1990-1995) بمقدار 98.1 مليار برميل وانخفاضه في عام 1996 ليصبح 97.8 مليار برميل واستمر حتى نهاية المدة المدروسة في عام 2013 مما يجعل من معدل نسب نمو الاحتياطي النفطي فيها سالباً طيلة المدة بالرغم من زيادة انتاجها النفطي الذي بلغ ذروته 2.7965 مليون برميل يوميا خلال سنوات الدراسة المنتهية في عام 2013 . أما عندما تأخذ مؤشر المتوسط العام لمعدل نسب النمو للاحتياطات النفطية لدول العينة خلال العقود الاربعة الماضية أي للمدة (1969-2013) والمبينة اقيامها في الملاحق المرفقة .

إذ يتبين أن الامارات حققت أعلى النسب لنمو احتياطها النفطي بلغت 6.936% بالرغم من ثبات احتياطاتها النفطية لفترات زمنية مختلفة ويليها العراق بنسبة 4.437 % ثم ايران بنسبة 2.906% أما فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي المركب لدول العينة خلال مدة الدراسة الذي حققت ايران فيه أعلى النسب إذ بلغت النسبة 2.33% ويليها العراق بنسبة 1.6% ثم الامارات بنسبة سالبة 0.013 % وذلك لثبات احتياطها النفطي طيلة المدة الاولى (1990-1995) من الدراسة وانخفاضه في المدة الثانية واستمر ثابتاً فيها بين (1996-2013) . أما فيما يتعلق بمؤشر العمر الافتراضي لنضوب الاحتياطي النفطي فيتبين أن العراق يمتلك المدة الأطول لنضوب نفطه بين دول العينة التي بلغت 136 سنة شريطة عدم زيادة انتاجه النفطي عن مستواه في عام 2013 وعدم اكتشا حقول نفطية جديدة من شأنها رفع مستوى الاحتياطيات وتليه ايران بعمر افتراضي لنضوب نفطها بلغ 124 سنة ثم الامارات بعمر (97) سنة لنضوب احتياطها النفطي إذ ما استمرت المحافظة على مستوى انتاجها النفطي كما في عام 2013 والذي بلغ 2.7965 مليون برميل يوميا.

بعبارة موجزة تتمتع دولة الامارات وايران والعراق باحتياطيات نفطية ثابتة كبيرة جداً . أضف إلى ذلك أن مدى هذه الاحتياطات المرشحة للارتفاع كما هو الحال في العراق إذ تشير تقديرات الخبراء أن احتياطي النفط في العراق يمكن أن يرتفع إلى حوالي 200% عن مستواه الحالي عند تكثيف عمليات البحث واستكشافاتها النفطية[1] .

1 - محمد علي حميد , عدنان كريم نجم الدين , مصدر سابق , ص179 .

جدول (9-3)
الاحتياطات النفطية و الإنتاج النفطي لدول العينة للمدة من (1990 - 2013)

السنوات	ايران			الامارات			العراق		
	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	الانتاج النفطي (مليون برميل يوميا)	العمر الافتراضي	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	الانتاج النفطي (مليون برميل يوميا/يوميا)	العمر الافتراضي	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	الانتاج النفطي (مليون برميل يوميا/يوميا)	العمر الافتراضي
1990	92.85	3.1353	81	98.100	1.762.6	153	100	2.112.6	130
1991	92.86	3.4068	75	98.100	2.027.4	133	100	282.5	970
1992	92.86	3.4016	74	98.100	2.235.7	120	100	526.5	521
1993	92.86	3.4252	74	98.100	2.159.3	125	100	659.5	417
1994	94.3	3.5960	72	98.100	2.166.5	124	100	748.7	366
1995	93.7	3.5950	71	98.100	2.148.0	126	112.5	736.9	420
1996	92.6	3.5960	71	97.800	2.161.3	124	112.5	740.4	417
1997	92.6	3.6034	70	97.800	2.160.7	124	112.5	1.383.9	223
1998	93.7	3.7140	69	97.800	2.244.1	110	112.5	2.181.1	141
1999	93.1	3.4390	74	97.800	2.048.8	137	112.5	2.719.8	113
2000	99.53	3.6613	75	97.800	2.174.7	125	115	2.810.0	112
2001	99.080	3.572	78	97.800	2.1152	129	115.00	2.5937	124
2002	130.69	3.248	113	97.800	1.9003	144	115.00	2.12605	151
2003	133.25	3.7416	100	97.800	2.248	122	115.00	1.3778	234
2004	132.46	3.8342	97	97.800	2.3436	117	115.00	2.1071	153
2005	136.27	4.0915	93	97.800	2.378	115	115.00	1.8532	174
2006	138.4	4.0726	95	97.800	2.568	107	115.00	1.9572	165
2007	136.15	4.0307	95	97.800	2.529	108	115.00	2.1837	147
2008	137.62	4.0551	95	97.800	2.5722	106	115.00	2.2805	141
2009	137.010	3.5571	108	97.800	2.2416	122	115.00	2.3362	138
2010	151.17	3.544	119	97.800	2.3238	118	143.100	2.3581	170
2011	154.58	3.576	121	97.800	2.56452	107	141.35	2.6526	149
2012	157.3	3.7398	118	97.800	2.643	104	140.3	2.9424	134
2013	157.8	3.5753	124	97.800	2.7965	97	144.211	2.9796	136
معدل نسب النمو للسلسلة الزمنية	%2.52			%0.03-			%1.26		
المتوسط العام لمعدل نمو الاحتياطي	2.906%(خلال العقود الاربعة الماضية)			6.936%(خلال العقود الاربعة الماضية)			4.437%(خلال العقود الاربعة الماضية)		
معدل نمو الاحتياط السنوي المركب	%2.33			%0.013-			%1.6		
العمر الافتراضي للاحتياطي	124 سنة			97 سنة			136 سنة		

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

- OPEC . Annual statistical Bulletin , Vienna ,Austria(2004,2014), Table (9,3.1)(13,3.7).

* بالنسبة للعمر الافتراضي تم استخراجه بقسمة الاحتياطي النفطي على الانتاج النفطية بعد تحويله الى مليارات مضروبا بعدد ايام السنة 365)تم تقريب بما يزيد عن (6) أشهر وجعله سنة واحدة .

ثانياً: الانتاج النفطي لدول العينة Oil production sample countries

الانتاج بمفهومه العام يعني خلق المنفعة في الشيء أو زيادتها , وهو النشاط الذي يستخدم الموارد الانتاجية ويجعلها سلعاً وخدمات بهد اشباع الحاجات الانسانية .[1]

أما الانتاج النفطي فهو ذلك النشاط الذي يأتي بعد مرحلة الاستكشا النفطي وتكون محصلته أما لصالح التصدير الخارجي بهد تحقيق عوائد مالية أو لصالح الاستهلاك المحلي المتمثل بالقطاع العائلي أو التجاري أو قطاع النقل والمواصلات أو قطاع الصناعة , وعلى الرغم من أهمية الاسعار ودورها في تحديد الكميات المنتجة من النفط ألا أن هناك عوامل مؤثرة اخرى[2] كاكتشا حقول نفطية جديدة أو او استخدام التقنيات الحديثة بالبحث والتنقيب بهد زيادة الاحتياطات النفطية والتي تمتاز بعلاقة عكسية مع كمية الانتاج دون أن يعني ذلك أن زيادة الاحتياطات تخفض الانتاج بل كلما زادت كمية الانتاج قلت الاحتياطات شريطة عدم حدوث اكتشافات نفطية جديدة وكذلك يعتمد الانتاج على كلفة استخراج البرميل النفطي والتي تتباين من دولة إلى اخرى[3] , إذ كلما انخفضت كلفة الاستخراج كلما ارتفع الانتاج , مما ينعكس اثرها بشكل مباشر على زيادة العوائد المتحققة من بيع البرميل النفطي بسبب انخفاض كلفة استخراجه , شريطة بقاء السعر ثابت أو زيادته وبالتالي على كمية الانتاج مما تتولد الرغبة في زيادة العوائد النفطية فضلاً عن التقدم التكنولوجي الذي يعمل على تخفيض تكلفة الاستخراج والانتاج بسبب التقنية المتطورة مما يزيد من العوائد المالية ومن ثم تتولد الرغبة في زيادة الانتاج كذلك تأثره بأسعار وعرض مصادر الطاقة الاخرى ,إذ أن توافر بدائل النفط بأسعار متدنية وبأقل كلفة وتأثيره في البيئة يؤدي ذلك إلى خفض الطلب على النفط مما ينعكس أثره سلبا على حجم الانتاج النفطي[4].

ويستدل من الجدول (10-3) أن كمية الانتاج النفطي تختلف من سنة إلى اخرى ومن دولة إلى اخرى وفقاً للأسباب المذكورة اعلاه , ولإنتاجية الابار النفطية المختلفة من حيث النوع والحجم ولكل دولة [5] , فقد حققت ايران أعلى مستوى لإنتاجها النفطي طيلة مدة الدراسة(1990-2013) بلغ 4.0915 مليون برميل يومياً عام 2005 بسعر 45.66 دولار للبرميل الواحد , أما الامارات والعراق فكانت أعلى مستويات لإنتاجهم النفطي في سنة 2013 إذ بلغت كميات انتاجهم على التوالي 2.7965مليون برميل/يومياً 2.9796مليون برميل / يومياً وبسعر 102.27 دولار للبرميل النفطي , وعندما نأخذ سنوات انخفاض الانتاج النفطي خلال المدة المدرسة كانت لإيران والامارات عام 1990 اذ بلغت 3.1353 مليون برميل/يومياً و 1.76266مليون برميل/ يومياً على التوالي وبسعر 22.3 دولار للبرميل الواحد .

1- كاظم علاوي كاظم , حسن لطيف كاظم , مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الأولى , النجف الأشر , 2008 ص 97 .
2 - محمد علي حميد وعدنان كريم نجم الدين , اسعار النفط العالمية وتحليل العلاقة السببية بين الاسعار والانتاج خلال المدة 1980 – 2008, مجلة الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , العدد 4 , المجلد الاول , 2008, مصدر سابق , ص 275 .
3 - عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام الجميلي , النفط والاحتلال في العراق , الطبعة الاولى , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , بيروت لبنان , 2011 , ص237 .
4 - محمد علي حميد , عدنان كريم نجم الدين , اسعار النفط العالمية... , مصدر سابق, ص283.
5 - حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون , النفط العراق والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي , الطبعة الاولى , 2007 , ص142 .

اما العراق فكانت اقل سنة من الانتاج النفطي عام 1991 اذ بلغت 0.2825 مليون برميل/ يومياً وبسعر 18.62دولار للبرميل الواحد بسبب دخوله الحرب مع الكويت , ويلاحظ أيضاً من الجدول (10-3) عندما حصلت الازمة المالية الكبرى نهاية عام 2008 التي انخفض فيها سعر البرميل النفطي من 97.35 دولار للبرميل الواحد إلى 59.44 دولار للبرميل الواحد بداية عام 2009 إن دولتي ايران والامارات خفضت انتاجها النفطي بنسب نمو سالبة 12.28% 12.8% على التوالي . بينما العراق عمل على زيادة انتاجه النفطي بنسب نمو موجبة 2.44 % لغرض تعويض النقص الذي يطرأ على عوائده النفطية بسبب اعتماده المباشر على صادراته النفطية في تمويل ميزانية الدولة وبنسبة أكثر من 95 % [1] على عكس باقي دول العينة التي قامت بتنويع مصادر تمويلها. وعند استخراج معدل النمو السنوي المركب لجميع دول العينة يتبين أن الامارات حققت أعلى النسب 2.03 % طيلة مدة الدراسة ويليها العراق بنسبة1.51 % ثم ايران بنسبة(0.57 %) مما يشير إلى التطور في الصناعة النفطية الاماراتية يفوق بكثير باقي دول العينة[2].

1 - التقرير السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوبك) , 2013 , ص10 .
2- محمد علي حميد , عدنان كريم نجم الدين , أسعار النفط العالمية وتحليل العلاقة السببية بين الاسعار والانتاج خلال المدة (1980- 2008) , مصدر سابق , جامعة كربلاء , العدد (4) المجلد الأول , 2012.

جدول (10- 3)
الإنتاج السنوي لدول العينة ونسب نموها السنوية للمدة (1990-2013)
(مليون برميل \يوميا)

السنة	**دولة إيران**	**نسبة النمو %**	**دولة الإمارات**	**نسبة النمو %**	**دولة العراق**	**نسبة النمو %**
1990	3.1353	-	1.7626	-	2.112.6	-
1991	3.4068	8.65	2.0274	15.02	282.5	89.62-
1992	3.4316	7	2.2357	10.27	526.5	86.37
1993	3.4252	2-	2.1593	3.41-	659.5	25.26
1994	3.5960	4.98	2.1665	0.33	798.7	13.52
1995	3.5950	0.02-	2.1480	0.8-	736.9	1.6-
1996	3.5960	0.02	2.1613	0.61	740.4	0.4
1997	3.6034	0.02	2.1607	0.02-	1.383.9	86.91
1998	3.7145	3	2.2441	3.85	2.181.1	57.6
1999	3.4390	7.4-	2.0488	8.7-	2.719.8	24.7
2000	3.6613	6.46	2.1747	6.14	2.810.0	3.31
2001	3.572	-2.4	2.1152	-2.73	2.5937	-7.69
2002	3.248	-9	1.9003	-10.15	2.1265	-18.01
2003	3.7416	15	2.248	18.29	1.3778	-35.2
2004	3.8342	2.47	2.3436	4.25	2.1071	52.93
2005	4.0915	6.71	2.378	1.46	1.8532	-12.04
2006	4.0726	-0.46	2.568	7.98	1.9572	5.61
2007	4.0307	-1.02	2.529	-1.51	2.1837	11.57
2008	4.0551	0.6	2.5722	1.7	2.2805	4.43
2009	3.5571	-12.28	2.2416	-12.8	2.3362	2.44
2010	3.544	-0.36	2.3238	3.66	2.3581	0.93
2011	3.576	0.9	2.5642	10.34	2.6526	12.48
2012	3.7398	4.58	2.643	3.03	2.9424	10.92
2013	3.5753	-4.39	2.7965	5.8	2.9796	1.26
معدل النمو السنوي المركب	**0.57**		**2.03**		1.51	

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

- OPEC . Annual statistical Bulletin , Vienna ,Austria(2004,2006), Table (13,3.7).

ثالثاً : العوائد النفطية لدول العينة Oil revenues for sample countries

العوائد بمفهومها العام تعني جميع ما تحصل عليه الدولة أو أية جهة رسمية أو غير رسمية من دخول (ايراد) بيع أو استئجار ما تمتلكه من موارد طبيعية أو غير طبيعية ومن مصادر مختلفة اخرى وهذه العوائد تكون نقدية أو عينية لكنها غالباً ما تكون بصورة نقدية , وتعتبر العوائد الممول الرئيس لميزانية الدولة لتغطية نفقاتها ومصاريفها , وبالنسبة لإيران فان اغلب العوائد تكون ثابتة من النفط وبعض القطاعات كالزراعة والصناعة . اما دولة الامارات فقد عملت على تنويع مصادر ايراداتها الكلية لأغلب قطاعاتها الانتاجية بالإضافة إلى النفط , وفيما يخص العراق فإن أغلب الايرادات فيه تكون ناشئة من مصدر واحد وهو النفط ويشكل النسبة الاكثر في العوائد الكلية[1] وهذه العوائد تعتمد بالدرجة الاساس على مستويات الانتاج النفطي بكل دولة وفقا لسياستها واستراتيجيتها النفطية وظروفها الداخلية المتمثلة بإمكاناتها النفطية المعتمدة أصلا على البنية التحتية لصناعتها النفطية بالإضافة إلى تأثرها بالعوامل الخارجية المتعلقة بالسوق النفطية العالمية وما يتحدد فيها من مستويات العرض والطلب العالميين على الطاقة النفطية والظرو الدولية السائدة وسياسات الشركات الكبرى المسيطرة على السوق النفطية[2] .

وبالنظر لكون جميع دول العينة هي أعضاء في منظمة أوبك وضمن سياسة مركزية موحدة لدول الاعضاء بالرغم من وجود بعض الخصوصية لكل دولة , وأن سنوات التقلبات جاءت بتأثيرات متشابهة على تلك الدول من حيث ارتفاع أو انخفاض العوائد النفطية وثبات المدة الزمنية للتأثير بسبب تشابه الظرو لتلك الدول فقد تم احتساب تأثيراتها ضمناً وفقاً لسنوات وقوعها[3] .

وسنقوم بتوضيح ذلك من خلال ما يلي ولطيلة المدة المدروسة من سنة 1990 – ولغاية 2013

- **تحليل نمو العوائد النفطية لدول العينة .**
- **تحليل نسبة مساهمة العوائد النفطية إلى العوائد الكلية لدول العينة .**

فبالنسبة لتحليل نمو العوائد النفطية نلاحظ من خلال الجدول (11-3) انخفاض عوائد ايران النفطية خلال العقد الاخير من القرن الماضي واصبحت10.48مليار دولار سنوياً عام 1998 بنمو سالب قدره 35.4 بعدما كانت 16.831مليار دولار عام 1990 بسبب انخفاض الاسعار ثم عاودت الارتفاع لتصل ذروتها نهاية العقد المذكور في عام 2000 وبنمو يساوي 58.05 واصبحت 25.443 مليار دولار بعدها انخفضت عوائد ايران النفطية بداية العقد الاول من الالفية الجديدة . في عام 2002 اصبحت19.219 مليار دولار بعدما كانت 21.420 مليار دولار عام 2001 بنمو سلبي قدره 10.27 ثم عاودت الارتفاع لتصل ذروة عوائدها النفطية خلال العقد الأول من القرن الحالي في عام 2008 لتصبح 87.05 مليار دولار بنمو ايجابي قدره 31.46 % ثم هبطت مرة اخرى وبشكل كبير عام 2009 وبنمو سلبي قدره -35.27% لتصبح 56.341 مليار دولار بسبب الازمة العالمية وانخفاض سعر البرميل النفطي إلى 59.44 دولار للبرميل الواحد بعدما كان 97.35

1 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) , تطورات العائدات النفطية وتأثيرها على اقتصاديات الدول الاعضاء , الكويت , 2011 , ص13 .

2- د. وليد نزهت نشأت ,أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على السياسة الدولية ,المؤتمر العلمي لدراسات نفط العراق 20-2012/12/22على الموقع النفط والغاز الطبيعي العربي . www Arab oil nutwalgas.com

3 - حميدة زهران , التنمية الاقتصادية , مكتبة عين شمس , ص 95 , تاريخ النشر غير مدون .

دولار للبرميل بداية عام 2008 وعاودت بالارتفاع لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة لتصبح 114.751 مليار دولار عام 2011 بمعدل نمو ايجابي قدره 60.33 % ثم انخفضت عوائدها بمعدل نمو سلبي قدره -38.97% في السنتين الاخيرتين بسبب تأثرها الشديد بالعقوبات الاقتصادية العالمية المفروضة عليها لتصل نهاية عام 2013 إلى 61.923 مليار دولار بالرغم من ارتفاع سعر البرميل النفطي إلى 102.27 دولار للبرميل محققة بذلك أدنى المستويات للإيرادات النفطية من باقي دول العينة ولا يعني ذلك حصول انخفاض في العوائد الكلية بل نوعت من مصادر تمويل ايراداتها .

أما وضع العوائد النفطية الاماراتية فلا يختلف كثيرا عن ايران إذ انخفضت عوائد الامارات النفطية عام 1998 واصبحت 11.131 مليار دولار وبنمو سلبي قدره 27.1 بسبب انخفاض الاسعار بعدما كانت 14.846مليار دولار عام 1990 ثم عاودت الارتفاع لنقل ذروتها في السنة الاخيرة من العقد الاخير للقرن الماضي بنمو ايجابي قدره 74.07% لتصبح 26.148 مليار دولار عام 2000بعدها انخفض في عام 2002 بمعدل نمو سلبي -2.88% وأصبحت 21.768 مليار دولار بعدما كانت 22.414 مليار دولار عام 2001[1] ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى ذروتها خلال العقد الأول من القرن الحالي عام 2008 بمعدل نمو ايجابي 38.28% لتصبح 102.075 مليار دولار ثم انخفضت في العام الذي يليه 2009 بنمو سلبي -43.63% لتصبح 57.531 مليار دولار متأثرة بالأزمة العالمية الكبرى لكنها ارتفعت مرة اخرى لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام 2013 بنمو ايجابي 6.96% لتصبح 126.307 مليار دولار محققة بذلك أعلى المستويات للعوائد النفطية من باقي دول العينة[2] .

وفيما يخص نمو الايرادات النفطية في العراق خلال مدة الدراسة(1990 -2013) فإنه يختلف عما حدث في دولتي ايران والامارات بسبب دخول الحرب مع الكويت عاك 1991 وفرض الحصار الاقتصادي الدولي عليه مما حجم من صادراته النفطية وتوقف اغلب منشآته النفطية عن العمل وانخفضت عوائده النفطية في عام 1991 بشكل كبير وبنو سلبي اذ بلغت 0.351مليار دولار بعد ما كانت 9.594مليار دولار عام 1990 , ثم استمرت بالارتفاع والانخفاض البسيط لغاية عام 1996 (تاريخ تطبيق مذكرة التبادل) بعدها بدأت بالارتفاع لتصل اعلى نسبه لها في عام 2000 حيث بلغت 19.771مليار دولار . اما بدايات القرن الحالي وبسبب تعرضه لحرب عسكرية عام 2003 والتي نجم عنها تغير نظام الحكم فيه وما رافقها من عمليات تدمير للمنشآت وسلب ونهب للثروات وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وضعف في هياكله الانتاجية, كل هذا أدى إلى أن يكون اعتماد الدولة على النفط باعتباره المصدر الوحيد لتمويل ميزانيتها ونسبة تجاوزت 95% ومن خلال الجدول المذكور نلاحظ أنه في عام 2003 وبسبب الحرب انخفضت العوائد النفطية العراقية بنمو سلبي -40.29% وأصبحت 7.519 مليار دولار بعدما كانت 15.685 مليار دولار عام 2001 ثم عاودت الارتفاع بنمو ايجابي 54.97% في عام 2008 لتصل 61.111 مليار دولار وبسبب تأثرها بالأزمة العالمية الكبرى بداية عام 2009 وانخفاض سعر البرميل النفطي , انخفضت عوائد العراق النفطية بنمو سلبي -31.81% لتصل 41.668 مليار

1 - محمد سمير عميره , اقتصاديات دولة الامارات العربية المتحدة الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية , مجلة التعاون الاقتصادي الاسلامي , 2002 , ص7 .
2 - وزارة الاقتصاد الاماراتية , التقرير الاقتصادي الاماراتي السنوي , 2014 , ص86 .

دولار[1] لكنها ارتفعت مرة اخرى بنمو ايجابي 19.05% لتصل ذروتها عام 2012 وتصبح 94.103 مليار دولار ثم انخفضت في عام 2013 بنمو سلبي قدره-4.99% لتصبح 89.402 مليار دولار بسبب انخفاض سعر البرميل النفطي إلى 102.27 دولار للبرميل الواحد عام 2013 بعدما كان 106.01 دولار للبرميل النفطي عام 2012 بالرغم من زيادة العراق لإنتاجه النفطي عام 2013 .

أما فيما يخص تحليل نسب المساهمة للعوائد النفطية إلى العوائد الكلية لدول العينة خلال مدة الدراسة نلاحظ من خلال الجدول (11-3) تذبذب النسب بين الارتفاع والانخفاض وفقاً لكميات الانتاج السنوية المعدة للتصدير وكذلك على مستوى سعر البرميل النفطي في الاسواق العالمية والسياسة النفطية المتبعة داخل وخارج البلد النفطي فبالنسبة لإيران كانت أعلى نسبة مساهمة الايرادات النفطية إلى الايرادات الكلية في عام 2012 ,إذ بلغت 94.11% محققة بذلك عوائد نفطية بلغت 101.468مليار دولار من أصل العوائد الكلية البالغة 107.812 مليار دولار خلال العام المذكور , أما أقل نسبة لمساهمة عوائد إيران النفطية إلى العوائد الكلية كانت في عام 2013إذ بلغت 62.67% محققة بذلك إيرادات نفطية قدرت بـ 61.923 مليار دولار من إجمالي الايرادات الكلية البالغة 98.807 مليار دولار .

أما أعلى نسبة مساهمة للعوائد النفطية الاماراتية إلى عوائدها الاجمالية كانت في عام 1990 والتي بلغت 63.05% محققة بذلك عوائد نفطية قدرها 14.846 مليار دولار من اجمالي العوائد لنفس السنة البالغة 23.544 مليار دولار , أما أقل النسب لمساهمة الايرادات النفطية إلى الكلية كانت في عام 2009 بلغت 29.93% التي حققت فيها الامارات عوائد نفطية قدرت 57.531 مليار دولار من أصل العوائد الكلية البالغة 192.167 مليار دولار[2] وبالنسبة للعراق فأن أعلى النسب للمساهمة كانت في عام 2012 بمقدار 99.86% محققة بذلك عوائد نفطية بلغت 94.103 مليار دولار من أصل العوائد الكلية البالغة 87.06 مليار دولار , أما أقل نسبة مساهمة كانت بنسبة 94.10% عام 2003 والتي تحققت فيها عوائد نفطية قدرت بـ 0.68 مليار دولار من أصل العوائد الكلية البالغة 0.731 مليار دولار .

وعند ملاحظة تأثير سعر البرميل النفطي في العوائد النفطية لمجمل دول العينة نرى أنه عند الأخذ بأقل الأسعار خلال مدة الدراسة والبالغ 15.53 دولار للبرميل الواحد عام 1994 أن أعلى نسبة مساهمة للعوائد النفطية في للعوائد الكلية كانت للعراق بنسبة 95% ويليه ايران بنسبة 89.6% ثم الامارات بنسبة 45.95% مما يعني ذلك أن العراق أكثر الدول تأثراً بالأسعار العالمية بسبب اعتماده الشديد على صادراته النفطية في تمويل ميزانيته , ويليه ايران ولكن الأمر يختلف بالنسبة للإمارات والتي تكون مساهمة العوائد غير النفطية اكثر من العوائد النفطية في ايراداتها الكلية وبنسبة 47.35% مما يعني التنويع في الصادرات الاماراتية وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية .

وكذلك الحال عند ارتفاع سعر النفط وبلوغ ذروته في عام 2012 والتي وصل فيها إلى 106.01 دولار للبرميل الواحد كذلك يختلف العراق عن باقي دول العينة في نسبة مساهمة العوائد النفطية إلى الايرادات الكلية والتي بلغت 99,86% ويليه ايران بنسبة 94.11% ثم الامارات بنسبة 33.72% وهذه النسب تؤكد أن العراق يعتمد بدرجة شبه كلية

1 - عبد الجبار عبود الحلفي , السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهدا التضخم , مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 31 , تشرين الثاني 2012 , ص 50 .

2 - وزارة الاقتصاد الاماراتية , التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات ,الاصدار العشرون , 2012 , ص 25 .

على العوائد النفطية في تمويل موازنة الدولة[1] مما يجعله اقتصاد أحادي الجانب وهذا مؤشر سلبي ويجعله دائما تحت تأثيرات وتقلبات الأسعار العالمية , ويليه ايران ولكن الأمر يختلف بالنسبة للإمارات بالرغم من قلة مساهمة عوائدها النفطية إلى العوائد الكلية لكنها حققت عوائد كلية ونفطية أكثر من عوائد دولتي ايران والعراق طيلة مدة الدراسة بسبب التنويع في صادراتها وعدم تأثرها الشديد بتقلبات الأسعار العالمية كما ذكر آنفاً.

جدول (11- 3)

عوائد التصدير الإجمالية والنفطية ومعدل نموها السنوي ونسبها إلى إجمالي عوائد الصادرات لايران والإمارات والعراق للمدة (1990- 2013) (مليار دولار سنويا)

السنوات	دولة إيران				دولة الإمارات				دولة العراق				السعر(دولار\برميل)
	العوائد الكلية	العوائد النفطية	نسبة نمو العوائد النفطية السنوية%	نسبتها الى الكلية%	العوائد الكلية	العوائد النفطية	نسبة نمو العوائد النفطية السنوية%	نسبتها الى الكلية%	العوائد الكلية	العوائد النفطية	نسبة نمو العوائد النفطية السنوية%	نسبتها الى الكلية%	
199	19.305	16.831	-	87.18	23.544	14.846	-	63.05	10.314	594..9	-	93.01	22.3
199	18.661	15.276	9.23-	81.86	24.436	14.356	3.3-	58.74	0.377	0.351	96.34-	93.1	18.62
199	19.868	15.184	0.6-	76.42	24.756	14.251	0.73-	57.65	0.518	0.482	37.32	39.05	18.44
199	18.08	12.773	15.87-	70.64	23.64	12.118	15-	51.25	0.457	0.425	11.82-	92.99	16.33
199	19.434	13.576	6.28	69.85	27.39	11.683	3.5-	42.65	0.453	0.421	0.94-	92.93	15.53
199	18.36	14.973	10.29	18.55	29.176	12.822	9.74	43.94	0.496	0.461	9.5	92.94	16.9
199	22.391	19.441	29.84	86.82	33.613	14.98	16.83	44.56	0.731	0.668	47.5	87.06	20.29
199	18.381	15.553	20-	84.61	34.014	15.269	2	44.89	4.602	4.28	529.41	93	18.68
199	13.318	10.048	35.4-	76.59	31.057	11.131	27.1-	35.84	5.5	5.111	19.41	92.92	12.28
199	21.03	16.098	60.24	76.54	36.495	15.021	35	41.2	13.067	12.104	136.82	92.63	17.48
200	28.345	25.443	58.05	89.76	49.878	26.148	74.07	52.42	20.083	19.771	63.34	98.44	27.6
200	23.904	21.420	-15.8	89.60	48.773	22.414	-14.28	45.95	16.510	15.685	-20.6	95.00	18.69
200	28.186	19.219	-10.27	68.18	52.163	21.768	-2.88	41.73	13.250	12.593	-19.71	95.04	20.75
200	33.786	26.124	35.92	77.32	65.826	25.153	15.55	38.15	7.990	7.519	-4029	94.10	25.61
200	44.628	34.289	31.25	76.83	80.873	38.099	51.46	47.10	18.490	17.751	136	96.00	31.41
200	60.012	53.219	55.20	88.68	117.238	48.9..	30.97	42.56	22.039	21.480	21.00	97.46	45.66
200	63.247	59.131	11.10	93.49	137.153	69.810	39.89	50.89	29.343	28.800	34.07	98.14	55.65
200	97.668	66.214	11.97	67.79	178.606	73.816	5.73	41.32	39.513	39.433	36.92	99.79	66.78
200	101.289	87.05	31.46	85.94	239.180	102.073	38.28	42.67	63.726	61.111	54.97	95.89	97.35
200	84.718	56.314	-35.27	66.50	192.167	57.531	-43.63	29.93	44.275	41.668	-31.81	94.11	59.44
201	83.785	71.571	27.30	85.42	198.362	74.027	28.67	37.31	52.084	51.147	22.74	98.20	75.66
201	144.874	114.751	60.33	79.20	302.036	111.607	50.76	36.95	79.681	79.043	54.54	99.19	104.98
201	107.812	101.468	-11.57	94.11	350.123	118.08	5.79	33.72	94.209	94.103	19.05	99.86	106.01
201	98.807	61.923	-38.97	62.67	379.490	126.307	6.96	33.28	89.765	89.765	-4.99	99.59	102.27

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

OPEC . Annual statistical Bulletin , 2007 , Table 4-2 . 2010 , Table 3-2 . 2014 , Table 3-5 .

1 - قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013 , الوقائع العراقية , السنة الرابعة والخمسون , العدد 4272 , 2013 , ص29 .

المبحث الثاني

النفط والتجارة وأثرهما في الناتج المحلي الاجمالي لدول العينة

أولاً: النفط واثره في الناتج المحلي الاجمالي لدول العينة

تسعى جميع الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم الأهدا الرئيسة لاقتصاداتها في سبيل تطويرها وتحقيق مستويات أعلى في مراحل تطورها الاقتصادي , من خلال التركيز على نمو أبرز المتغيرات الاقتصادية المهمة والمتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي الذي يقاس عادة بمعدلات الزيادة الحاصلة فيه عن الزيادة في الطاقات الانتاجية للبلد , وعندما تكون هذه الزيادة في الناتج حقيقة في سنتها الحالية وأكثر من الزيادة الحقيقية المتحققة في السنة الماضية , يعني ذلك حدوث نمو حقيقي في الناتج قد يعقبه ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل مما يشير إلى وجود تحسن في النشاط الاقتصادي وبالتالي تتحقق رفاهية المجتمع .[1]

ويمثل الناتج المحلي الاجمالي مجموع قيمة الانتاج الاجمالي من السلع ولخدمات مستبعداً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية , فهو يشمل مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في الانشطة الاقتصادية داخل الحدود الاقليمية للبلد ومساهمة عوامل الانتاج المحلية والأجنبية .[2] لذلك فالناتج المحلي الاجمالي يُعد من أهم وأوسع المقاييس الشاملة التي تقيس مستوى الأداء الاقتصادي للبلد خلال فترة زمنية معينة , وفي هذا المبحث سيتم عرض وتحليل قيم الناتج المحلي الاجمالي ونسب نموه السنوية وعوائد الصادرات الكلية (النفطية وغير النفطية) الناشئة من القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لدول العينة (ايران , الامارات , العراق) بالأسعار الجارية للمدة (1990 – 2013) وكما يأتي :

1- دولة إيران

يشير الجدول (12-3) أن الناتج المحلي الاجمالي الايراني يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وفقاً لنسب ومساهمات القطاعات الانتاجية والخدمية المساهمة في تكوينه التي تتأثر بعدد من العوامل كالمستوى العام للأسعار والتقدم التكنلوجي وكذلك استراتيجية الحكومة في تشجيع ودعم قطاعاتها الانتاجية أو الخدمية , ويلاحظ كذلك أن الناتج المحلي قد ارتفع من 117.481 مليار دولار عام 1990 إلى 366.259 مليار دولار عام 2013 بمعنى أنه تضاعف أكثر من (3) مرات خلال المدة , وأن أعلى ناتج محلي اجمالي وصلت إليه ايران وخلال مدة الدراسة في عام 2011 والبالغ 541.107 مليار دولار والتي تحقق فيها كذلك أعلى نسبة نمو سنوي بلغت 51.47% , أما بالنسبة لمساهمة الايرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وكما بينها الجدول أن أفضل مساهمة للعوائد النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الايراني كانت في سنة 2005 وبنسبة مساهمة بلغت 28.23% , وفيما يخص الايرادات غير النفطية والناشئة من القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى فقد ارتفعت حتى وصلت اعلى قيمة لها في عام 2013 التي بلغت 36.884 مليار

1 - مصطفى بن ساحة , أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر , دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ,جامعة بغرداية , الجزائر و2011,ص3.
2 - رشا سالم جبار , مصدر سابق , ص76.

دولار بعدما كانت قيمتها 2.474 مليار دولار في عام 1990 مما يشير الى مضاعفتها لما يقارب 15 مرة مما كانت عليه عام 1990 وهذا يعني ارتفاع في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطة في الناتج المحلي الاجمالي الايراني المتمثلة بالزراعة والصناعة وخاصة الصناعة التحويلية لذلك تعتبر الصناعة جوهر العملية التنموية في اغلب الدول لاسيما الدول النامية وهي ركن اساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وهناك علاقة وثيقة بين تطور الصناعة وتطور القطاعات الاخرى فهي تهيئ القاعدة المادية والتقنية لمفاصلها وباقي القطاعات الاخرى تفضي الى خلق عملية متكاملة من التفاعلات بين الوحدات الانتاجية في قطاع الصناعة نفسه وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تكون الاطار العام للبيئة التي تتوطن فيها تلك القطاعات فالصناعة الايرانية لم تتمكن من المساهمة بصورة فاعلة في نمو قطاعات الاقتصاد الايراني المختلفة من خلال قوى الدفع الامامية والخلفية ولهذا السبب لم تتخلص ايران من تبعيتها الاقتصادية والتقنية للدول الرأسمالية المتقدمة فخلال عقد السبعينات من القرن الماضي اهتمت ايران بالتصنيع الموجه للتصدير وعلى شكل مصنوعات تصدر بدلا من المواد الاولية لان قيمتها المضافة تكون اكبر مما لو صدرت بشكل مواد اولية مستغلة بذلك الفوائض المالية المتحققة لها نتيجة ارتفاع عوائدها النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط خاصة خلال عام 1974 لكن هذه السياسة ادت الى بناء صناعة ايرانية مشوهة مرتبطة اساسا بالسوق الرأسمالية العالمية من خلال ما يأتي[1]:

أ- المشاريع الصناعية المعتمدة على رأس المال الاجنبي.

ب- تحكم الدول الاجنبية في مجال التكنولوجيا ومسالك الانتاج والتسويق .

ت- زيادة الاعتماد على الخارج دون التركيز على الصناعة الوطنية .

وبعد ان تم تأسيس الجمهورية الاسلامية في ايران نهاية عام 1979 اتبعت ايران سياسة تصنيعية تعتمد على الجمع بين التصنيع لإحلال الواردات لغرض التصدير[2] التي لم تتمخض عنها نتائج ايجابية تغير من واقع الصناعة الايرانية خلال عقد الثمانينات بسبب الحرب العراقية الايرانية وما رافقها من سلبيات وانخفاض في مستويات الانتاجية لعوامل الانتاج المختلفة اما في عقد التسعينات فقد اجرت ايران عدد من التعديلات في سياستها الاقتصادية من خلال التحرير الجزئي لتجارتها واعتماد نظام صر نسبي لعملتها المحلية (الريال) والسماح بصورة جزئية لدخول الاستثمار الأجنبي مما زاد من وتائر نمو الانتاج الصناعي وبنسبة 3.7% من خلال العقد الاخير من القرن الماضي[3] ورغم هذا لاتزال الزراعة في ايران تشكل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي ويليها قطاع النفط وبالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فقد حقق ارتفاع وتطور في فروعه الثلاثة (الاستهلاكية , الوسيطة , الانتاجية)من 8212 مليون دولار عام 1994 الى 56403,8 مليون دولار عام 2013 اي بمعنى تضاعف (7) مرات تقريبا خلال مدة الدراسة وفي العقد الاول من القرن الحالي ولغاية 2013 فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الايراني بنمو ايجابي حتى وصل الى ذروته في عام 2008 والتي بلغ فيها

1 - د. نبيل جعفر عبد الرضا , أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الايراني ,مجلة دراسات ايرانية ,البصرة ,2000 , العدد(6-7) ص55-56.

2- United, Handbook of statistics , 2000 , 2000 , P 6-7 .

3 - حسين علي هاشم , واقع وامكانية وديمومة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الايراني , مجلة دراسات ايرانية , العدد 15 , اذار 2012 , ص 109 .

330.595 مليار دولار ثم انخفض في العام الذي يليه2009 بسبب تأثره بالأزمة العالمية المالية الكبرى حتى وصل الى321.158 مليار دولار بنسبة نمو سالبة -2.85% ثم ارتفع مرة اخرى ليصل الى ذروته خلال السلسلة الزمنية في عام 2011 وبعدها عاد بالانخفاض بنمو سلبي قدره -26.44% اشتداد تأثير العقوبات الدولية على اقتصاده وانخفاض عوائده النفطية الى اكثر من النصف اذ بلغت 61.923 مليار دولار في عام 2013 بعدما كانت قيمها 114.751 مليار دولار عام 2011 مما اثر سلبيا على مجمل الناتج المحلي الاجمالي الايراني .

جدول (12- 3)

الناتج المحلي الإجمالي وعوائد الصادرات الكلية والنفطية وغير النفطية ونسبها الكلية لدولة إيران للمدة (1990-2013)

(مليار دولار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النمو السنوي	عوائد الصادرات الكلية	عوائد الصادرات النفطية	النسبة المئوية للعوائد النفطية إلى الكلية	عوائد الصادرات غير النفطية	نسبة العوائد غير النفطية إلى الكلية	السعر الاسمي (دولار)
1990	117.481	-	19.305	16.831	87.18	2.474	12.81	22.3
1991	119.124	1.04	18.661	15.276	81.86	3.385	18.14	18.62
1992	107.335	9.8-	19.868	15.184	76.42	4.684	23.58	18.44
1993	73.766	31.27-	18.080	12.773	70.64	5.307	29.36	16.33
1994	105.878	43.53	19.434	13.576	69.85	5.805	30.15	15.53
1995	104.763	1.05-	18.360	14.973	81.55	3.387	18.45	16.9
1996	107.455	2.56	22.391	19.441	86.82	2.95	13.18	20.29
1997	100.877	6.12-	18.381	15.553	84.61	12.828	15.39	18.68
1998	117.861	16.83	13.118	10.048	76.59	3.07	23.41	12.28
1999	104.656	11.20-	21.030	16.098	76.54	4.932	23.46	17.48
2000	96.440	7.85-	28.345	25.443	89.76	2.952	10.24	27.6
2001	115.435	19.69	23.904	21.420	89.60	2.484	10.4	18.69
2002	116.412	0.84	28.186	19.219	68.18	8.967	31.82	20.75
2003	133.969	15.08	33.786	26.124	77.32	7.659	22.68	25.61
2004	161.261	20.37	44.628	34.289	76.83	10.339	23.17	36.41
2005	188.479	16.87	60.012	53.219	88.62	6.793	11.38	45.66
2006	212.492	12.74	63.247	59.131	93.49	4.116	6.51	55.65
2007	285.932	34.56	97.668	66.214	67.79	31.214	32.21	66.78
2008	330.595	15.62	101.289	87.05	85.94	14.239	14.06	97.15
2009	321.158	2.85-	84.718	56.341	66.5	28.377	33.5	59.44
2010	357.221	11.22	83.785	71.571	85.42	12.214	14.58	75.66
2011	541.107	51.47	144.874	114.751	79.2	30.123	20.8	104.98
2012	398.030	26.44-	107.812	101.468	94.11	6.344	5.89	106.01
2013	366.259	7.259-	98.807	61.923	62.67	36.884	37.33	102.27

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

OPEC , Annual Statististical Bulletien 2004 and 2014 table 3.4.5 and 2.2 , 23 , 2.4

و يتبين من الجدول (13-3) ان ايران لاتزال منتجة اساساً للمواد الاولية ذات الاصل الزراعي والاستخراجي[1] حيث يتضح مساهمة قطاعي الزراعة واستخراج النفط الخام في الناتج المحلي في ايران نحو 23% ، 10.8 % على التوالي عام 1990 فضلاً عن التضخم المفرط في قطاع الخدمات و زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي التي بلغت 42 % خلال نفس العام [2]مما يعني عدم توازن هيكل الانتاج الايراني و من الملاحظ ان النمو في قطاع الخدمات لأي دولة نامية غير مرتبط بنمو القطاعات السلعية او بارتفاع متوسط دخل الفرد فبالنسبة لدولة ايران ان معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1995-1999) كان بنسبة سالبة 0.9 % وان الزيادة في نمو قطاع الخدمات ناجمة عن القيمة التي تخلقها الانشطة منخفضة الانتاجية كالباعة المتجولين وخدم المنازل وغيرهم في حين لا تساهم خدمات التامين والمصار□ والتسويق الا بجزء متواضع عن ناتج قطاع الخدمات[3]

جدول (13-3)

النسب المئوية لمساهمة قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الاجمالي الايراني بالاسعار الجارية (نسبة مئوية)

القطاعات	%1990	%2013*
الزراعة	23	9,8
النفط	10.8	16,5
الصناعة التحويلية	12	15,4
الكهرباء والماء والغاز	1.1	1,7
التشييد والبناء	3.9	3,8
النقل والمواصلات	7.2	4.9
تجارة الجملة والمفرد	17.9	25,7
والمطاعم والفنادق اخرى	24.1	22,2
المجموع	100	100

Sours : United Natuons ,Statistical Year Book 1998 (New york , u, n , 1999) , p178 .

*بالنظر لعدم وجود مصادر موحده واختلا□ اقيامها تم استخراج النسب و تقريبها وفقا لحسابات الباحث بالاعتماد على حداثة المصادر وتقارب الارقام للمؤشرات الاقتصادية .

وعلى العموم فقد حقق قطاع الصناعة التحويلية بفروعه الثلاثة (الاستهلاكية والوسطية والانتاجية) تطوراً ملموساً في نسب مساهمة انشطته المختلفة تصدرت الصناعات او النشاطات الاستهلاكية المركز الاول في الصناعة التحويلية بنسبة مساهمة فيها تقدر 49.5 % عام 1990 ويليها النشاطات او السلع الوسطية بنسبة مساهمة 41 % ثم الصناعة الانتاجية بنسبة مساهمة 9.5 % ولنفس العام[4] اما في عام 2013 فكانت نسبة مساهمة الصناعات الاستهلاكية في الصناعة التحويلية هي 38,5 % والسلع الوسطية 35,2 اما السلع الانتاجية فكانت نسبتها 26,3 مما يشير الى تطور الصناعة التحويلية بشكل ضئيل وان السبب الرئيس لاختلا□ نسب المساهمة يكمن في اختلا□ وتباين التخصيصات الاستثمارية لكل صناعة .

1 -. Undp , Human Development Report 1997 , (New York oxford University Press , 1997) p 281 .
2 - د.نبيل جعفر عبد الرضا ، اهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الايراني ، مصدر سابق ص59.
3 - The world bank , world Development report , 2000/2001 , p294 .
4 - حسين علي هاشم , واقع وامكانية وديمومة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الايراني , مصدر سابق , ص 110 .

جدول (14- 3)
قيم ونسب المساهمة لأنشطة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الايران (مليون دولار)
المصدر :

المجموعات السلعية	1990		2013	
	كمية الانتاج	نسبة المساهمة	كمية الانتاج	نسبة المساهمة
السلع الاستهلاكية 4675.97	7258.5	49.5	21715,46	38,5
السلع الوسطية 3873.03	6232.2	41	19854,13	35.2
السلع الانتاجية897.40	2108.5	9.5	14834,2	26,3
الناتج الكلي للمجموعات السلعية	9446.41	% 100	56403.79	% 100

- United National Industrial Development Organizational International Year Book of Industrial Statises 2000 (Vinna , U , N , 2000) P 389 .

2- دولة الامارات

ان الامارات و من خلال ما توضحه المؤشرات الايجابية لمتغيراتها الاقتصادية تعد الدولة الافضل من بين دول العينة في توظيف عوائدها النفطية لصالح اقتصادها الوطني بالرغم من صغر مساحتها وقلة عدد سكانها وحداثة نشأتها مقارنة مع باقي دول العينة .

فالإمارات العربية المتحدة ومنذ تأسيسها كانت اشبه بدويلات ذات اقتصاد بدائي في السنوات الاولى من عقد السبعينات من القرن الماضي وكان المورد الرئيسي لسكانها يأتي من صيد الاسماك وجمع اللؤلؤ والرعي والزراعة البسيطة بحكم طبيعة ارضها والتضاريس أضف الى ذلك موقعها الجغرافي التجاري الذي يساعدها كثيرا في التوظيف الامثل لمواردها الطبيعية[1] , ومن خلال متابعة تطور الامارات خلال العقود الاربعة الماضية وخاصة مطلع الالفية الثالثة نلاحظ ان الاقتصاد الاماراتي تطور بشكل كبير الامر الذي ادى الى حدوث تنمية ونمو اقتصادي في جميع الانشطة الاقتصادية[2] مدعوما بتنامي العوائد النفطية الكبيرة نتيجة ارتفاع اسعاره في السوق الدولية[3] وخصوصا في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة (1990-2013) وكما يبينها الجدول (18-3) وكذلك الكميات المنتجة من النفط الخام مما ادى الى ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي بفعل تنفيذ مشاريع حكومية ضخمة[4].

1 - Mohamed Shihab , Economic Development in the U.AE . Joumal of Economic Perasctives , Vol 7 , No . I , P 249 .
2 - حمدان راشد علي , قصة النفط في ابو ظبي , الطبعة الاولى , دار كتاب للنشر والتوزيع , الامارات , 2014 , 107 .
3 - عبد الحميد غثيم , الجغرافية الطبيعية , دار القراءة للجميع , الامارات , 1991 , ص 24 .
4 - عسان سلامة , تأثير العلاقات العربية الدولية الاتحاد , ط4, بحث مقدم لندوة تجربة الامارات العربية المتحدة , مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت , 1999 , ص 347 .

جدول (15- 3)

الناتج المحلي الاجمالي الاماراتي ونسب مساهمة القطاعات فيه للمدة (1990-2013) بالاسعار الجارية

السنوات	الزراعة والثروة السمكية و الحيوانية	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهباء والغاز والماء	قطاع المشروعات غير المالية			
					والتشييد البناء	تجارة الجملة وخدمات الاصلاح	المطاعم والفنادق	النقل والتخزين والاتصالات
1990	1.64	46.25	7.74	1.96	7.73	8.07	0.89	4.95
1991	1.71	42.87	7.5	2	8.24	8.51	0.94	5.18
1992	1.8	40.65	7.11	1.98	8.3	8.89	0.98	5.36
1993	2.37	35.83	8.36	2.09	9.15	10.34	1.46	5.94
1994	2.92	31.69	10.10	2.05	8.74	10.69	1.47	6.03
1995	2.86	30.91	10.41	2.54	8.67	10.25	1.4	6.71
1996	2.87	32.82	10.19	2.11	8.24	10.35	1.64	6.36
1997	3.22	30.06	12.18	2.32	8.32	10.66	1.9	6.38
1998	3.56	21.43	13.52	2.18	9.24	11.81	2.28	7.52
1999	3.74	25	13.15	1.78	8.23	10.67	2.33	7.55
2000	3.5	33.86	13.47	1.92	6.53	8.63	1.94	6.68
2001	3.48	29.84	13.81	1.8	6.86	8.98	2.13	7.7
2002	3.33	26.85	13.82	1.86	7.87	10.58	2.2	9.6
2003	2.84	28.87	13.12	1.73	8.1	11.02	2.02	7.67
2004	2.6	32.18	15.53	1.78	7.47	11.2	1.99	7.03
2005	1.74	36.69	12.0	1.55	7.10	10.21	1.78	6.16
2006	1.34	34.44	13.14	1.52	7.76	15.44	1.7	5.62
2007	1.14	33.21	12.74	1.52	7.24	16.49	1.66	5.43
2008	0.81	31.98	10.47	1.25	6.4	13.72	1.34	4.34
2009	1.69	28.9	16.2	1.6	10.69	9.00	1.79	7.09
2010	0.86	31.97	9.04	2.46	11.71	15.15		8.56
2011	0.73	39.85	8.09	2.34	9.46	13.05		7.91
2012	0.70	40.08	8.87	2.49	8.81	12.59		7.92
2013	0.66	39.50	8.62	2.45	9.08	12.16		7.98

	العقارات وخدمات الاعمال	الخدمات الاجتماعية والشخصية	قطاع المشروعات المالية	قطاع الخدمات الحكومية	قطاع الخدمات المنزلية	الناتج المحلي الاجمالي مع النفط (مليار دولار)	نسبة نمو الناتج
	5.47	1.96	4.09	10.35	0.39	35.985	-----
	5.89	2.13	4.71	10.59	0.41	33.193	-7.75
	6.07	2.18	4.74	10.5	0.41	33.488	0.88
	7.66	1.23	5.05	11.7	0.67	36.721	9.65
	9.14	1.67	5.04	11.21	0.79	37.439	1.95
	10.01	1.6	5.63	10.64	0.77	40.726	8.77
	9.59	1.61	5.62	10.03	0.72	48.006	17.87
	9.11	1.67	5.88	9.84	0.72	51.216	6.68
	9.95	1.86	7.34	11.28	0.81	48.514	-5.27
	9.11	1.74	6.77	11.12	0.77	55.181	13.74
	7.39	1.48	5.76	9.9	0.6	70.370	27.52
	7.73	1.59	6.62	10.73	0.76	69.390	-1.39
	8.25	2.07	6.34	10.21	0.74	74.323	7.12
	7.88	2.01	6.2	9.55	0.64	87.657	17.92
	7.74	1.83	5.98	8.37	0.54	103.215	17.74
	7.13	1.74	8.4	7.66	0.51	130.256	26.19
	8.76	1.47	7.21	4.53	0.5	168.263	29.17
	9.05	1.42	7.13	4.51	0.48	206.406	22.66
	7.26	1.14	5.79	3.5	0.37	254.394	23.24
	8.2	0.5	5.79	8.07	0.49	248.925	-2.14
	10.77	2.30	2.27	5.16	0.35	269.104	8.10
	9.49	2.34	1.82	4.64	0.30	348.595	29.53
	9.82	2.83	0.19	5.02	0.63	383.799	10.09
	10.20	2.74	2.01	5.16	0.98	396.235	3.24

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على 1-مركز احصاءات ابو ظبي , متاح على الموقع التالي http : //www.ameinfo . com /ar-171688 html

2-علي سيف علي المزروعي ، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي (دراسة تطبيقية لدولة الامارات العربية المتحدة) , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية , مجلد28, العدد1, 2012, ص647.

يتبين من الجدول المذكور ارتفاع ناتجها المحلي الاجمالي من 35.985 مليار دولار عام 1990 الى 396.235 عام 2013 اي بمعنى ان الناتج قد تضاعف اكثر من (11) مرة خلال سنوات الدراسة وان اقتصاد دولة الامارات له خصوصية معينة ويختلف عن اقتصاديات باقي دول العينة كونه يميل الى اقتصاد السوق بدرجة كبيرة ويعتمد على العمالة الوافدة والعوائد النفطية والاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية بالإضافة الى التجارة الخارجية والداخلية دون تدخل الدولة بمعنى ان هناك سياسة اقتصادية منفتحة نحو العالم الخارجي ودور رائد للقطاع الخاص واقتصار دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية العامة للبلد,[1] لكنه بالرغم من اهمية قطاع النفط إلا ان الامارات عملت على التخلص من الصفة الريعية لاقتصادها من خلال العديد من الاجراءات التي اتبعتها من اجل احداث تنويع اقتصادي في صادراتها الاجمالية ومن ثم في تمويل موازنتها وهذه الاجراءات شملت على[2] :

أ- رفع كافة القيود امام التجارة الخارجية .

ب- تخفيض الضرائب الامر الذي ادى الى جذب الاستثمار الاجنبي.

ت- استقطاب الايدي العاملة الماهرة وتسهيل عملية دخولها للبلد.

ث- تشريع القوانين التي تخدم المستثمرين منها تمليك المشروع بالكامل للمستثمر الذي يقوم بتمويله وفق شروط معينة[3].

ج- اقامة المدن الصناعية من قبل المستثمرين من خلال القروض الميسرة .

ح- توفير البنى التحتية التي تحتاجها تلك الاستثمارات.

ان اقتصاد دولة الامارات كسائر اقتصاديات الدول الاخرى قد تأثر بالأزمة المالية العالمية في عام 2008 وما رافقها من سلبيات وانعكاسات في انخفاض الاسعار خاصة في القطاع المالي وقطاع التشييد وهما من القطاعات الرئيسة والقيادية في الامارات وبرغم ذلك بقي معدل نمو اقتصاد الامارات مرتفع[4] مقارنة بمعدلات النمو العالمية لكون تأثره بالأزمة كان اقل من باقي الدول لمتانة اقتصاده واستخدامه لسياسة التنويع الاقتصادي والتي اعطت ثمارها بأن يبقى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاماراتي مرتفعا طيلة مدة الدراسة (1990-2013) وبنسبة 16.715% و ان مساهمته في الدخل القومي الاماراتي تتجاوز نسبة 91% [5]والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي للناتج المحلي الاجمالي الاماراتي بحسب الانشطة الاقتصادية المكونة له .

1 - خالد بن محمد مبارك القاسمي , التطور التاريخي لقيام دولة الامارات العربية المتحدة , الطبعة الاولى , الدار العربية للموسوعات , بيروت , لبنان , 2009 , ص 305.

2 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , تمويل التنمية في منطقة الأسكو , الامم المتحدة , نيويورك , 2008 , ص11 .

3 - المؤسسة العربية لصمان الاستثمار , تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية , مجلة ضمان الاستثمار ,العدد الفصلي الثالث , الكويت , 2007 , ص 19 .

4 دولة الامارات العربية المتحدة , التنبؤات الاقتصادية 2013- 2014 , سلسلة تقارير سامبا , الدائرة الاقتصادية , مجموعة سامبا المالية , 2013 , ص1 .

5 -علي سيف علي المزروعي , اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي (دراسة تطبيقية لدولة الامارات العربية المتحدة) , جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , مجلد 28 , العدد الاول , 2012 , ص 626 .

مخطط (2- 3) **الهيكل التنظيمي للناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات حسب القطاعات**

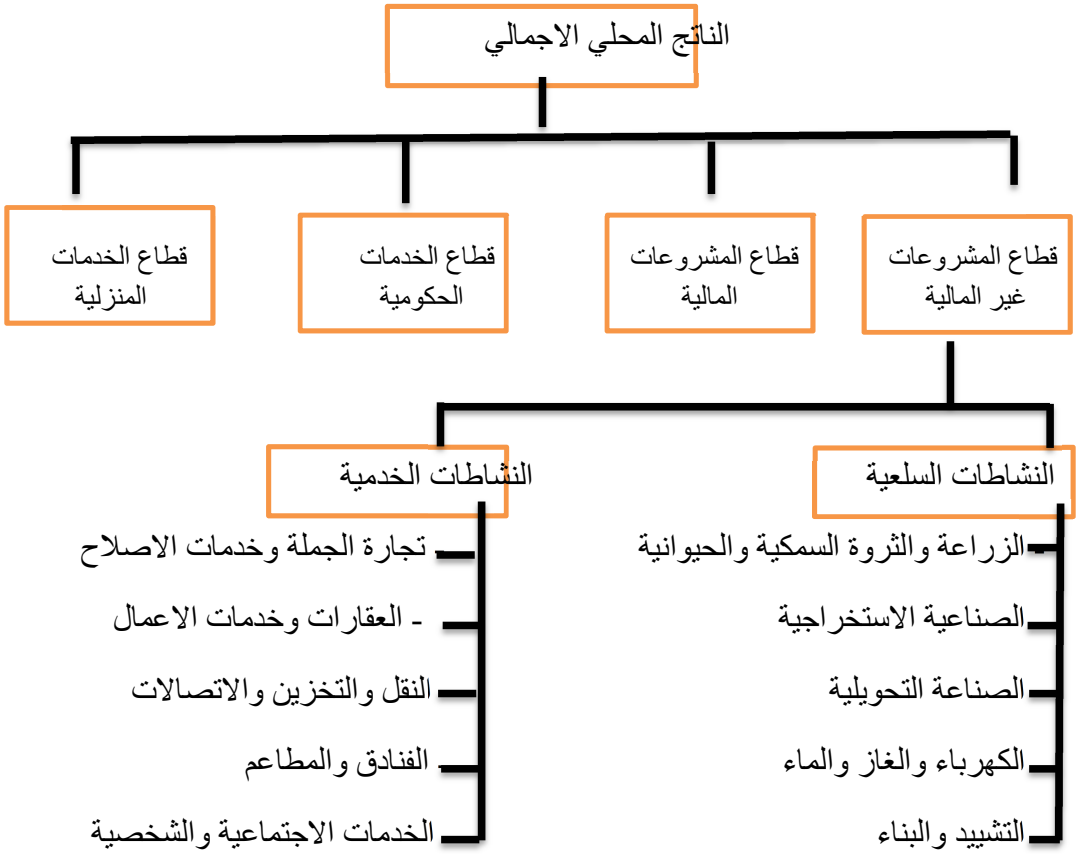

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على علي سيف علي المزروعي , اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي (دراسة تطبيقية لدولة الامارات العربية المتحدة) , جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , مجلد 28 , العدد الاول , 2012 .

1. قطاع المشروعات غير المالية :

ان ناتج هذ القطاع قد تزايد خلال المدة المذكورة (1990-2013) باستثناء عام 2009 والتي هبط فيها الانتاج بسبب تأثره بالأزمة المالية العالمية الكبرى ثم عاود الارتفاع في السنة التي تليها[1] ويتبين ان الناتج لهذا القطاع قد تضاعف في عام 2013 بمقدار (12) مره عما كان عليه في عام 1990 والبالغ 108.623 مليار درهم ويشمل هذ القطاع النشاطات المبينة في الجدول (15- 3) مع نسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الاماراتي وكما يأتي :

أ- نشاط الزراعة والثروة السمكية والحيوانية:

استطاعت الامارات ان تجعل من تجربتها في هذا القطاع نموذجا يحتذى به لدى دول العالم اذ تحولت اراضي الصحراء فيها الى مزارع منتجة لكل انواع الخضراوات وقد نال هذا القطاع الدعم الحكومي الكبير

1 - دولة الامارات العربية المتحدة , مركز احصاء ابو ظبي , الكتاب الاحصائي السنوي لامارة ابو ظبي , 2010 , ص13 .

لما له من اهمية في توفير الامن الغذائي والاستقرار[1] وجاء ذلك نتيجة خطط التنمية التي تبنتها وزارة الزراعة بداءً من البنية الأساسية في تشجيع ودعم المشاريع المتعلقة بهذا النشاط وصولاً إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي , ونتيجة إلى الاجراءات التي قامت بها الحكومة فقد تزايدت نسبة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الاجمالي من 1.64% عام 1990 إلى 3.74% عام 1999 أي بمعنى أن نسبة المساهمة قد تضاعفت أكثر من (2.5) مره خلال العقد الاول من الدراسة , بعد انخفضت نسبة المساهمة الى ادنى مستوى لها في عام 2013 ليصبح 0.66% ولكنه بالرغم من ضعف مساهمة هذا النشاط في الدخل القومي الاجمالي إلا أنه كان من أسرع النشاطات نمواً خلال العقد الاخير من القرن الماضي , وان انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لا تعني تدهور هذا القطاع وانما نتيجة وصوله لمرحلة الاكتفاء الذاتي وارتفاع مساهمة القطاعات الاخرى .

ب- الصناعة الاستخراجية :

تعد هذه الصناعة من المصادر المهمة في الدخل الاجمالي القومي وتشكل العوائد المتحققة في هذا النشاط مورداً رئيساً لميزانية الدولة والتي يشكل النفط والغاز الطبيعي من أهم مكونات هذا النشاط أما نشاطات التعدين واستغلال المحاجر تكون نسبتها ضئيلة في هذا النشاط[2] وبالنظر لكون الامارات من الدول المنتجة للنفط فأن نسبة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة نسبيا فقد كانت النسبة 46.25% في عام 1990 وبالرغم من قوة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي إلا أنه لايزال النفط الخام المحرك الفعلي للتنمية في الاقتصاد الاماراتي وكما تبينه نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2013 التي بلغت 39.50 وهي تمثل أعلى نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الامارتي للعام المذكور .

ت- الصناعة التحويلية:

اهتمت جميع الخطط الاستراتيجية في الامارات بهذا النشاط كونه يساهم بشكل مباشر في تنويع القاعدة الانتاجية ومصدراً للدخل القومي بالإضافة إلى مساهمته الفعالة بالقضاء على البطالة والحد منها , وأن هد الامارات هو التحول التدريجي من اقتصاد مبني على تصدير النفط إلى اقتصاد يعتمد على التنويع في الصادرات ويمتلك قاعدة واسعة ومتطورة في الصناعات بغية تحقيق التنمية المستدامة في الدولة ويكمن ذلك من خلال زيادة المنشآت الصناعية العاملة في الدولة وارتفاع حجم الاستثمارات في هذا النشاط وتطور صناعة البتروكيمياويات ومصافي النفط ....إلخ[3] . ومن خلال الجدول(15-3) يتبين مدى التطور في هذا

1 - الدولة القطرية لدولة الامارات العربية المتحدة , مؤتمر الطاقة العربي التاسع , قطر , للفترة 9-12 مايو , 2010 .
2 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي , التنمية المستدامة الاطار العام والتطبيقات , دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظب , 2009 , ص 58 .
3 - وزارة الاقتصاد , تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة (2005 – 2010) , الامارات العربية المتحدة , 2010 , ص 66 .

النشاط من خلال ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج من 7.74% عام 1990 إلى 8.62% عام 2013 وأن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بلغت ذروتها في عام 2002 بنسبة 13.82% .

ث- الكهرباء والغاز والماء :

يُعدّ هذا النشاط من أنشطة البنى التحتية للإمارات , لأنه يسهم في كافة مجالات الحياة بدءً من توفير الماء والكهرباء والغاز للمواطن للاستهلاك وانتهاءً بتزويد المؤسسات والمشاريع الصناعية الكبرى بها , لذلك نال هذا النشاط الحصة الأكثر في الاستثمارات وقد واكب عملية التطور في كافة الانشطة الاخرى والحركة العمرانية الواسعة[1] لكن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة بسبب ضخامة الانشطة الاخرى وقد تزايد مؤشر نسبة مساهمة هذا النشاط خلال مدة الدراسة حتى وصل 2.45%عام 2013 بعدما كان 1.96% عام 1990 مما يدل على مضاعفته لمرتين تقريباً .

ج- التشييد والبناء

يعتبر من الانشطة القيادية والرائدة في الامارات ويوفر البنى التحتية من طرق وجسور وأنفاق وغيرها[2] بالإضافة إلى مساهمته في خدمات الاسكان وله علاقة وثيقة وقوية مع باقي القطاعات من خلال الروابط المشتركة بناء المصانع والمعامل والورش وغيرها[3] , وقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا النشاط خلال مدة الدراسة من 7.73% عام 1990 إلى 9.08%عام 2013 وكانت أعلى نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2010 بلغت 11.71% .

ح- تجارة الجملة وخدمات الإصلاح أو الصيانة :

إن لهذا النشاط أهمية بالغة في حياة المواطن الاماراتي لكونه المسؤول عن توفير السلع الاستهلاكية أو غيرها (المحلية أو المستوردة) سواء أكان المستهلك أفراداً أو منشآت أعمال[4] , ويمتاز هذا النشاط بنموه السريع خلال مدة الدراسة (1990 – 2013) أضف إلى مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي والتي وصلت في عام 2007 إلى 16.47 % لكنه تأثر بالأزمة المالية العالمية التي انخفض انتاجه فيها بنسبة 45% عام 2009 وقد نمت نسبة مساهمة نشاط هذا القطاع خلال مدة الدراسة من 8.07% عام 1990 إلى 9% عام 2009 , أما في الاعوام 2010و2011و2012و2013 فقد احتسبت نسبة مساهمة هذا النشاط مع نشاط المطاعم والفنادق ليصل إلى نسبة مساهمة مشتركة لكلا النشاطين في الناتج الملحي الاجمالي الاماراتي قدرها 12.16% لعام 2013 .

---

1 - سلوى بنت عبد الرحمن , اقر الانفاق الحكومة على النمو الاقتصادي في السعودية والكوت والامارات , رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الملك سعود , 2006 , ص 102 .

2 - وزارة الاقتصاد الاماراتية , تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة , 2012 , ص 27 .

3 - دولة الامارات العربية المتحدة , وزارة الاقتصاد , التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي , 2001 , ص316 .

4 - نجيب عبد الله الشامي , اقتصاديات الامارات حقيقة الواقع وافاق المستقبل , الطبعة الاولى , المسار للطباعة , رأس الخيمة , 2003 , ص55 .

خ- العقارات وخدمات الأعمال :

إن متانة الاقتصاد الاماراتي جعلته لم يتأثر بشكل كبير في الازمة العالمية الكبرى[1] خاصة في هذا النشاط الحيوي والذي يسهم إسهاماً كبيراً في الناتج المحلي الاجمالي , وأن اقتصاد الامارات شهد نشاطاً في كافة القطاعات وخصوصاً المقاولات والعقارات وهو ما أسهم في تحقيق نمو اقتصادي تجاوز 18% في أكثر سنوات الدراسة وأن عمليات البناء تتم تلبية للاحتياجات الحقيقية للمجتمع الاماراتي خصوصاً في ظل التضخم والاوضاع الداخلية للسوق , وقد نمت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج من5.47% عام 1990 إلى 10.20% عام 2013 **أي** بمعنى انه تضاعف لمرتين تقريبا خلال مدة الدراسة **.**

د- النقل والتخزين والاتصالات :

يشكل هذا النشاط علاقة ترابطية بين مدن ومناطق الامارات وبين العالم الخارجي , ولهذا النشاط أهمية في حركة السكان والبضائع داخل الامارات من خلال وسائل النقل البرية والبحرية والجوية بالإضافة إلى أهمية التخزين والاحتفاظ بالمنتجات والسلع والمواد الاولية إلى حين الحاجة إليها وكذلك تكنلوجيا المعلومات والاتصالات لا تقل أهمية عن بقية النشاطات لما لها من دور وتأثير في استراتيجية النمو الاقتصادي بهد تقليص وردم الفجوة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث[2] وقد تطورت نسبة مساهمة هذا النشاط من 4.95% عام 1990 إلى 7.98% عام 2013 .

ذ- الفنادق والمطاعم :

شهدت دولة الامارات مشاريع سياحية واستثمارية عملاقة رصدت لها الحكومة ملايين الدولارات لتطوير القطاع السياحي والذي يعتبر من أهم روافد الاقتصاد الوطني الاماراتي وله مساهمة فعالة في الناتج المحلي الاجمالي[3] , وقد حقق هذا النشاط طفرة سياحية كبيرة جعلت الامارات من الدول السياحية من خلال المشاريع السياحية العملاقة داخل مدن الامارات والجدول (18-4) يشير إلى مدى تطور ونمو هذا القطاع وقد ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 0.89% عام 1990 الى 1.79%عام 2009 , بعدها دُمجت نسبة مساهمة هذا النشاط حسابياً مع نشاط تجارة الجملة وخدمات الاصلاح للأعوام اللاحقة * .

---

1 - وزارة الاقتصاد , تقرير عن المالية العامة , دولة الامارات العربية المتحدة , 2001 .

2 - دولة الامارات العربية المتحدة , الركز الوطني للإحصاء , التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة , 2009 , ص39 .

3 - بيانات متاحة على الموقع التالي

http://www.servlet/sarellite/c = wam AREPORT NCLD=1162441813432 AND wam-org-ae/ PAGENAME=WAM%2FWAM-A-LAYOUT

* لم يتم الحصول على بيانات متكاملة للسنوات (2009-2013) من مصدر واحد لذلك تم اللجوء الى مصادر اخرى احتسبت فيها قيم مساهمة النشاطين المذكورين في الناتج المحلي الاجمالي الامارتي مجتمعةً ووفقاً لما اوردته نشرة الاحصاءات الاقتصادية العربية لعام 2015 , ص 37 .

ر- الخدمات الشخصية والاجتماعية :

لقد كان هذا النشاط أكثر تأثراً بالأزمة المالية العالمية وبما أن اقتصاد الامارات منفتح نحو الاقتصاد العالمي ومتكاملاً معه وأن آثار الأزمة شملت على تجميد او الغاء عدد من المشاريع الكبيرة والتي كانت في ادراج العقارات العملاقة وتقليص موظفيها الذي كان أغلبهم من الوافدين[1] , مما يشير إلى إنهاء عمله ,يعني مغادرته الدولة وبالتالي تقليص الطلب الكلي المحلي على الخدمات التعليمية والصحية والسكنية وغيرها , مما يؤدي الى حدوث فائض في عرض السلع والخدمات وخاصة في مجال العقارات وهذا لا يشجع رجال الأعمال على الاستثمار في هذا المجال وقد انخفضت مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الاجمالي الامارتي لعام 2009 اذ بلغت0,5 % بعد ما كانت نسبتها في 1990 1,96% ثم عاودت الارتفاع لتصل الى 2,74 % عام 2013 مما يشير الى مضاعفتها لأكثر من (5)مرات عما كانت علية في عام 2009 ولمرتين مما كانت عليه عام 1990.

2. قطاع المشروعات المالية :

تطور هذا القطاع منذ قيام الاتحاد الاماراتي في عام 1972 وحتى الآن تطوراً ملحوظاً وبما يتفق مع السياسات المالية والنقدية التي تخدم عملية التنمية المتوازنة[2] , إذ ارتفع عدد المصار التجارية في دولة الامارات من (20) مصرفاً عام 1973 إلى (51) مصرفاً عام 2008 كما ارتفع عدد الفروع إلى 710 فرعاً حسب معهد الامارات للدراسات المصرفية والمالية [3].

يساهم هذا القطاع بشكل مباشر في الاقتصاد الاماراتي من خلال تقديمه للتسهيلات المالية في اقراض وتحويلات مالية وغيرها من الخدمات المصرفية والمالية للمشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى خدمات التأمين للنشاطات الاقتصادية الاخرى , وقد تطور هذا القطاع من عام 1990 ولغاية عام 1998 بنسبة مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت 7.34 % عام 1998 ثم انخفضت في الاعوام التي تليها حتى وصلت إلى ادنى مستوى لها عام 2012 إذ بلغت 0.19% بسبب توجه الاستثمارات نحو النشاطات الاقتصادية الاخرى وفقاً للخطط المهددة لهذا الغرض .

3. قطاع الخدمات الحكومية :

يشمل هذا القطاع على خدمات التعليم والصحة والذي تطور بشكل تدريجي خلال العقد الاول لمدة الدراسة وقد تحققت أعلى نسبة مساهمة لهذا النشاط 11.7% عام 1993 . ويُعزى ذلك للدعم الحكومي لهذا القطاع وزيادة الاستثمارات فيه خلال ذلك العقد والمتمثلة بزيادة عدد المدارس والجامعات وعدد المتعلمين بالإضافة إلى

1 - بيانات متاحة على الموقع التالي http://www.uaeec.com
2 - سلوى بنت عبد الرحمن العيسى , مصدر سابق , ص 635.
3 - علي سيف علي المزروعي , اثر الانفاق في الناتج المحلي الاجمالي , مصدر سابق , ص

الإنجازات البارزة في القطاع الصحي بشقيه الوقائي والعلاجي واستكمال برامج التعليم الصحي حتى وصلت الامارات بمستوى يضاهي الدول المتقدمة في مجال الخدمات الحكومية[1] , لكنه انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في العقد الاول من القرن الحالي حتى وصلت الى ادنى مستوى لها بالانخفاض في عام 2008 والتي بلغت (3.05%) بسبب بلوغ هذه الخدمات مستويات تنفيذها العُليا , مما حدى بالحكومة إلى التوجه نحو مشاريع اقتصادية اخرى وهذا ما تم ملاحظته من خلال نسب مساهمة بعض النشاطات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي والمبينة في الجدول(15 – 3) .

4. قطاع الخدمات المنزلية :

يُعدّ هذا القطاع من أضعف النشاطات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة ببقية النشاطات ,لكنه بالرغم من ذلك كان من الانشطة سريعة النمو في دولة الامارات[2] وخاصة خلال مدة الدراسة (1990 - 2013) نتيجة لاهتمام حكومة الامارات بإيصال أفضل الخدمات إلى منازل السكان وكانت أعلى نسبة لمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عام 2013 إذ بلغت 0.98% .

من خلال ما ورد أعلاه يمكن الاستنتاج أنه يتوجب بعدم الحكم على اقتصاد دولة ما من خلال النظر ألى نشاط معين , بل يتم ذلك من خلال النظر إلى مجمل أنشطة الاقتصاد فالتداخل والتباين في نسب مشاركة الأنشطة والقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي أمر طبيعي في كافة الظرو الاقتصادية ويكون المؤشر المعبر عن الاقتصاد هو الخلاصة لمجمل الاقتصاد ولا يقاس على نشاط دون غيره .

ومن خلال تحليل النتائج التي ظهرت خلال المدة يتبين أن هناك قطاعات تدفع النمو ايجابياً وعوضت عن النشاطات والقطاعات المتراجعة , كنشاط الصناعة التحويلية الذي كان له الأثر البالغ في تنشيط بعض القطاعات الاخرى من خلال ما توفره الصناعة التحويلية من عوائد بيع منتجاتها الصناعية وكذلك عوائد بيع النفط مؤثرة بشكل مباشر وايجابي في نمو قطاع النقل والتخزين وبعض القطاعات الاخرى .

3- دولة العراق

أن للعراق إمكانات هائلة للتطور الاقتصادي فوجود الموارد الطبيعية وأرضه الخصبة تكون جميعها رؤوس أموال في غاية القيمة والندرة , ومن كنوز الغنى والقوة الاخرى في العراق اكتشا ركائز الكبريت والفوسفات والغاز الطبيعي, فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 كان للقطاع النفطي الدور الكبير في تمويل المشاريع التنموية في البلاد[3] إلا أن هذه الأهمية ازدادت منذ عام 1951 إذ بدأت العوائد بالازدياد بسبب توقيع اتفاقية مناصفة الارباح

1 - Audi SARADAR GROUP , VAE ECONOMIC REPORT , LEBA . NON , 2013 , P3 .
2 - وزارة الاقتصاد , التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي , دولة الامارات العربية المتحدة , 2009 , ص 52 .
3 - محمد ازهر السماك , اقتصادات النفط , الطبعة الاولى , دار الكتب للطباعة والنشر , الموصل , 1980 , ص107 .

مع الشركات الاجنبية وبذلك زادت من عوائد النفط للحكومة العراقية لتصبح الممول الرئيس للميزانية العامة وبالتالي اصبحت التنمية الاقتصادية في العراق مرهونة بالعوائد النفطية اذ تزداد المشاريع التنموية بزيادة تلك العوائد وتنخفض بانخفاضها[1] , ففي السبعينات من القرن الماضي , وبسبب ازدياد الايرادات النفطية نفذ العراق مجموعة من الخطط التنموية للمشاريع الإنتاجية والخدمية , أما في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي فقد انخفضت المشاريع الاستثمارية بسبب انخفاض العوائد النفطية الناجمة عن الحروب التي مر بها العراق والحصار الاقتصادي , إذ أن معاناة الاقتصاد العراقي خاصة في النصف الاول من عقد التسعينات تكمن في التوقف شبه التام لإنتاجه النفطي بفعل تأثيرات العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل الامم المتحدة والتي طبقت بتاريخ 6/ 8/ 1990 وما اعقبها من تجميد أرصدته في المصار الاجنبية[2] مسببة بذلك اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي والذي يمتاز بتبعيته الشديدة للعوائد النفطية مما حدى بالحكومة العراقية إلى التوجه نحو الإصدار النقدي والذي تسبب هو الآخر في بروز مشاكل اقتصادية اخرى أضرت بالاقتصاد العراقي خلال ذلك العقد[3] . ولكن سرعان ما عاودت هذه العوائد مسارها المتصاعد في المساهمة بالناتج المحلي الاجمالي نتيجة انهيار النظام السابق والرفع التام للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه وتوجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق من جهة وارتفاع اسعار النفط من جهة اخرى في السنوات اللاحقة لعام 2003[4] .

اما خلال عام 2003 والذي انخفض فيه الانتاج النفطي العراقي بسبب تعرضه الى الحرب العسكرية وما رافقها من سلبيات كعمليات النهب والسلب التي شملت كافة المنشآت الحيوية بضمنها المنشآت النفطية[5] مما قلل من مساهمة العوائد النفطية من الناتج المحلي الاجمالي اذ وصلت النسبة الى 69% بعدما كانت عليه عام 2002 71% اما في الاعوام التي تلت العام المذكور بالرغم من جهود الحكومة وتوجهاتها في سبيل ارتفاع مساهمة النشاطات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الا ان مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لاتزال مرتفعة في تلك الفترة ولم يتمكن العراق من ايجاد نوع من التوازن في النمو بين القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي وخاصة الانشطة غير النفطية[6]والتي تظهر من خلال الجدول (16-3) المتضمن مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي العراقي للسنوات 1990-2013 وكما مبين ادناه .

1 - عبد الحسين العنبكي , اقتصاد العراق النفطي , مطبعة الساقي , 2012 , ص 15 .
2 - عمر هاشم محمد , واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية , مجلة دراسات اقتصادية , بيت الحكمة , العدد 20 , 2008 , ص 12 .
3 -تقرير البعثة المشتركة بين منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (FAO) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) الى العراق الصادر عن مقر البعثة في روما عام 1993 , رقم الوثيقة W/V/1502/AR , ص9 .
4- د. نيل جعفر عبد الرضا , اقتصاد النفط ,دار احياء التراث العربي, بيروت, 2011, ط1, 207.
5 - خليل اسماعيل احمد , اثار تطورات النفقات العامة في مستويات الاسعار خلال المدة (2005-2011) , المجلة العراقية , لبحوث السوق وحماية المستهلك , مجلد 4 , العدد 1 , 2012 , ص7 .
6 - محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيار المستقبل , الطبعة الاولى , دار الملاك للفنون والاداب والنشر , بغداد , 2010 , ص298 .

جدول (16-3)
الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (1990- 2013) حسب الانشطة الاقتصادية(نسبة مئوية)

السنوات	الانشطة السلعية					الانشطة التوزيعية			خدمات التنمية الاجتماعية	الناتج المحلي الإجمالي سعر النفط (مليارددولار)	معدل نمو الناتج %
	الزراعة والغابات	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	البنوك والتامين والعقارات			
1990	8.24	65.10	3.68	0.44	3.02	3.76	6.17	4.97	7.35	29.980	-
1991	15.61	45.31	3.19	0.4	2.13	7.01	8.94	7.77	14.02	10.440	-65.17
1992	19.87	46.29	2.86	0.26	2.8	6.38	12.71	4.41	6.81	12.410	18.86
1993	15.5	52.32	2.65	0.15	2.27	6.69	11.71	5.26	4.44	8.723	-29.7
1994	20.11	53.68	1.48	0.06	0.64	7.22	12.43	2.01	3.04	7.072	-18.92
1995	2.05	62.97	1.39	0.04	0.45	8.65	3.21	1.25	1.93	6.187	-12.5
1996	18.59	57.09	1	0.13	0.21	8.88	10.26	2.34	2.45	9.994	61.53
1997	8.45	73.91	0.65	0.08	0.36	7.08	4.06	1.72	4.15	6.665	-33.3
1998	10.9	68.62	0.86	0.12	0.53	8.13	5.18	1.56	4.51	8.501	27.54
1999	7.2	78.15	0.87	0.08	0.45	5.96	4.03	0.93	2.62	14.834	74.49
2000	4.63	83.3	0.9	0.09	0.45	4.76	3.44	0.71	1.93	20.969	41.35
2001	6.93	74.59	1.47	0.17	1.17	6.31	6.34	0.99	2.43	17.575	-16.18
2002	8.56	70.8	1.52	0.19	1.64	7.89	6.2	1.16	2.55	17.437	-0.78
2003	8.4	68.85	1.02	0.21	0.73	7.72	6.41	1.32	6.28	10.621	-39.08
2004	6.93	57.96	1.76	0.82	1.28	8.31	6.09	6.93	10.37	27.366	157.65
2005	6.88	57.83	1.32	0.8	3.65	8	5.7	7.44	8.85	33.379	21.97
2006	5.82	55.47	1.54	0.81	3.6	7.05	6.64	8.31	11.22	40.314	21.01
2007	4.92	53.18	1.63	0.87	4.42	6.57	6.25	0.95	12.83	86.125	113.63
2008	3.66	55.69	1.49	0.83	3.82	7.71	6.46	8.31	12.43	129.339	50.17
2009	4.4	40.66	2.41	1.21	5.07	10.18	8.24	10.44	17.96	118.579	-8.31
2010	5	44.02	2.2	6.14	1.74	5.65	7.45	9.19	19.1	125.899	6.17
2011	4.43	51.86	2.14	6.12	1.53	4.54	6.32	8.22	15.38	185.75	47.53
2012	4.04	53.04	1.72	5.62	1.27	0.47	6.37	8.77	1489	216.044	16.3
2013	3.99	49.76	1.71	1.31	5.61	6.32	7.96	8.7	14.57	229.327	6.14

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد (التقارير سنوية متفرقة)

2-وزارة التخطيط العراقية , الجهاز المركزي للاحصاء , المجموعة الاحصائية السنوية (سنوات متفرقة)

اذ لا تزال البنى التحتية لهذه القطاعات ضعيفة وغير قادرة على مواكبة النمو الاقتصادي العالمي وانحسار قدرة الحكومة على توسيع استثماراتها في رأس المال المادي والبشري[1] وبالتالي فإنه من الصعب الوصول الى تحقيق نمو اقتصادي متكامل او تنمية شاملة لكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي وبعدها يتم الوصول الى تحقيق الرفاه الاجتماعي المطلوب .إذ إن التنمية الاقتصادية في كل دول العالم وخاصة الدول النامية لا تُعد هدفا بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة . وفيما يلي الهيكل التنظيمي للناتج المحلي الاجمالي في العراق بحسب الانشطة الاقتصادية المكونة له .

مخطط (3- 3)

المصدر من عمل الباحث بالاستناد الى
صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , ايلول 2004, صفحات متفرقة

1. الانشطة السلعية :

تمتاز اغلب الدول النامية وخاصة الدول الريعية بصفات مشتركة اغلبها تتمثل بضعف وتذبذب مشاركة القطاعات السلعية والخدمية بالناتج المحلي الاجمالي باستثناء (النفط) والذي تمثل ايراداته الممول الرئيسي لميزانية الدولة لكنه بالرغم من ذلك فأنه يعرض البلد الى تأثير اقتصاده بالمتغيرات العالمية وتقلبات الاسعار وهذه الانشطة المبينة تفاصيلها ادناه كانت مساهمتها مجتمعة بالناتج المحلي الاجمالي العراقي بنسبة 80.48% عام 1990 وارتفعت الى 89.37% عام 2000 مما يشير الى ارتفاع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي خلال العقد الاخير من القرن الماضي وبنسبة نمو ايجابي بلغت 11.04% اما في العقد الاول من القرن الحالي ولغاية تاريخ انتهاء مدة الدراسة في 2013 فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي واصبحت 62.36% بنسبة نمو سلبي بلغت (-30)% وسيتم توضيح ذلك وفقا لمساهمة كل قطاع وكما يلي :

1 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكو) تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الاجمالي في منطقة (الاسكو)ى,2006 – 2007 توقعات آيار, - مايو ,2007 , ص 2-3 .

أ. **قطاع الزراعة والغابات والصيد :**

ان للعراق امكانات ومقومات زراعية كبيرة وعظيمة يمكن ان تجعل منه دولة مصدرة للمواد الغذائية والمتمثلة بوفرة وسائل الانتاج من اراضي واسعة بالإضافة الى كثرة مصادر المياه والامكانات البشرية والمادية الاخرى[1] اذ يبلغ اجمالي مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (44.46)مليون دونم مشكله بذلك نسبة 26.2% من المساحة الكلية للعراق اما الاراضي المزروعة فعلا فأنها لا تتجاوز 12 مليون دونم اي بنسبة 26% من الاراضي الصالحة للزراعة[2] وبالتالي فأن مساهمة الزراعة في سد حاجة الانتاج المحلي محدودة وقد تضاءلت خلال مدة الدراسة بسبب عوامل الطبيعة وتقلبات المناخ وحدوث الكثير من موجات الجفا بالإضافة الى سوء الادارة لهذا القطاع الحيوي واستخدام الفلاح للوسائل البدائية في الزراعة وارتفاع نسبة الملوحة في الارض جميع هذه العوامل وغيرها ادت الى تذبذب وانخفاض الانتاج الزراعي اذ بلغ معدل الاراضي المستغلة بحدود (10)مليون دونم للمدة (1990-2013) أضف إلى ذلك تعدد الحيازات واشكالها وتفتيت اغلب الاراضي الزراعية وجعلها بمساحات صغيرة جدا وغير اقتصادية وبعض القوانين والتشريعات التي تحكم هذه الحيازات التي شكلت عائقا كبيرا امام تطور الانتاج الزراعي . كذلك الحال ينطبق على انشطة الغابات والصيد التي تأثرت كثيرا بالظرو التي لحقت بالقطاع الزراعي كون هذه الانشطة لها علاقة قوية وترابطية مع قطاع الزراعة ويتبين تأثير القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من خلال نسبة مساهمته فيه التي انخفضت في عام 2000 واصبحت 4.63% بعدما كانت نسبة المساهمة 8.24% عام 1990 ثم استمرت بالانخفاض حتى وصلت نهاية المدة عام 2013 نسبة3.99% بالرغم من وجود بعض السنوات والتي ارتفعت فيها نسبة المساهمة في الناتج المحلي لكن هذا لا يعني حدوث تطور في القطاع الزراعي وانما يحدث ذلك نتيجة لانخفاض مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج .

ب. **قطاع التعدين والمقالع :**

ان هذا القطاع يُعد من الانشطة الرئيسة في الاقتصاد العراقي والتي تساهم بأعلى نسب المشاركة في الناتج المحلي العراقي فمنذ اكتشا النفط في العراق في الربع الاول من القرن الماضي تعزز دوره خلال عقد الخمسينات من القرن الماضي لتخصص ايراداته النفطية بنسبة 100% لإعمار العراق لكنها خفضت هذه النسبة لاحقا (الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي) الى 70% ثم الى 50% بسبب تطور الايرادات ومناصفة العراق مع الشركات النفطية الاجنبية وبسبب دخول العراق الحروب العسكرية مع ايران خلال عقد الثمانينات ومع الكويت بداية عقد التسعينات وفرض الحصار الاقتصادي الدولي عليه قوض من عملية التطوير لهذا القطاع الحيوي لكنه بعد عام 2003 ومارافقها من حدوث تغيرات في النظام الحاكم وتوجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق حصلت

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد , ايلول 2004 , ملخص 8/2 , ص 252 .
2 - محمد رؤو سعيد وارسلان منوجرسان , واقع السياسة العراقية مع اشارة خاصة العراق إلى اقليم كردستان , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , الجامعة المستنصرية , العدد التاسع , 2005 , ص29 .

تغيرات كثيره في هذا القطاع خاصة في مجال الانتاج النفطي والتصدير ونسب المساهمة في الانتاج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت النسبة من 65.10% عام 1990 الى 83.3% عام 2000[1] وفيما يخص انتاجه النفطي والكمية المصدرة المستهلكة منه محليا فأن الجدول التالي (17-3) يبين ذلك مع نسب نموها والمعدل العام للنسب السنوية .

جدول (17-3)
الانتاج النفطي والصادرات والاستهلاك ونسب نموها للمدة (1970- 2013) (مليون ب /ي)

السنوات	الانتاج النفطي	نسبة النمو	الصادرات النفطية	نسبة النمو	الاستهلاك المحلي	نسبة النمو
1990	2.112.6	-2.3	1.569.0	-4.3	0.5166	12.5
2000	2.810.0	2.9	2.039.8	2.5	0.7702	4.0
2013	2.979.6	0.5	2.390	1.2	0.5896	-2.0
معدل النسب للنمو السنوي		6.6	-	4.6	-	26.8

المصدر : محمد علي حميد وعدنان كريم نجم الدين , اسعار النفط العالمية وتحليل العلاقة السببية بين الاسعار و الانتاج , مجلة جامعة كربلاء , مجلد 1, العدد 4, 2012, ص63 .
الجداول 3,5,6,7 من عمل الباحث .

اما في عام 1990 وبسبب دخول العراق الحرب العالمية مع الكويت وفرض الحصار الاقتصادي فقد انخفض انتاجه النفطي بنسبة نمو سالبة 2.3 %واصبح 2.1126 مليون برميل يومياً عما كان عليه عام 1980 (2.646.4مليون برميل يومياً)وكذلك انخفضت صادراته النفطية واصبحت 1.596 مليون برميل يومياً عما كانت عليه عام 1980(2.4820) بنسبة نمو سالبة بلغت 4.3 % واستمر الانتاج والتصدير بالانخفاض لغاية النصف الاول من عقد التسعينات في القرن الماضي بعدها بدا بالارتفاع التدريجي نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم الاقتصادي والتي من شانها سمح للعراق بتصدير جزء من نفطه في برنامج الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) .

بعدها ارتفع انتاجه النفطي بشكل كبير حتى وصل ذروته في عام 2013 وبلغ 2.979.6 مليون برميل يومياً يصدر منه 2.390 مليون برميل يومياً وفيما يتعلق بالاستهلاك المحلي فقد استمر بالارتفاع من 0.5166مليونبرميل يومياً في عام 1994 حتى وصول ذروته في عام 2000 اذ بلغ 0.7702 مليون برميل يومياً ثم انخفض في عام 2013 واصبح 0.5896 مليون برميل يومياً ولكن عندما يتم الاخذ بالمعدل العام لنسب نمو الاستهلاك المحلي العراقي والتي بلغت 26.8% ترى انها نسبة كبيرة بالرغم من انخفاض الاستهلاك في عام 2013 اذ يتسم العراق شانه شان معظم الدول النامية بانخفاض استهلاك النفط والطاقة للأغراض الصناعية والزراعية عكس الدول المتقدمة ويقتصر استخدامه لها بنسبة عالية جداً للقطاع العائلي .وهذا مؤشر سلبي ينعكس اثره على اقتصاد العراق كونه يساهم في انخفاض حجم المردودات المالية للبلد .

1 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول , تقرير الامين العام السنوي الثلاثون , 2003 , الجدول 1- 12 .

ج. **قطاع الصناعة التحويلية :**

لقد أخذت الصناعة التحويلية دورا مهما في الاقتصاد العراقي في بعض مراحله التنموية لما يمتلكه العراق من امكانات مادية وبشرية متاحة بالإضافة الى غنى البلد بالموارد الطبيعية وفي مختلف الانشطة الصناعية لاسيما البتروكيمياوية والصناعات النسيجية والغذائية والمواد الانشائية والكيميائية لكنه وبسبب الحروب التي دخلها العراق خلال عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بالإضافة الى انخفاض اسعار النفط وتذبذبها وجميع هذا العوامل التي توالت عليه في الربع الاخير من القرن الماضي اثرت سلبا على مستوى مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الاجمالي فلقد انخفض دور الصناعة التحويلية الى 4% عام 1980 بعدما كانت 9% علم 1970[1] ووفقاً لما تبين في الجدول (16-3) فقد انخفضت الى 3.68% عام 1990 وبعدها اصبح 0.9% عام 2000 لكنه في العقد الاول من القرن الحالي ارتفعت مسبة المساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ضئيلة حتى وصلت 1.71% في عام 2013 وهي دون المستوى المطلوب لهذا القطاع الحيوي . ويبدو ان سبب تدهور الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي يكمن في محدودية الاستثمارات في هذا القطاع العام وتركها للقطاع الخاص الذي يفتقر الى الامكانات المادية الكبيرة والكفاءة والخبرة العالمية كونه حديث النشأة وقلة الدعم الحكومي له ولوسائل انتاجه أضف إلى ذلك رداءة منتوجاته وعدم استطاعتها منافسة المنتجات المستوردة الرخيصة الثمن .

د. **قطاع الكهرباء:**

ان نشاط هذا القطاع يُعد من الانشطة الرئيسة في الاقتصاد العراقي , كونه يساهم في تنشيط وتطور باقي القطاعات والممول الوحيد للطاقة بجميع القطاعات كذلك استخدامه للاستهلاك العائلي , لذا فهو من المؤشرات المهمة للرفاه الاجتماعي في العصر الحديث مما يتوجب على الدولة تأهيل البنى الارتكازية لهذا القطاع ولكنه , بسبب الحروب العسكرية والحصار الاقتصادي المفروض على العراق وضعف الدعم المادي له وزيادة النمو السكاني بوتائر عالية مما ولد حاجة اضافية للطاقة انخفضت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي واصبحت 0.09% عام 2000 بعدما كانت نسبتها 0.44% عام 1990 لكنها ارتفعت خلال العقد الاول من القرن الحالي بسبب تغير النظام وتوجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق وزيادة الدعم لهذا النشاط حتى وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 1.31% عام 2013 وبرغم هذه الزيادة الطفيفة في نسبة مساهمته في الناتج يبقى هذا القطاع بحاجة الى المزيد من الدعم والتطور لغرض مواكبة مستوى التطور في الدول المتقدمة .

ه. **قطاع البناء والتشييد :**

يُعدّ هذا القطاع من ضمن القطاعات المهمة في الاقتصاد العراقي كونه يرتبط بروابط قوية مع النشاطات الاخرى كنشاط الاسكان من خلال توفير الوحدات السكنية وكذلك توفير الابنية والقطاعات والمصانع للأنشطة الاقتصادية الاخرى كما انه يشتمل على تهيئة الطرق والجسور والانفاق وغيرها من وسائل البنى التحتية للقاعدة

1 - عمر هاشم محمد , مصدر سابق , ص13 .

الانتاجية داخل الاقتصاد العراقي وقد اشتمل هذا القطاع اسوة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى بضعف مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي وخاصة في العقد الاخير من القرن الماضي بسبب ضعف التخصيص لهذا القطاع وعدم توفر وسائل المادية والبشرية الكفوءة والجيدة داخل البلد فضلاً عن العوامل السلبية التي مر بها العراق خلال الربع الاخير من القرن الماضي والتي تم ذكرها سابقا لذا انخفضت نسبة المساهمة فيه واصبحت 0.45% عام 2000 بعدما كانت نسبتها 3.02% عام 1990 الا انه حدث تطور ملموس في هذا النشاط في العقد الاول من القرن الحالي حتى وصلت نسبة مساهمته في الناتج 5.61% عام 2013 وبالرغم من الزيادة المتحققة في هذا القطاع لكنه مازال دون المستوى المطلوب

2. الانشطة التوزيعية :

لا تقل قطاعات هذه الانشطة اهمية في الناتج المحلي الاجمالي عن قطاعات الانشطة السلعية اذ لها مساهمات في الاقتصاد العراقي كبيرة جدا خلال مراحل تطوره لكنها لم تحظ بالدعم الحكومي المطلوب مما اثر سلبا على نسبة مساهمتها في الناتج المحلي وخاصة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ويتبين ذلك من خلال انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج والتي وصلت 8.91% في عام 2000 بعدما كانت نسبتها 14% عام 1990 بنمو سلبي قدره -40.2% لكن العقد الاول من القرن الحالي ولغاية انتهاء مدة الدراسة في 2013 ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بسبب حدوث بعض العوامل والمتغيرات التي ساعدتها في التغير الايجابي منها تغير نظام الحكم وزيادة الدعم الحكومي والاستثمارات في هذه الانشطة وتوجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق اذ وصلت نسبة المساهمة فيه 22.98% بنمو ايجابي قدره 157.98% وبالرغم من ذلك لازال يمثل اقل النسب بين دول العينة بكافة قطاعاته المبينة تفاصيلها ادناه.

أ. **قطاع النقل والمواصلات والخزن :**

يشمل هذا القطاع الحيوي والرئيسي في الاقتصاد العراقي كافة الانشطة المتعلقة بالطرق والجسور, نقل البضائع , نقل الركاب ,النقل بواسطة السكك الحديدية , الموانئ , النقل البحري والجوي وكافة الانشطة ذات العلاقة بهذا القطاع الحيوي والذي يتصف بعلاقة تشابكية مع القطاعات الاخرى وتأثيره المباشر في نموها وتطويرها والتكامل الاقتصادي للبلد فلا يمكن للقطاعات الاقتصادية الاخرى التطور والنمو مالم تكن بنى تحتية وخدمات مناسبة وكفوءة في قطاع النقل والمواصلات والمسافات مختلفة بين مناطق المحافظة الواحدة والمحافظات الاخرى مما يتطلب استثمارات كبيرة وضخمة لهذا القطاع بالرغم من هذا كله تظهر مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة مقارنة بالقطاعات الاخرى بسبب ضعف الدعم الحكومي لهذا القطاع وعدم مشاركة القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي في هكذا مشاريع وان الزيادة المتحققة في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج خلال مدة الدراسة ليست بالمستوى المطلوب مقارنة بباقي دول العينة رغم ضخامة انشطته وعلاقته التشابكية مع باقي القطاعات . اذ ارتفعت النسبة من 3.76% عام 1990 الى4.76% عام 2000 ثم وصلت الى 6.32% عام 2013 .

ب. **قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه :**

ان لهذ القطاع مساهمه جيدة في الناتج المحلي الاجمالي التي بلغت 7.96% عام 2013 بعدما كانت 3.44% عام 2000 كما ان لهذا القطاع مساهمة فعالة في الحد من البطالة بسبب استحواذه على نسبة 69% من اجمالي القوى

العاملة[1] وعجز الصناعة عن توظيف الايدي العاملة وانخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ادى الى بروز مساهمة هذا القطاع مما يعني وجود التضخم فيه .

ج. **قطاع البنوك والتأمين :**

يتميز هذا القطاع بتذبذب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تأثره المباشر بالسياسة النقدية للبلد والمستوى العام للأسعار كون تمويل هذا القطاع يعتمد على الايرادات المتحققة في الاقتصاد العراقي ولهذا القطاع اهمية مباشرة خاصة في المجال العقاري , لأنه يساهم في الحد من ازمة السكن للمواطنين فنلاحظ انه في عام 1990 كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج 4.97% ارتفعت في العام الذي يليه 1991 لتصبح 7.77% ثم انخفضت الى ادنى مستوى لها في عام 2000 لتصبح0.71% وبعدها وصلت ذروتها بالارتفاع والمساهمة في الناتج في عام 2009 لتصبح 10.44% ثم انخفضت في نهاية مدة الدراسة عام 2013 لتصبح 8.7% .

3. انشطة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية :

ان لهذه الانشطة اهمية كبيرة جدا في الاقتصاد العراقي كونها تتعلق بالمواطن العراقي بوصفه الوسيلة والغاية من خلال ما تقدمه الحكومة من رعاية لمواطنيها سواء في مجال التعليم او الصحة او الخدمات العامة الاخرى لذلك استحوذ هذا النشاط على نسبة كبيرة من المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي لكنها وبالرغم من ذلك تبقى دون المستوى المطلوب ولا نستطيع مقارنتها مع ما تحقق في باقي دول العينة وبالتالي فأن هذا النشاط بحاجة الى دعم واستثمار محلي او اجنبي كبير جدا بغية مساواته بالدول المتقدمة فنرى في الجدول (20-3) ان نسبة مساهمة هذا النشاط في عام 1990 كانت 7.35% ارتفعت حتى وصلت ذروة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت 19.1% عام 2010 ثم انخفضت لتصل الى 14.57% عام 2013 .ولغرض التعر على مستوى التطور او النمو في اقتصاد اي بلد لا يمكن النظر الى قطاع او نشاط معين بمفرده ولكن يتم الاخذ بكافة مفاصل ومراحل العملية الاقتصادية التنموية والانشطة الداخلة فيها فالنسبة للناتج المحلي الاجمالي العراقي كما يظهر من الجدول المذكور انه يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وفقا لنسب مساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية فيه خلال مدة الدراسة ففي عام 1990 كان الناتج المحلي الاجمالي 29.980 مليار دولار انخفض في العام الذي يليه 1991 بنمو سالب قدره (-65.16)% واصبح 10.440 مليار دولار بسبب تأثير حرب الكويت والعقوبات الاقتصادية الدولية ثم استمر في السنوات اللاحقة بين الارتفاع الطفيف والانخفاض لغاية تاريخ انهيار النظام السابق في عام 2003 والرفع التام للعقوبات الاقتصادية وتوجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق بعدها استمر بالارتفاع بنسب نمو عالية جدا لغاية انتهاء مدة الدراسة في عام 2013 باستثناء عام 2009 والذي انخفض فيها الناتج المحلي الاجمالي بسبب تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العالمية الكبرى مما انعكس سلبا على مساهمة القطاعات الاقتصادية العراقية في الناتج المحلي الاجمالي وخاصة في مجال الصناعة النفطية بعدها عاود الارتفاع ليصل الى ذروته خلال مدة الدراسة واصبح 229.327 مليار دولار عام 2013 .

1 - صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , ايلول 2004 , ص2 .

ثانيا : دور التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي الاماراتي والعراقي للمدة (1990- 2013)

The role of foreign trade in GDP of UAE and Iraq for the period (1990- 2013)

ان التقدم الاقتصادي لأي بلد لا ينحسر أهميته برفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع فحسب بل يعمل على تزايد اعتماد المجتمعات على بعضها البعض وتعاونها من خلال العلاقات الخارجية مما يؤدي الى التشابك في الحياة الاجتماعية والاقتصادية اذ لا يستطيع أي بلد بما يمتلكه من تطور وتقدم سواء كان غنيا او فقيرا صغيراً او كبيراً أن يستغني عن تقدم او تطور باقي دول العالم مما ينعكس أثره على اقتصاد البلد من خلال علاقاته الخارجية مع هذه الدول بغية الافادة من التكنولوجيا والتقنية الحديثة التي يتعزز فيها تأمين دور المصالح الاقتصادية وغير الاقتصادية لكلا البلدين . وهنا تؤدي التجارة الخارجية دورا مهماً بوظائفها المختلفة فهي التي تؤمن استيراد السلع التي لا يمكن انتاجها محليا لاسباب تتعلق بعدم توفر موادها الأولية او التخلف وقلة الخبرة أما الصادرات فأنها توفر السيولة او النقد اللازم لتغطية نفقات الأستيراد .

لذا يمكن ان تكون التجارة الخارجية من المؤشرات المهمة في عملية التنمية الاقتصادية فالعجز التجاري (تجاوز الاستيرادات على الصادرات)الذي من خلاله تكون امكانية البلد في مجال الأستثمار اكبر كونه حصل على سلع وخدمات وخبرة أكثر من خلال أستيرادها مما يشكل عوامل دفع ونمو للبلد خاصة عندما يكون البلد مدخرا لجزء من امواله لهذا الغرض او مقترضاً لها شريطة ان يكون الاستيراد إنتاجيا بنسبته الأكبر وبعكسه يكون العجز التجاري من العوامل السلبية على اقتصاديات البلد .

اما الفائض التجاري (تفوق قيمة الصادرات على الاستيرادات)فهوا يشكل دفعة قوية لاقتصاد البلد باتجاه النمو الأسرع من خلال ما يحتاجه من زيادة في الطلب المحلي لغرض التصدير[1] وبالتالي فإن زيادة الانتاج لا تعتبر ازمة (زيادة المعروض السلعي)بل يعمل على رفع مستوى الانتاج والدخل وكذلك يساهم في الحد من البطالة وبعكسه في حالة توظيف النسبة الاكبر لعوائد الصادرات في الجوانب الاستهلاكية والكمالية يؤثر ذلك سلبياً على الوضع الاقتصادي في البلد بصورة عامة لكونه لا يساهم في تحقيق مردودات اقتصادية جديده[2] . ومن هنا فإن الفائض او العجز التجاري يساعدان العناصر الرئيسة لتحريك مستوى النمو الاقتصادي وفق ظرو ومتغيرات ومعطيات محددة وخاصة ما يتعلق بالادخار او الاستثمار ومرونة آقتصاد البلد وتعامله مع المؤثرات الخارجية[3] .ان الاعتماد الشديد على التجارة الخارجية لا يكفل الاستقرار الاقتصادي فأحياناً يمكن أن يكون سلبياً او أيجاباً وكلا الحالتين مرهونتان بالمحيط الخارجي وفق ما يكون عليه مستوى الطلب والعرض العالميين[4] .

1-محمد علي حميد , الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية , مجلة جامعة كربلاء , مجلد5 , العدد1 , 2007, ص148.

2 محمد سمير عميرة , اقتصاديات دولة الامارات العربية المتحدة , مصدر سابق , ص68.

3 - فؤاد مرسي , الرأسمالية تجدد نفسها ' سلسلة كتب ثقائية , المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب , الكويت , 1990 , ص235 .

4 - J. Dudzincki : ceny rynku Miedzynarodowego lat Osiem azisiatych . " spvawy mjedzy narodowe" 1987 , nr5 .

وعند الرجوع الى الجدول (18-3) المتضمن نسب المساهمة للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي لدولتي العراق والامارات للمدة (1990 - 2013) وان سبب اختيار دولة الامارات والعراق هو ان الامارات ووفقاً للمعطيات والمؤشرات الايجابية التي ظهرت تبين انها افضل دول العينة واستطاعت ان تحقق تنمية اقتصادية ويمكن الاستفادة من تجربتها لتحسين الوضع الاقتصادي في العراق , أذ يتبين من خلاله ان الناتج المحلي الاجمالي الأماراتي قد بلغت قيمته 396.235مليار دولار عام 2013بعدما كان 35.985مليار دولار عام 1990بمعنى انه تضاعف لا كثر من 11مرة من خلال مدة الدراسة .اما الناتج المحلي الاجمالي العراقي فقد بلغ 229.327مليار دولار عام 2013بعدما كان 29.980مليار دولار عام 1990اي انه تضاعف 7مرات خلال الدراسة .

وهذا ناجم عن ارتفاع نسب المساهمة للقطاعات الاقتصادية فيه التي من ضمنها التجارة الخارجية المعتمدة أصلا وبدرجة كبيرة على الصادرات النفطية للبلدين وخاصة العراق والمتذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وفقآ للمعطيات والمتغيرات المشار اليها سابقآ ففي عام 1990كانت مساهمة التجارة الخارجية الاماراتية في ناتجها المحلي الاجمالي 34.3% وتمثل أعلى النسب اما في العراق فكانت نسبة المساهمة للعام المذكور 12.63% لكنها انخفضت في الامارات حتى وصلت الى أدنى نسبة لها طيلة سنوات الدراسة في عام 2004اذ بلغت نسبة المساهمة 2.36% ولم تحقق التجارة الخارجية في الامارات عجزآ تجاريآ خلال المدة المدروسة مما يشير الى قوة اقتصادها وتنوع صادرتها بالرغم من وجود انخفاض لنسب المساهمة في بعض السنوات .

اما في العراق انخفضت مساهمة التجارة الخارجية بنسبه كبيرة جدآ مشكلة بذلك عجزآ تجاريآ يقارب نصف مدة الدراسة[1] . ففي عقد التسعينات من القرن الماضي كانت اقل نسبة للمساهمة في عام 1996أذ بلغت -28.02% نتيجة التوقف التام لصادرات العراق وغيرها بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليه الذي بلغ ذروة تأثيره بداية عام 1996مما اضطر العراق الى الأستيراد ومن منافذ وطرق مختلفة لغرض تغطية الاستهلاك المحلي وسد حاجة السوق[2] بعدها ارتفعت نسبة المساهمة في السنة اللاحقة (1997) لتصبح 2,74% بسبب الرفع الجزئي عن الحضر الأقتصادي المفروض على العراق والسماح للعراق بتصدير نفطيه بنسب معينة ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء لكنها إنخفضت مرة اخرى مشكلة عجزآ تجاريآ بلغ قيمته 5.68% في السنة التي تلتها 1998 , سبب انخفاض أسعار النفط\ العالمية كون جميع صادرات العراق نفطية بعدها عاودت الأرتفاع والتذبذب مرة اخرى في السنوات (2002 .(2001.2000.1999 .

لكنها سرعان ما انخفضت مرة اخرى وبنسبة كبيره جدآ في عامي (2004-2003)مشكله عجزآ تجاريآ بلغ-18.3%, -5,34% على التوالي بسبب الحرب العسكرية التي تعرض لها العراق وتأثيراتها السلبية في العامين

1 - وزارة التخطيط , حسئة التخطيط الاقتصادي , تخطيط السياسة المالية في ظل اقتصاد تالحصار , دراسة رقم 101 , 1993 , ص 5 .
2 - سنان الشبيبي , ملامح السياسة النقدية في العراق , صندوق النقد العربي , 2007 , ص4 .

المذكورين مما وقف وقلل من صادرات العراق النفطية[1] ثم عاودت الارتفاع والتذبذب لغاية نهاية المدة في 2013 باستثناء سنة 2009 والتي انخفضت نسبة المساهمة فيها اذ بلغت 7.58% متأثرة بالأزمة المالية العالمية الكبرى ويلاحظ من ذلك ان كلا البلدين (العراق و الامارات) قد تأثر بارتفاع وانخفاض اسعار النفط العالمية لكن نسبة تأثر الامارات منخفضة مقارنة بالعراق للأسباب المذكورة سابقا وعند مقارنة المعدل العام لنسب مساهمة التجارة الخارجية بالناتج المحلي الاجمالي لكلا البلدين نرى انها في الامارات بلغت 16.03% وفي العراق بلغت 6.15 % طيلت مدة الدراسة اي بمعنى نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاماراتي تعادل 2.5 مرة نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج لدى العراق مع ملاحظة ان العجز التجاري الذي تحقق في العراق وتفوق استيراداته لم يكن لأغراض استثمارية او انتاجية وانما لسد حاجة الاستهلاك المحلي الضروري وخاصة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي .

اما العجز الذي تحقق مرة اخرى في العراق خلال العقد الاول من القرن الحالي فقد كان الاستيراد اكثر في عامي 2004-2003 ولنفس السبب السابق بالإضافة الى استيراد السلع الكمالية والتوقف شبه التام لصادراته النفطية نتيجة الحرب العسكرية وتردي الوضع الامني . كما ان تأثير النفط يظهر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره المباشر على الميزان التجاري للدول النفطية والتي تستحوذ الصادرات النفطية على نسبة كبيرة من اجمالي الصادرات للدول المنتجة للنفط [2] .

وتنحصر المشكلة الرئيسة التي تعاني منها اغلب الدول النفطية هي سوء توظيف عوائدها النفطية أو ضعف استغلالها وهذا ما يظهر جلياً في العراق من خلال انخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في ناتجه المحلي الاجمالي المبينة نسبها في الجدول (16-3) وعلى عكس ما تم في دولة الامارات والتي تفوقت في نسب مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي والمبينة نسبها في الجدول (15-3) .

وعلى العموم فأن المشكلة الاخرى التي يعاني منها (الامارات و العراق) هي ضعف التخطيط المستقبلي لمرحلة ما بعد نضوب النفط سواء أكان نضوباً طبيعياً أو انحسار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة , لذلك فان تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تطوير القطاعات غير النفطية (بالرغم من استحواذ النفط على النصيب الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي) , ولغرض التهيئة لهذه المشكلة عملت اغلب الدول النفطية بضمنها الامارات (استثناء العراق) على توظيف عوائدها النفطية باتجاهين الأول يتمثل بتطوير وتنمية القطاعات الانتاجية والخدمية وتأسيس البنى التحتية . أما الاتجاه الثاني فيتمثل بادخار جزء من هذه العوائد لأغراض المستقبل بعد نضوب النفط في الامد الطويل والاستفادة منها في تمويل موازنة البلد أو عند حدوث الصدمات السعرية السلبية [3].

---

1 - فاضل جمعة جبر , الانكشا□ الاقتصادي للاقتصاد العراقي من خلال تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري للمدة 2004 – 2009 , بحث غير منشور , ص6 .

2 - التقرير الاقتصاد العربي الموحد , تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية , 2011 , ص204 .

3 - ماجد لطيف وآخرون , الثروة النفطية ودورها في ادارة الفوائض النفطية , ملتقى الطاقة العربي , بيروت , لبنان , سبتمبر 2009 , ص 251 .

(3-18)

الناتج المحلي الاجمالي ونسب تطوره في دولتي العراق والامارات للمدة (1990- 2013) مليار دولار

السنوات	دولة الامارات العربية المتحدة				دولة العراق			
	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التطور 1990= 100	صافي التجارة الخارجية	نسبة المساهمة في الناتج	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التطور 1990= 100	صافي التجارة الخارجية	نسبة المساهمة في الناتج
1990	35.985	100	12.345	34.3	29.980	100	3. 788	12.63
1991	33.193	92.24	10.69	32.2	10.440	34.8	-46	-4.4
1992	33.488	93.06	7.346	21.93	12.410	41.39	-85	-6.8
1993	36.721	102.04	4.12	11.21	8.723	29.09	-76	-8.7
1994	37.439	104.04	6.366	17.0	7.072	23.5	-46	-6.5
1995	40.726	113.17	8.192	20.11	6.187	20.6	-169	-2.73
1996	48.006	133.4	10.975	22.86	9.994	33.33	-2.801	-28.02
1997	51.216	142.3	4.062	7.93	6.664	22.2	0.183	2.74
1998	48.514	134.8	6.331	13.04	8.501	28.3	0.483	-5.68
1999	56.181	156.1	3.264	5.8	14.834	49.4	2.15	14.49
2000	70.370	195.5	14.869	21.12	20.969	69.9	7.17	34.19
2001	69.390	192.8	6.72	9.67	17.575	58.6	2.678	15.23
2002	74.332	206.5	4.318	5.8	17.437	58.16	3.433	19.68
2003	87.657	243.5	8.158	9.3	10.621	35.42	-1.944	-18.3
2004	103.215	286.8	2.445	2.36	27.366	91.28	-1.464	-5.34
2005	130.256	361.9	23.376	17.94	33.379	111.33	3.291	2.95
2006	168.263	467.5	24.223	14.39	40.314	134.4	7.863	19.5
2007	206.406	573.5	30.117	14.59	86.125	287.2	14.707	17.07
2008	254.394	706.9	63.68	25.03	129.339	431.4	26.507	20.49
2009	248.925	691.7	22.046	8.85	118.579	395.5	8.99	7.58
2010	269.104	747.8	11.361	4.22	125.899	419.9	14.756	11.72
2011	348.595	968.7	72.104	20.68	185.750	619.5	39.048	21.02
2012	383.799	1066.55	89.077	23.2	216.044	720.6	44.54	20.39
2013	396.235	1101.11	84.507	21.32	229.327	767.2	33.09	14.42
المعدل العام لنسب مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي				16.03				6.15

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على

OPEC ,annual statistical b ulletion (2004- 2014) table (3.4,5 2.2 2.3 2 .4 2.5)

الفصل الثالث

أثر قطاع النفط في اقتصادات دول

(ايران , الامارات , العراق)

الفصل الرابع

الواقع والآفاق المستقبلية للاستثمار في القطاع النفطي

تمهيد

يُعد الاستثمار – بلا شك إحدى وسائل التمويل لاقتصادات الدول على المدى الطويل لاسيما الدول النامية والتي تعاني اغلبها من ضعف في هياكلها الإنتاجية والبنى التحتية مما يوفر أرضية واسعة الانتشار لزيادة حجم الاستثمارات فيها وخاصة في مجال القطاع النفطي الذي يدر مردودات مالية كبيرة يمكن الافادة منها في تحقيق النمو الاقتصادي فيما لو استخدمت وفق أسس منهجية صحيحة وهكذا تحولت النظرة إلى الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الأجنبية بوصفها وسيلة فعالة وضرورية في تحقيق الرفاه الاقتصادي بعد أن كانت تعد إحدى وسائل الاستعمار للنهب وسلب ثروات الشعوب منذ اكتشاف الثروات الطبيعية فيها ولغاية الربع الأخير من القرن الماضي ولغرض الوقوف حول موضوع الفصل سيتم التطرق للمفهوم العام للاستثمار والأهمية التاريخية للنفط العالمية والية استثماره من الشركات النفطية والتعرف على أنماط الاستثمار النفطي وكذلك التركيز على الاستثمار الأجنبي ودراسة أثاره في الاقتصاد ومحدداته والاحتياجات المستقبلية للاستثمار للصناعة النفطية وكما مبين في المباحث الآتية :

المبحث الأول / المفهوم العام للاستثمار ودور الاستثمار الأجنبي في الصناعة النفطية

المبحث الثاني / أهمية النفط والاحتياجات الاستثمارية المستقبلية المتوقعة في الصناعة النفطية

المبحث الأول

المفهوم العام للاستثمار ودور الاستثمار الاجنبي في الصناعة النفطية

اولاً : المفهوم العام للاستثمار General concept of Investment

إن الاستثمار بمفهومه العام يعني الإماء ووفقا للغة يعني الثمر[1] , فالمستثمر في الشيء يعني ينمي الشيء أو يزيده والاستثمار استخدام الأموال في الإنتاج والإماء يكون عادة في الأموال سواء أكانت بصورها النهائية النقدية أم المالية أو التجارية أو في صورها الأخرى المختلفة مثل العقارات المنقولة بالإضافة إلى الصور المعنوية التي برزت حديثا والمتمثلة بحقوق الملكية الفكرية والأدبية وبراءات الاختراع وكذلك حقوق التأليف أما المفهوم الاقتصادي للاستثمار فيعني تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية لها[2] أو بمعنى أخر استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على القائم منها أو تجديدها مما يعني انه إضافة جديدة إلى رأس المال الحقيقي للمجتمع مثل (الآلات , المصانع , المطارات , الطرق , ... إلخ) وكذلك من التغير الايجابي في المخزون لمواد الأولية أو السلع الوسيطة أو النتاجة خلال فترة زمنية معينة[3] .

والاستثمار من المتغيرات الاساسية في النظرية الاقتصادية و بالإضافة الى الادخار وكذلك الإنتاج و الاستهلاك و قد عرف الاستثمار بتعاريف متعددة وفقا لرؤية كل باحث اقتصادي وتركيزه على عامل أو جانب معين عند اعطاه لمفهوم للاستثمار فعند النظرة الى الاستثمار من الناحية المادية اعتبره البعض يار من الإفاق الجديد من سلع الرأسمالية الثابتة أو الاضافة الى المخزون (مثل المواد الاولية , السلع الوسيطة , السلع النهاية) خلال مدة زمنية معينة [4] .اما المفهوم الماركسي للاستثمار هو ذلك الجزء المتراكم من الدخل القومي الذي ينتج خلال مدة معينة غالبا ما تكون سنة لكنه لا يستهلك خلال السنة المعنية[5] . وعند النظر الى الاستثمار من الناحية غير المادية فيتمثل بالاستثمار في رأس المال البشري والفكري الذي يؤدي دورا كبيرا في عمليات الإنتاج الذي يعبر عنه بالإفاق في مجال التعليم والصحة و التدريب وبناء القدرات و المهارات و البحث والتطوير[6] .

ويمكن تقسيم الاستثمارات وتصنيفها وفقا لمعايير معينة إزاء كل منها وكما يأتي .

---

1 - محمد بشير عليه , القاموس الاقتصادي , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1985 , ص 12 .
2 - حسين عمر , التنمية والتخطيط الاقتصادي , دار الشروق الاقتصادية , 1993 , ص 159 .
3.مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة , التمويل الدولي (اسس نظرية واساليب تحليلية) , الطبعة الاولى , جامعة الكوفة , 2015 , ص215 .
4 صقر احمد صقر , النظرية الاقتصادية الكلية , وكالة المطبوعات , الكويت , ط2 , 1983, ص228.
5 فيلتشنيسكي , علم الاقتصاد الاشتراكي , ترجمة محمد صقر , دار التقدم العربي , دمشق , 1973,ص71.
6 ولتر روستو , افول السيادة , كيف يتحول ثروت المعلومات عالما , سمير عزة صار وجورج خوري , مراجعة ابراهيم ابو عرقوب , دار النشر و التوزيع , ط1 , عمان , 2008, ص96.

1- **التصنيف وفق المعيار الجغرافي** / ويشمل

أ- **الاستثمار المحلي** / ويعتمد في تمويله على رؤوس أموال محلية ناتجة عن تراكم مدخرات وإرباح أنشطة الحكومة الاقتصادية المحلية ويقوم بإدارته و استحصال عوائده مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن للاستثمار .

ب- **الاستثمار الأجنبي** / يعتمد في تمويله على رؤوس أموال أجنبية خارج الاقتصاد المحلي الذي ينشا عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية بين البلدان بهدف الحصول على ارباح ومنافع كبيرة جدا[1] .

2- **التصنيف وفق المعيار النوعي** / ويشمل

أ- **الاستثمار الحقيقي** / وهو توظيف الأموال لحيازة الأموال الحقيقية التي لها قيم اقتصادية تساهم في زيادة الدخل القومي ويتم ذلك من خلال استخدام الاصول الانتاجية لحصول على زيادة السلع وخدمات تعقبها زيادة في الناتج الاجمالي [2] .

ب- **الاستثمار في المحافظ المالية** في الأسهم والسندات وهذا لا يعني شيء للدخل القومي ويتمثل بنقل الملكية للأموال و وسائل الانتاج من مستثمر الى اخر[3] .

3- **التصنيف وفق صفة القائم بالاستثمار**

أ- **استثمار خاص** / ويقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة[4] .

ب- **استثمار عام** / ويقوم به الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة و يكون تمويل هذا النوع من العوائد او من المساعدات و القروض التي تحصل عليها الدولة[5] .

4- **التصنيف وفق معيار المدة الزمنية** / ويشمل

أ- استثمارات قصيرة الأجل / وهي استثمارات مدتها لا تزيد على السنة مثل فتح الاعتمادات والكمبيالات والأوراق المالية .

ب- استثمارات طويلة الأجل / وتشمل حركة رؤوس الأموال لمدة تزيد عن السنة وهذه الاستثمارات غالبا ما تقوم بها الحكومات والدول الأجنبية .

5- **التصنيف وفق معيار السيطرة والتحكم في الاستثمار** / ويشمل

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment / ويعني توظيف الأموال الأجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي الذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسه له الحق في إدارة موجوداته في بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه [1].

---

1 جيال بران , الاستثمار الدولي , ترجمة علي مقلد , منشورات العوينات , بيروت , ط2 , 1982, ص11.
2 احمد زكري صيام , مبادئ الاستثمار , دار المناهج لنشر و التوزيع , عمان , 1997, ص19.
3 احمد زكري صيام , مبادئ الاستثمار , مصدر سابق , ص20.
4 عبد السلام ابو قحف , السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية , مؤسسة شباب الجامعة , مصر , 1999 , ص 17 .
5 احمد قاسم الاحمد , اثر قانون تشجيع الاستثمار , مصدر سابق , ص2.

ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر Foreign Portfolio Investment / ويقصد به التوظيفات الاستثمارية الخارجية في محافظ الأوراق المالية الدولية للحصول على أرباح من خلال الاستفادة من فروقات الأسعار من دون أن يكون للمستثمر الحق في الرقابة على إدارة أعمال المشروع ويهدف هنا إلى نوع محفظته الاستثمارية .

مخطط (4-4)

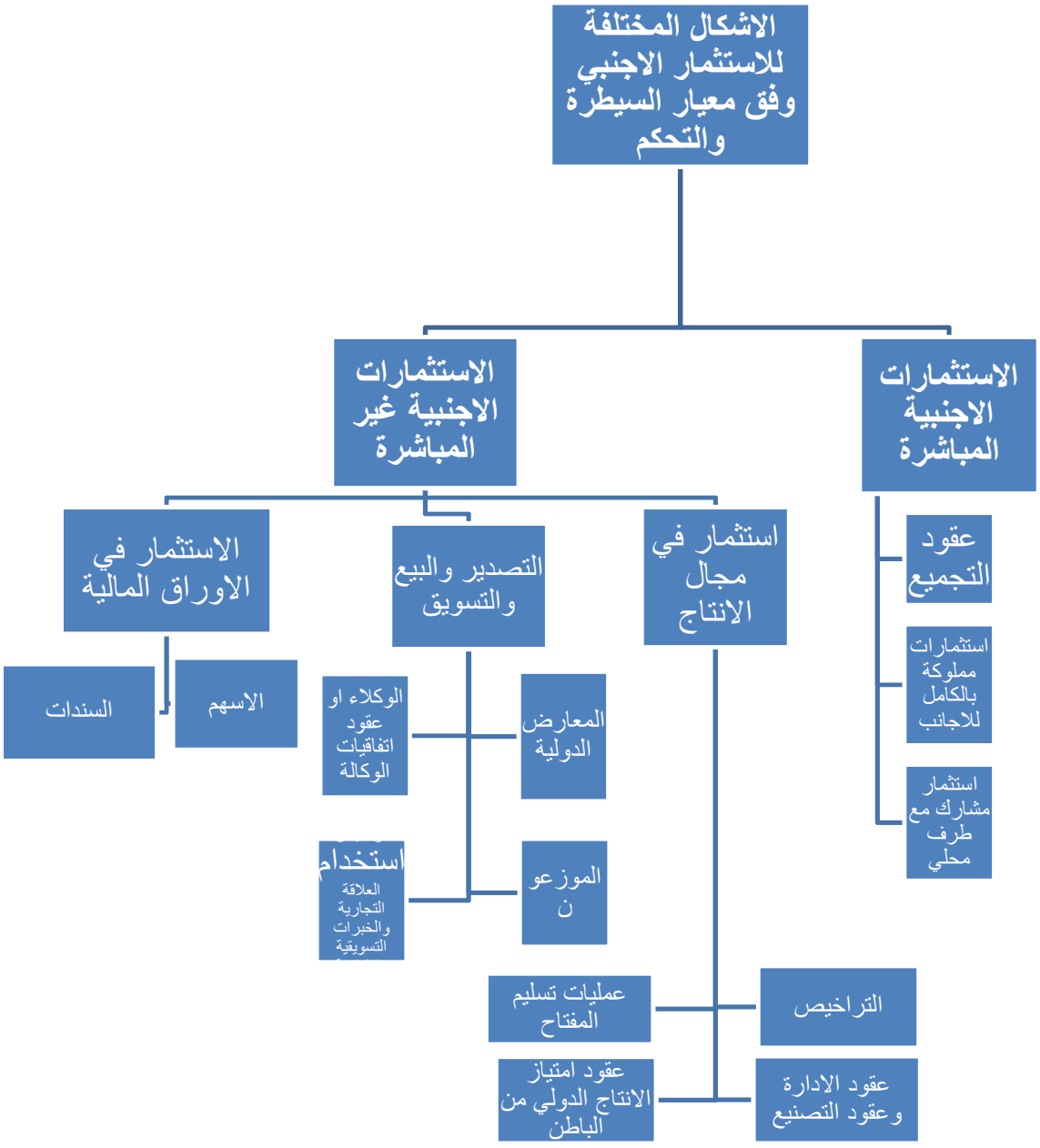

المصدر : عبد السلام ابو قحف , السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية , مؤسسة شباب الجامعة , الجزء الرابع , الاسكندرية , 1989, ص35.

1 - oecp ,organization ," Detailed Bench Mark Definition of Foreign Direct Investment " ,2 Edition , paris ,1993 , p3 .

ثانيا / دور الاستثمار الأجنبي في الصناعة النفطية

1- مفهوم وانماط الاستثمار الاجنبي

أ- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر / The concept of foreign direct investment

لغرض التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنماطه المختلفة لابد من التطرق لمفهوم ومعنى الاستثمار النفطي المحلي والوطني والذي يعني الأسلوب أو الطريقة التي يتم بواسطتها توظيف الثروة النفطية لكافة مراحلها الإنتاجية من الحكومة من خلال إحدى مؤسساتها النفطية بشكل مستقل والافادة من الخبرات الوطنية في هذا المجال ولا بأس بالاستعانة بالخبرات الأجنبية وانطبيق مثل هذا النوع من الاستثمار يحقق للبلد النفطي عدد من المزايا تمثل بما يأتي :

- يجعل البلد قادرا على التحكم الكامل بفعالية السياسة النفطية في البلد .
- السيطرة التامة لكافة وسائل الإنتاج .
- الاستغلال الكامل للعوائد النفطية .
- التخلص من سيطرة الشركات الأجنبية .
- التحكم بكمية الإنتاج ومستوى الأسعار النفطية فيما يخص منتجاته فقط .
- يستطيع البلد التعامل مع الدول النفطية الأخرى سواء بالتصدير أو المشاركة والاستفادة من خبراتهم.
- القضاء على البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة في الشركات والمؤسسات النفطية الوطنية.

ومن الملاحظ إن عملية الاستثمار النفطي الوطني بالرغم من الامتيازات المذكورة أعلاه إلا إن لها عدد من المعوقات والتي تحول دون تها منها

- قلة الخبرة لدى الكوادر الهندسية والفنية العاملة في مجال النفط .
- ضعف البنى التحتية لأغلب الدول النفطية وخاصة المتعلقة بالقطاع النفطي .
- عدم امتلاكها لوسائل واليات استكشافية واستخراجية وانتاجية متطورة .
- لا يستطيع الاستفادة الكاملة من مخلفات ومخرجات الصناعة النفطية .

وبعد أن تم التعرف على مفهوم الاستثمار الوطني والمميزات والمعوقات الخاصة به نتطرق آلان إلى مفهوم أخر من مفاهيم الاستثمار ألا وهو الاستثمار الأجنبي وهذا النوع من الاستثمار يكون باتجاهين أما استثمار أجنبيا مباشرا أو استثمارا أجنبيا غير مباشر يتعلق بشراء الأسهم والسندات والاكتتاب فيها وهو ما يعرف أيضا بالاستثمار المحفظي ويتم هذا النوع من الاستثمار دون تدخل الدولة أو الحكومة في الإشراف أو السيطرة على مشاريعه ويتمثل في شراء الأموال بالأسواق المالية كالأسهم والسندات ولا يكون للمستثمر الحق في الرقابة على

إدارته المشروع مع العرض إن مدته اقل من سنة وتحقيق الأرباح من خلال الاستفادة من فروقات الأسعار وقلة المخاطرة يسبب التنويع وانه لا يحقق زيادة في مستوى الدخل القومي أما الاستثمار الأجنبي المباشر فانه يتمثل بحزمة رؤوس الأموال الأجنبية الذي بقوم باستثمارها مواطنو بلد معين في مؤسسة أهلية يكون لهم السيطرة التامة عليها ويكون غالبا لفترات طويلة الأجل محققا فوائض مالية على مستوى الدخل القومي[1]وهنا أراء ومفاهيم مختلفة حول الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ما يتعلق بحصة المستثمر الأجنبي بالمشروع كما تعددت الاتجاهات الخاصة به فهنا من يرى إن للاستثمارات الأجنبية اثأر سلبية على الاقتصاد كونها تعزز التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية من خلال ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأجنبي (الأسواق الأجنبية) وتقلل من تطور القطاع النفطي الوطني وتعمل على تحجيم الخبرة الوطنية المحلية وهنا أيضا من يرى إن لها آثاراً ايجابية على اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية ومن أهم هذه الآثار هي سد الفجوة المالية من خلال تقليل تكاليف الاستخراج .

كما تبينه التعاريف الكثيرة للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية الدولية ووفقا لما بتركة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدانهم حيث عرفه الاقتصادي هايمر بأنه مقدار ما يستثمره مواطنو بلد معين في مؤسسة أجنبية يكون لهم السيطرة عليها أما الاقتصادي بران فقد عرفه بأنه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة والإشراف حيث يأخذ شكل تكوين مؤسسة أجنبية من المستثمر الأجنبي بالمشاركة سواء المتساوية أو غير متساوية مع رأس المال الوطني بأن يأخذ شكل إعادة شراء جزئي أو كلي لمشروع معين بينما عرفه الاقتصادي ليندرت بأنه أي تدفق في الإقراض أو زيادة بنسبة التملك لأي شركة أو فرع في بلد أجنبي بحيث يشكل حصة رعايا البلد الأجنبي بالنسبة الأكبر من مجمل الملكية في تلك المؤسسات فيما عرفه الاقتصادي كوجيما بأنه تلك التحركات في رأس المال الهادف بشكل أساس إلى السيطرة على الإدارة والأرباح لمؤسسات أجنبية[2] أما منظمة الاكتاد فعرفته بأنه عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة[3] أما صندوق النقد الدولي فيرى انه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم اقتصاديا (المستثمر الأجنبي) على مصلحة دائمة في مؤسسته مقيمة في اقتصاد أخر (مؤسسه الاستثمار المباشر) وتنطوي المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة أضف إلى ذلك تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة والذي يشترط أن يكون مباشرا عندما يمتلك المستثمر 15% حد أدنى من الأسهم العادية أو القوة التمويلية لحملة الأسهم[4] إذ يتضح مما تقدم أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أموال إنتاجية يرافقه تدفق أموال مادية وغير مادية فهو

1 - هناء عبد الحسين السامرائي , دور الاستثمار الاجنبي في مجال الصناعة النفطية في العراق , مجلة الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , مجلد 1 , العدد 4 , 2012 , ص 176 .

2 - ميشيل تودارو , التنمية الاقتصادية , تعريب ومراجعة د. محمود حسن حسني ود. محمود حامد محمود , دار المريخ للنشر , السعودية , 2009 , ص 657 .

3 - Vnctad , World Investment Report ,1998 .

4 - سطام الجنابي , تطور مفهوم المناطق الحرة وافاقها في العراق , مجلة دراسات اقتصادية , العدد الثالث , الجزء 54 , 1988 .

لا يقتصر على دفقات رؤوس الأموال فحسب وإنما هو دفق يضم حزمة من المكونات رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية فضلا عن القدرات التسويقية[1] ويتضمن الاستثمار الأجنبي مكونين رئيسين الأول يمثل المكون المالي ويعبر عنه التدفق المالي من خلال انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى أخر أما الثاني فهو المكون غير المالي الذي يعد وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية والتكنولوجية والمعارف الإدارية والنفطية للبلدان المضيفة[2] .

ب- أنماط الاستثمار النفطي الأجنبي المباشر

Investment patterns of foreign direct oil

هنا العديد من الأنماط للاستثمار الأجنبي المباشر منها ما يرتبط بعنصر الملكية ومنها غير المرتبط بعنصر الملكية فالاستثمارات المرتبطة بعنصر الملكية هي[3]

1) **الاستثمار المملوك بالكامل** / والذي يعتبر أهم الاستثمارات بالنسبة للشركات متعدية الجنسية وأكثرها تفضيلا لأنه يوفر الحرية الكاملة لتلك الشركات في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها التي أصبحت أكثر أهمية لدى معظم المستثمرين لذلك ترد اغلب الدول والحكومات وخاصة حكومات الدول النامية بمنح هكذا صريح لمثل هذا النوع من الاستثمار لاسيما قيام بعض الشركات الأجنبية بإنشاء فروع لها في البلد المضيف دون دخل الدولة أو الحكومة وممارسة النشاط الاقتصادي (الإنتاجي , الخدمي) داخل البلد وتم العملية الاستثمارية من الشركات الأجنبية فقط بدءا بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع والتعاليم اللازمة وإحضار الخبراء والفنيين وكافة المعدات والآلات والإشراف على المشروع والمباشرة بالإنتاج دون مشاركة الطرف المحلي[4] إلا إن هاجس المصادرة والتأميم الناجة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان المضيفة هي أهم سلبيات هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر وان البلدان النامية تردد في قبوله خوفا من التبعية الاقتصادية وسيادة حالة الاحتكار أما الميزة التي يمتلكها هذا النوع من الاستثمار فهو يساهم في دفقات لرؤوس أموال أجنبية ونقل التكنولوجيا .
2) **الاستثمار المشترك**[5] / يمثل هذا النوع من الاستثمار باشتراك أكثر من طرف احدهم أجنبي والأخر أطراف وطنية (خاص , عام) وغالبا ما يكون الطرف الأجنبي من الشركات متعدية الجنسية والتي تمتلك مزايا لا يمتلكها الطرف المحلي مثل الخبرة والمعرفة الفنية والتسويقية والمهارات الإدارية والتنظيمية وان الاستثمار المشترك كما عرفه الاقتصادي كولد هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر

1 - حسان خضر , الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا , سلسلة جسر التنمية , عدد 22 , السنة الثالثة , 2004 , ص 5 .
2 - اتحاد الاقتصاديين العرب , الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع المشتركة في ضوء التجربة العربية الاقتصاد العربي , العدد الرابع , السنة الخامسة , بغداد 1987 , ص19 .
3 - عبد السلام ابو قحف , اقتصاديات الاستثمار الدولي ,الطبعة الاولى , المكتب العربي الحديث , القاهرة , الجزء 54 , 1988 , ص 32 .
4 - UNCTAP , World Investment Report , 2004 , New York and Genera
5 - Roberty , Carbauph Internatioal Economics , USA , 2000 , P 326 .

من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل يتعدى إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع والعلاقات التجارية ولهذا النوع من الاستثمار امتيازات منها نقل التكنولوجيا من البلد الأجنبي إلى البلد المضيف ودفق رؤوس الأموال وكذلك التخفيض من حدة البطالة بسبب تشغيل الأيدي العاملة وزيادة منافذ التصدير وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق تحسين القدرة التنافسية للصادرات أو الحد من الاستيراد وكذلك تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي بالاقتصاد الوطني وتنمية الملكية الوطنية والقدرات الإدارية للعاملين في هذه المشروعات من مواطني البلد المضيف[1] .

3) **الاستثمار في المناطق الحرة** /تعد المناطق الحرة موقعا لممارسة أنشطة اقتصادية متنوعة في مجال التجارة والصناعة والخدمات وتسمح الدولة بدخول الواردات إلى المنطقة الحرة دون رسوم أو تعريفة جمركية وتختلف التعاريف التي أطلقها الباحثون حول المناطق الحرة وفقا للأنظمة السياسية وطبيعة الأنشطة التي تمارس فيها فالتعريف الشامل لها هي جزء من أراضي الدولة يقع عادة على موقع ستراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو عن طريق بري دولي أو منفذ حدودي يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وزراعية وتجارية وخدمية من اجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير انه يخضع لهذه الدولة إداريا وامنيا[2] ويتم خلق المناخ الاستثماري الملائم في المناطق الحرة بتقديم تسهيلات وحوافز مختلفة غير متوفرة في المناطق الأخرى في الدولة المضيفة ومن أهم هذه الحوافز عدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما إن السلعة تصدر للخارج وتقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار مريحة وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع فضلا عن حرية تمويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة[3] وتساهم في نقل وتوطين التكنولوجيا وزيادة النقد الأجنبي وتنويع مصادر الإيراد وتنشيط حركة الصادرات وتطوير قطاع النقل سواء البري أو بحري أو الجوي وتعد المناطق الحرة إحدى وسائل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمثلا المنطقة الحرة في (جبل علي) في الإمارات العربية المتحدة بلغ التبادل التجاري فيها عام 1990 من أصل 16 شركة 270 مليون دولار ثم أصبح9 مليار دولار في عام 2004 من أصل 2000 شركة كما كانت حصيلة الإيرادات المتحققة في المنطقة الحرة (خور الزبير) في العراق على إيرادات حو 3مليون دولار عام 2010 أما المنطقة الحرة في (ينوى) فقد حصلت على 4,8 مليون دولار لنفس العام علما أن المناطق تحصل على الكثير التسهيلات والحوافز التي لا توفر في المناطق الأخرى مثل إعفاء الشركات من ضريبة الدخل , عدم فرض رسوم جمركية على دخول وخروج السلع , تسهيل إقامة العاملين , توفير الخدمات بأسعار مناسبة حرية تحويل الأرباح ..... الخ .

---

1 - سطام الجنابي , مصدر سابق , ص 70 .

2 - Ejkoid ,International Business Enter price Prentis – Hail Linc , 1968 , p200 .

3 - الاسكو , تقييم المناطق الحرة – جوانب الصناعة والنقل – دراسة حالة مختارة في منطقة الاسكو بالأمم المتحدة , نيويورك , 2001 , ص15 .

4) **مشروعات أو عمليات التجميع** /كون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني ويقوم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بتصميم المصنع وطرق التخزين والصيانة وغيرها مقابل عائد مادي يتفق عليه[1] .

أما الاستثمارات الأجنبية سواء النفطية وغير النفطية الغير مرتبطة بعنصر الملكية التي يمكن للمستثمر الأجنبي المباشر فيها أن يحصل على صوت فعال لإدارة المشروع الأجنبي المباشر من خلال أشكال معينة غير اكتساب حصة من الأسهم ولا تفرض علية التزاما طويل الأجل وهذه الأشكال هي[2] :

- **تعاقد الإنتاج الدولي من الباطن** subcontracting / وهي اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين يقوم احدهما بإنتاج وتوريد وتصدير قطع غيار والموارد الأولية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأخر والأصيل الذي يقوم بإنتاج السلعة بصورتها النهائية أو بالعكس .
- **عقود التراخيص lieennsingcontract** / وهو اتفاق تقوم بموجبه الشركة غير الوطنية بالتصريح للمستثمر في البلد المضيف باستخدام براءة الاختراع أو التصاميم الهندسية والصناعية والتدريب مقابل عائد مادي معين .
- **عقود عمليات تسليم المفاتيح** Turn-Key projects/ وهو عقد بين طرف أجنبي وأخر محلي يقوم الطرف الأجنبي بموجبه بإكمال المشروع وتهيئته للمباشرة بالعمل وتسليمه للطرف المستفيد المحلي .
- **عقود الإدارة** Management contracts/ وهو اتفاق أو عقد يتم بموجبه قيام الطرف الأجنبي بالإشراف على المشروع وإدارته جزئيا أو كليا مقابل مشاركته في الأرباح أو لقاء مبلغ معين .

2- آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر Effects and determinants of foreign direct investment

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مدى التأثيرات الايجابية التي يتركها هذا الاستثمار على مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال حجم العوائد المالية أو تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة التي تدرها الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والخبرة لمواطني البلد المضيف ويمكن تتبع ذلك من خلال الآتي :

أ- اثار الاستثمار الأجنبي المباشر

1) ان اثر الاستثمار الاجنبي على ميزان المدفوعات يتم من خلال التحسين في ميزان المدفوعات نتيجة تدفق

1 - L.S walch , International Marketing ,Plymouth ,M@E Hand Book , 1983 ,p77 .
2 - الاسكو ,تقييم المنطقة الحرة جواب الصناعة والنقل , مصدر سابق , ص 1- 3 .

رؤوس أموال أجنبية، م يعكس بالإيجاب على حساب رأس المال عندما، قوم الشركات بمبادلة عملا، ها بالعملة المحلية وقد، ر، فع استيرادات السلع الرأسمالية التي، حتاجها الشركات الأجنبية ومن خلال[1] .

- إعادة استثمار أرباح المشروع الاستثماري الدولي من خلال التوسع في المشروع، فسه .
- قيام المشروع بتصدير اغلب، إنتاجه للخارج وخفض، سب الواردات .
- ، ركيز المشاريع الا، افاقية الأجنبية على شراء الأموال المحلية .
- التركيز في الاستثمار على القطاعات ذات السلع قابلة للتداول وعلى العناصر المستوردة من الإ، تاج المحلي المر، بط بها .

2) المساهمة في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف

يعتمد ذلك على مقدار التدفقات الداخلية والمتمثلة بأسهم رأس المال العادية التي يجلبها المستثمرون إلى البلد المضيف فضلاً عن الأرباح النا، جة من عمليات التصدير التي يقوم بها المستثمرون وعمليات الإ، تاج ضمن الاقتصاد المحلي أضف إلى ذلك قيام البلد الأم للمستثمر بتقديم المساعدات المالية من قبل منظما، هم الدولية ويكون أثره ايجابيا شريطة أن، كون هذه التدفقات اكبر من التدفقات الخارجة المتمثلة بقيام المستثمر الأجنبي باستيراد السلع الرأسمالية والموارد الأولية والمهارات الإدارية والفنية بالإضافة إلى ، حويلات الأرباح .

3) الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في، قل التكنولوجيا يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر قناة لنقل التكنولوجيا والمتمثلة بالتقنيات العلمية والإدارية والتسويقية والتكنولوجيا، ُعد حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة مما ساعدها كثيرا في سد الفجوة التقنية لدى بعض الدول[2].

4) اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من البطالة

يتم ذلك من خلال زيادة فرص العمل التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر داخل قوة العمل الوطنية وخاصة في المشاريع التي، تطلب قوة عمل سواء أكا، ت مشاريع استثمارية جديدة أو، وسيع المشاريع السابقة [3].

5) المساهمة في، مويل بعض مشاريع البنى التحتية

يتم ذلك من خلال إدخاله للعملة الصعبة ويمكن أن يكون أثره واضحا على صعيد التمويل فعندما، خلق الموجة الأولى منه، يارا لاحقا من الاستثمار، اتجاه الدول المتلقية وهذا يعتمد على، جاح التجربة الأولى منه والتي يعقبها، وسع في الاستثمارات وإ، شاء مشروعات إ، تاجية أو خدمية أو، كمل مشاريع سابقة[1] كما إن

1 - Root , Franklin , Intcmational Trade , and Investment of Penncy , Vania , H60-soth –western publishing. co ,Fourth Eotition , 1982 , p112 .

2 - محمد عبد العزيز عبد الله ,الاستثمار الاجنبي المباشر , الطبعة الاولى , دار النفاش للنشر والتوزيع , عمان 2005 , ص 112 .

3 - مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية , الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية , ص664 .

الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال الشركات المتعدية الجنسية وتيجة لما متلكه من رؤوس أموال ضخمة ستطيع مويل صناعات لا يستطيع البلد المضيف القيام بها مثل الصناعات التحويلية التعدينية لنقص الموارد المالية وقلة الخبرة التقنية .

6) المساهمة في فتح وإنشاء أسواق جديدة .

قوم الشركات الأجنبية لما متلكه من خبرة وكفاءة ومعرفة في السوق العالمية بفتح مراكز جديدة للتسويق والتجميع ثم حديد أماكن للإنتاج النهائي في بلدان الشركات الأم[2] . أضف إلى ذلك الآثار الايجابية التي يخلقها الاستثمار الأجنبي المباشر والتي سبق وان اشر ا إليها ختلف بطبيعتها من بلد إلى أخر وفقا لسياسة وأنظمة الحكم ومستوى التطور العلمي والتقني في البلدان[3] .

ب- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتشمل

1) **المحددات السياسية** / ويشمل جميع العوامل التي ساعد في استقرار الوضع السياسي والأمني للبلد والتي ؤثر بشكل فعال بالقرار الاستثماري خصوصا وان اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي طويلة الأجل تطلب زمنا أطول حتى يحصل المستثمر الأجنبي على أرباحه المتوقعة فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الحكومة والمواطنين ومدى التزام الدولة بالعهود والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بعلاقات الدولة الخارجية [4] .

2) **المحددات الاقتصادية** / وتمثل بسياسات الحكومة التجارية والنقدية والمالية وهي ختلف من بلد إلى أخر والمعايير المتبعة في معاملة الشركات الأجنبية من حيث إمكانية وصولها إلى الأسواق العالمية وحجم السوق وصيب الفرد من الدخل القومي . كما اهتمت العديد من الشركات المتعدية الجنسية بالفروقات كلف العمل وكفاية اكبر من إنتاج منتجات تصف بكو ها كثيفة العمل[5] كما إن هنا بعض التدفقات الاستثمارية التي ندفع إلى البلدان المضيفة وذلك لرخص العمالة علما بأن السمة الغالبة في البلدات النامية هي ارتفاع حجم ومعدل مو السكان وفرة الأيدي العاملة . وارتبط هذا المحور بالاستثمار الساعي للكفاية لكو ه محدد بالكلفة المنخفضة للعمل والخدمات القابلة للتبادل . ويمكن صنيف المحددات الاقتصادية وفقا لما يلي .

- محددات تعلق بالسياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الكلي .
- محددات تعلق بمميزات الأسواق في البلدان المضيفة وكل ما يتعلق بالأسواق من مستويات طورها وسعة حجم التبادل فيما بينها وسهولة الدخول إليها ...الخ .

---

1 - ميشيل وادر , التنمية الاقتصادية ,رجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق , الطبعة الاولى , دار المريخ , السعودية , 2006 , ص 664 .

2 - صلاح عبد الحسن , الاستثمارات الاجنبية المسوغات والمخاطر , الطبعة الاولى , بيت الحكمة , 1998 , ص 16 .

3- محمد ناظم , الاصلاح الاقتصادي و التحديات التنمية , مؤسسه النشر الجديدة , مصر , 1995, ص332.

4 - Mudura , Jeff , International Financial Management , 6 edition , U.S.A , 2000, P48 .

5 - محمد ناظم ,فس المصدر, ص 332 .

- محددات تعلق بمدى وفر البنى التحتية ومستويات طورها كشبكات الطرق والمواصلات والمطارات الحديثة والموا ي ومصادر الطاقة ووسائل الا صالات وغيرها من العوامل السائدة للعملية الاستثمارية .
- محددات تعلق بكلف مراحل لإ تاج إذ تميز اغلب الدول النامية برخص العمالة فيها مما يدفع الشركات الاستثمارية الأجنبية لإقامة المشاريع ذات الكثافة العمالية في هذه البلدان زد على ذلك وجود بعض الأمور والعوامل التي خدم الشركات في إقامة هكذا مشاريع والمتمثلة بتوفر مصادر الطاقة والموارد الطبيعية وقلة القيود على حماية لوث البيئة وعدم وجود التنظيمات النقابية أو القا و ية التي رفع الأجور وغيرها من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي[1] .

3) **المحددات التنظيمية والمؤسسية والإدارية** / و مثل بإجراءات نظيم العملية الاستثمارية المتمثلة بتبسيط إجراءات الا افاقات و قديم الحوافز للمستثمرين و خفيض الكلف المر بطة بالفساد الإداري وإزالة و حسين الكفاية الإدارية و وفير التسهيلات الاجتماعية المتعلقة بمستوى التعليم والتدريب و وفير البيئة الأساسية البشرية له أثير كبير على دفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة[2] حيث ينظر المستثمرون إلى مستوى التعليم و وعيته فلاستثمارات الأجنبية ميل حو الدول التي متلك مستوى علم ثقافي عالي و عتبر من عوامل الجذب والطرد للاستثمار المباشر فضلاً عن وعية القوا ين والتشريعات التي ضعها الدولة المضيفة له دور كبير في استقطاب المستثمرين[3] .

1 - Graham , Jeffrey , Understanding Foreign Direct Investment , Going Global , 2004 , p3-4 .
2 - بر امج الامم المتحدة الا مائي , المكتب الاقليمي للدول العربية , قرير التنمية الا سا ية العربية , 2000 , ص 5 .
3 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , مناخ الاستثمار في الدول العربية , الكويت , 2005 , ص8 .

المبحث الثاني

أهمية النفط والاحتياجات الاستثمارية المستقبلية المتوقعة في الصناعة النفطية

أولا /أهمية النفط لدى الشركات الاستثمارية

تزداد أهمية النفط في العالم يوما بعد يوم تبعا لتعدد وتزايد استعمالاته في مجالات الحياة المختلفة فضلاً عن تصاعد أهميته في المجالات العسكرية حتى بعد انتشار الطاقة الذرية وتنبع أهمية النفط الإستراتيجية من حقيقتين أولهما كونه مصدرا للطاقة وثانيهما مادة أساسية في فروع صناعة البتروكمياويات المختلفة حيث بدأت أساليب السيطرة على هذه الثروات الحيوية منذ اكتشاف النفط عام 1859 في منطقة لبسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية على يد الكولونيل (ادوارد ريك) ثم تبعه تنقيب واسع في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من بلدان العالم الأخرى ومنذ ذلك الوقت وتاريخ الصناعة النفطية حافل بالصراعات والنزاعات من اجل استحواذ الشركات النفطية الكبرى على مكامن وأسواق النفط العالمية[1] وبما إن أمريكا كانت أول دولة اكتشفت النفط وقامت بإنتاجه وهي أيضا اكبر مستهلك للنفط لذلك عمدت الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط على اختراع شتى الوسائل والسبل من اجل الاستحواذ على النفط العالمي ولم تقتصر هذه السيطرة على الشركات الأمريكية فحسب بل هناك شركات منافسة أخرى كشركة رويال دوتش شل الانكليزية – الهولندية وشركة النفط البريطانية وشركة النفط الفرنسية والتي اقتسمت السوق النفطية[2] فيما بينها إلا إن هذه الشركات تراجعت بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ظهور عدد من الشركات المستقلة فضلاً عن ظهور الثورات الوطنية والتي أدت إلى سيطرة البلدان المنتجة للنفط على زمام الأمور وخاصة بعد تأسيس منظمة أوبك عام 1960 مما أدى الى تغير واقع في علاقات القوى مطلع السبعينيات من القرن الماضي مع العرض أن هناك عدد من الأسباب تزيد من رغبة هذه الشركات في السيطرة على النفط العالمي لذلك تقوم هذه الشركات باستخدام شتى الوسائل والطرق القانونية أو غير القانونية بغية الوصول في تحقيق هدفها في السيطرة[3] كما يأتي .

1- الصراع المستمر بين الباحثين عن النفط من الرأسماليين الذين نشئو خلال تطور فترات الصناعة النفطية مما شجعهم على الدخول في استثمارات كبرى في مجال النفط .
2- الأهمية الكبيرة التي يمتاز بها النفط بسبب دخوله في مجالات الصناعة المختلفة مما يشجع ويزيد من رغبة الشركات الأجنبية في السيطرة على هذا المورد المهم .
3- الإيرادات الكبيرة التي يحققها النفط خاصة في الدول النامية بسبب قلة كلفة استخراجه وسهولتها.

---

1 -حسين فهمي ستراتيجية البترول , الطبعة الاولى , المركز العربي للطباعة والنشر , لندن , 1981 , ص 25 .
2 -فيروخ ديمرمن , نفط العراق البدايات المعقدة في نفط العراق , مجموعة بحوث ومقالات , ترجمة عبد الحافظ الجبار مركز دراسات وبحوث الوطن العربي , الجامعة المستنصرية , 2005 , ص 9 .
3 -سرمد كوكب الجميل , الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية , دار الكتب للطباعة والنشر , جامعة الموصل , بدون تارخ , ص 168 .

4- الندرة التي يتصف بها النفط كونه من الموارد الناضبة جعلت الشركات النفطية وخاصة الأجنبية تزيد من رغبتها في التملك والسيطرة على هذا المورد الناضب بهدف احتكاره والتحكم بأسعاره.

5- ضعف الهياكل الإنتاجية والخبرة الفنية لأغلب الدول النفطية وخاصة الدول النامية فساعد على اجتذاب الشركات الأجنبية ومن ثم مركزها داخل البلد النفطي .

6- تعمل الشركات الأجنبية على عدم نقل الخبرة والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى البلد المستضيف بغية الاستمرار بالسيطرة على الثروات النفطية .

وخلاصة القول أن الاستثمارات النفطية التي نمت خلال الحربين العالميتين بين الشركات الأجنبية والدول النفطية هي في الحقيقة اتفاقيات من جانب واحد , لأن الدول النفطية كانت واقعة تحت نفوذ الدول المالكة للشركات النفطية [1] إذ قامت بأعداد الصياغة للاتفاقية النفطية وألزمت حكام تلك الدول والتي كانت تحت الانتداب أو الوصايا بتطبيقها مستغلين بذلك التخلف الاقتصادي والإداري وقلة الخبرة للعاملين في القطاع النفطي في البلد المستعمر النفطي حيث كانت انكلترا وألمانيا السباقتان في السيطرة والنفوذ على تلك الدول أضف إلى ذلك فرنسا حيث تقاسمت مناطق الدول النفطية النامية الواقعة تحت الوصايا أو الانتداب للدول العظمى ثم ظهرت مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح الأحداث كمنافس خطير للدول العظمى في السيطرة على دول المنطقة ثم اتفق الألمان والانكليز على توحيد جهودهما والعمل على إيقاف الزحف الأمريكي من خلال البنك الموجود في تركيا الذي تمتلكه بريطانيا خلال عام 1911 على مواجهة المد الأمريكي وأنشأت شركة الامتيازات الأفريقية الشرقية المحدودة[2] , وبعدها أسست شركة النفط التركية المحدودة بعد الحرب العالمية الثانية , حدثت تغيرات وتطورات كبيرة عملت على تغيير نمط العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والشركات العاملة فيها منها زيادة أهمية النفط وارتفاع أسعاره كما حصلت العديد من الثورات الداخلية التي عملت جاهدة على التخلص من الواقع الموجود آنذاك منها الثورة في فنزولا عام 1945 والتي من ابرز أهدافها هو تحرير الثروة النفطية واسترجاع الحقوق المغتصبة من أيدي الشركات الأجنبية كما قامت الحكومات النفطية في تلك المدة بإصدار عدد من القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تعزز من دور السيادة الوطنية وتحديد اثر دور الشركات ومن هذه القوانين والتشريعات هي [3] :-

1. فرض قوانين إضافية جديدة من الحكومة على النفط المستخرج من أراضيها مما أدى إلى تقسيم الأرباح مناصفة بين الحكومة والشركات .
2. عملت بعض الحكومات على اخذ حصة من النفط الخام المستخرج من الشركات أو يعوض عنها بقيمة نقدية سبية حددت بما يعادل 12.5% من قيمة النفط المستخرج وذلك تعويضا لها عن إيجار الأراضي التي تستخدمها الشركات الأجنبية .

1 - بلال عبد الحق الكريم , الاستثمار الاجنبي المباشر و مستقبل الصناعة في العراق , رسالة ماجستير , جامعة كريت , 2009, ص70.
2 - بلال عبد الحق , نفس المصدر , ص72.
3 محمد ازهر السماك , اقتصاديات النفط و السياسة النفطية ,دار الكتب للطباعة و النشر , الموصل , 1987, ص250.

3. قامت الحكومة بتحديد نسبة إنتاج سنوية وفرضها على الشركات الأجنبية وفقا لمتطلبات مصلحة الحكومة وتعزيز دور السيطرة على ثرواتها النفطية وكذلك رغبة الحكومات في زيادة عوائدها النفطية .
4. إعادة الأراضي الغير مستغلة من قبل الشركات الأجنبية إلى البلد المستضيف .
5. قيام بعض الحكومات بإلغاء العديد من الامتيازات للشركات الأجنبية التي كانت لا تنسجم ومبدأ السيطرة الوطنية .
6. عملت الدول النفطية والمنتجة له التنسيق فيما بينها لإنشاء أسواق موحدة ومشتركة .
7. قيام بعض الحكومات بمساعدة الشركات الوطنية ماديا ومعنويا في عمليات البحث والتنقيب والاستخراج والنقل والتصنيع والتسويق ولكافة المراحل الصناعية للنفط .
8. قيام بعض الحكومات بعمليات تحرير ثرواتها النفطية من الشركات الأجنبية من خلال التأميم لهذه الثروات .
9. دخول الدول النفطية في منظمات ومؤسسات وهيئات دولية مشتركة وموحدة بغية توحيد قراراتها استراتيجية المتعلقة بالإنتاج والتسعير مما يعزز من مواقفها الوطنية الداخلية .
10. إصدار القوانين والتشريعات والتعليمات التي تسهل عمل الشركات الوطنية من خلال إعطائها صلاحية التعاقد والاستعانة بالخبرة الأجنبية المتوفرة لدى الشركات الأجنبية ولكن وفق شروط معينة وضمن فترات زمنية محددة مسبقا.

ثانياً / الاحتياجات الاستثمارية المستقبلية المتوقعة في الصناعة النفطية

Expected future investment needs in the oil industry

شهد القرن الماضي تطورا كبيرا في مجال الصناعة النفطية من خلال النمو السريع في معدلاتها وبلوغه المستوى الحالي كان نتيجة استثمارات عالية جدا من رؤوس الأموال في هذه الصناعة فقد ازدادت قيمة الموجودات الثابتة من 100 مليون دولار في بداية عام 1926 إلى 350 مليون دولار عام 1935 ثم إلى 900 مليون دولار في بداية عام 1947 والى 7100 مليون دولار عام 1960 والى ما يقارب 26000 مليون دولار عام 1984 وإلى ما يُقارب 45745 مليون دولار عام 2000 , وبسبب الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط من 77 مليون برميل يوميا عام 2002 إلى 120 مليون برميل يومياً عام 2030 يتطلب ذلك تأمين طاقة انتاجية تصل الى 200 مليون برميل يومياً وبكلفة تخمينية تقدر 2.2 تريليون دولار فقط في عمليات التنقيب والاستخراج خلال العقود الثلاثة الاولى من القرن الحالي وكذلك يتوقع ارتفاع حجم التجارة النفطية (النفط الخام , منتجاته) بحدود 80% من التجارة العالمية خلال المدة (2001- 2030)[1] , وهنا تبرز الحاجة إلى توظيف ما يزيد عن ثلاث تريليونات دولار للاستثمار في القطاع النفطي أي بمعدل 103 مليار دولار سنوياً قابلة للزيادة في حالة ارتفاع معدلات الطلب العالمية وزيادة في معدل النمو

1 - عبد الرزاق خضر حسن , دور الاستثمارات الاجنبية في تمويل مشاريع الصناعة النفطية , رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل , 2005, ص30 .

الاقتصادي العالمي [1]. ويبين الجدول أدناه (19-4) مجموع الاستثمارات النفطية العالمية المتراكمة حسب المناطق للمدة (2001 – 2030) عدى استثمارات النقل . والذي يلاحظ من خلاله ان اعلى نسبة للاستثمار كانت من حصة اجمالي الدول غير الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي بلغت 40.71 % ويليها اجمالي البلدان النامية والتي بلغت 31.36% , وكانت الحصة الاكبر من الاستثمارات لدول الشرق الاوسط إذ بلغت 10.92% من اجمالي البلدان النامية , ثم حصلت اجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نسبة 18.56% من اجمالي الاستثمارات العالمية , واخيراً كانت نسبة اجمالي الدول الانتقالية من الاستثمارات العالمية 9.35% .

جدول (19-4)

مجموع الاستثمارات النفطية العالمية المتراكمة المتوقعة حسب المناطق للمدة (2001 – 2030)

(مليار دولار)

المنطقة	التنقيب والتطوير	فوط غير قليدية*	التكرير	الاجمالي	النسبة إلى الاجمالي (%)
شمال افريقيا	466	114	43	623	13
اوربا	199	1	22	222	4.63
المحيط الهادي	19	1	24	44	0.91
اجمالي دول منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية	**684**	**116**	**89**	**889**	**18.56**
اجمال دول الاقتصادات الانتقالية	**422**	**0**	**26**	**448**	**9.35**
الصين	69	0	50	119	2.48
جنوب وشرق اسيا	87	7	69	163	3.4
الشرق الاوسط	408	16	99	523	10.92
افريقيا	311	7	42	360	7.51
امريكا اللاتينية	241	59	37	337	7.03
اجمالي البلدان النامية	**1116**	**89**	**297**	**1502**	**31.36**
اجمالي الدول غير الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية	**1538**	**89**	**323**	**1950**	**40.71**
الاجمالي العالمي	**3760**	**294**	**735**	**4789**	**100**

المصدر / عبد الرزاق خضر , دور الاستثمارات الأجنبية في تمويل الصناعة الوطنية , رسالة ماجستير مقدمة مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل , 2005 , ص43 .

ومن الملاحظ إن اغلب الاستثمارات التي حصلت في مجمل الصناعة النفطية العالمية كانت من الشركات الأجنبية بوصفها هي الممول والمهيمن على كافة مراحل الصناعة النفطية بسبب القدرة التنافسية العالية والقوة والنفوذ الذي تمتلكه بلدان هذه الشركات وما يقابله من ضعف في قدرة الدول المنتجة للنفط بهياكلها الإنتاجية وقلة خبرتها الفنية

1 - عبد الرزاق خضر حسن , نفس المصدر , ص31 .

* هو النفط المستخرج من الصخور ويكون على شكل هيئة صلبة او سائل غليظ غير قابل للجريان تحت الظروف العادية وحبوس داخل صخور عديمة النفاذية ويسمى بالنفط الصخري ومن الدول التي استطاعت استخراجه هي امريكا وفنزويلا وكندا .

والتقنية ويمكن توضيح أسباب عزوف الاستثمارات الوطنية أو قلتها في مجال الصناعة النفطية إلى ما يلي[1] :

1- إن الاستثمارات في هذا المجال تتطلب رؤوس أموال كبيرة جدا وعدم قدرة الدول النفطية وخاصة الدول النامية على تحمل التكاليف وخاصة في البدايات الأولية للاستثمارات .

2- عدم وجود العناصر الوطنية الكفوءة والمالكة للخبرة الفنية في هذا المجال .

3- تردد اغلب الدول في الدخول بهذه المشاريع لكونها تتصف بالمخاطرة العالية .

4- صعوبة حصول العناصر الوطنية على أسهم الشركات العاملة في المنطقة فقد كانت أسهم الشركات العاملة في هذه الصناعة تباع في أسهم البورصات العالمية .

إذ لم تكن الاستثمارات المنفذة من الشركات الوطنية بالشكل المطلوب أو تتميز بانخفاض نصيبها بالمقارنة مع مجموع الاستثمارات الأجنبية وعلى ضوء ما ورد أعلاه ومن خلال بعض الدراسات التي قامت بها عدد من المنظمات العاملة بالمجال النفطي بصدد تقدير الاحتياج المستقبلي لهذا المورد الناضب المهم فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية (IEA في عام 2003 متطلبات حجم الاستثمار العالمي لزيادة عرض الطاقة للفترة من عام 2001 إلى عام 2030 بحدود 16 تريليون دولار [2].

وهذه الاستثمارات مطلوبة لغرض توسيع طاقة العرض المستقبلي في إجمالي طاقة العرض الحالية ومن المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بحدود 1.6 % سنويا من عام 2004 إلى عام 2030 ويوضح الجدول رقم (4-20) [3] توزيعات الاستثمارات المطلوبة للنفط ومصادر الطاقة الأخرى لغاية عام 2030 علما إن الاستثمارات تشمل جميع المراحل الإنتاجية ولمختلف الصناعات في مصادر الطاقة المذكورة في الجدول .

جدول (20-4)

الاستثمارات في مصادر الطاقة العالمية وحسبها للمده 2003- 2030

المصدر	القيمة / تريليون / دولار	النسبة المئوية
الطاقة الكهربائية	9.6	60%
النفط	3.04	19% وتشمل الاستكشاف والتطوير 72% والتكرير 13% وأخرى 15%
الغاز الطبيعي	3.04	19%
الفحم	0.32	2%
الإجمالي	16	100%

المصدر : محمد الراشد , اخبار النفط والصناعة , وزارة النفط والثروة المعدنية , الامارات العربية المتحدة , العدد 405 , حزيران 2004 , ص 6 .

1 عبد الرزاق خضر حسن , دور الاستثمارات الاجنبية , مصدر سابق , ص45.

(2) غدير بنت سعد الحمودي ، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الملك سعود ، كلية العلوم ادارية ، 2004، ص78.

(3) غدير بنت سعد الحمودي ،نفس المصدر، ص79 .

ومن مظاهر التطورات الاستثمارية الحالية في مجال الطاقة إن معظم رأس المال المطلوب لتطوير أو انتشار مشاريع الطاقة المتنوعة يجب أن يأتي من مصادر التمويل الخاص بدلا من المصادر العامة (الموازنات العامة)[1] إذ بدأت خصخصة معظم المشاريع النفطية وفتحت الحكومات أسواقها نحو العالم وبكافة مراحلها التصنيعية أمام الاستثمارات الأجنبية وهنا يجب أن نأمول هذه المشاريع من الاستثمارات الأجنبية وخاصة الدول النامية أضف لذلك فإن تمويل الاستثمارات المطلوبة في مجال الطاقة للإنتاج والتطوير في الدول النامية سيكون التحدي الكبير لتطوير اقتصاد دول هذه المنطقة ولأسباب اقتصادية وسياسية متعددة فقد شط كل من دول الخليج العربي النفطية وإيران في البحث عن آلية ملائمة لتسهيل عمليات دخول الاستثمار الأجنبي إلى قطاعاتها النفطية الاستخراجية بينما تمتلك هذه الدول الاحتياطات المطلوبة لمواجه الطلب المتزايد فان طاقتها الإنتاجية المالية تحول دون ذلك وسيكون عليها تأمين الأموال اللازمة لتغطية نفقات التوسعات الكبيرة للطاقات القائمة لمواجهه الزيادة المتوقعة في الطلب على نفطها ويبين الجدول التالي توزيع الاستثمارات وبحدود 6.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية أي ما يقارب تريليون دولار خلال الفترة سيخصص صفها للنفط والغاز والبقية لمصادر الطاقة الأخرى وقد يكون السبب في انخفاض حجم الاستثمارات هو القيود الاستثمارية في المنطقة بوجه دفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عموما مع إن هنا بلدانا في المنطقة قد خففت من قيودها المفروضة على دخول الاستثمارات الأجنبية وثم اجتذاب دفقات استثمارية كبيرة اغلبها خص المجال النفطي .

جدول (21-4)

حجم الاستثمارات المالية المطلوبة حسب المناطق و نسبها لتطوير الطاقة للمدة من 2003- 2030

المنطقة	النسبة المئوية	تريليون دولار
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	41.25	6.6
الصين	14.375	2.3
بقية أسيا والهند وأندونيسيا	7.5	1.2
إفريقيا	7.5	1.2
الشرق الأوسط	6.25	1.0
روسيا والدول المتحولة اقتصاديا	10.0	1.6
بقية العالم	13.125	2.1
الإجمالي	100%	16

المصدر محمد الراشد , أخبار النفط والصناعة / وزارة النفط والثروة المعدنية – الإمارات العربية المتحدة , العدد 405 السنة 35 حزيران (يونيو) 2004 , ص7 .

1- هناء عبد الحسين , دور الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال الصناعة النفطية في العراق , مجلة الادارة و الاقتصاد , جامعة كربلاء , المجلد1, العدد4, 2012, ص57.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. تم التوصل الى أثبات فرضية الدراسة بأن عوائد الصادرات النفطية حققت الدور المطلوب في تنمية الاقتصاد الوطني الاماراتي ويليها ايران بنسبة اقل . أما في العراق فلم تحقق هذه العوائد التنمية المطلوبة .
2. أن الامارات اكثر دول العينة في تنويع صادراتها ويليها ايران أما العراق فلا زال يعتمد على تصدير النفط الخام
3. يعد النفط ولجميع دول العينية من المصادر المهمة والرئيسة للطاقة وله مساهمة كبيرة في توليد الناتج المحلي الاجمالي لها وخاصة في المديين القريب والمتوسط وهو من السلع الستراتجية المهمة وأن أسعاره لا تخضع لعوامل العرض والطلب فحسب وانما لعوامل اخرى قد تكون سياسية او اجتماعية.
4. أن العقوبات الاقتصادية والحروب العسكرية التي مربها العراق وما رافقها من عمليات سلب ونهب للمنشآت الحيوية وخاصة في الربع الاخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي , بالإضافة الى سوء الادارة وما اعقبها من فساد مالي واداري وانكشاف الاقتصاد العراقي نحوا العالم الخارجي بسبب اعتماده الكبير على تصدير النفط الخام جعل العراق اكثر تأثيرآ بتقلبات الاسعار العالمية من دولتي الامارات وايران مما ينعكس اثره سلبيآ على اقتصاده الوطني.
5. ان اغلب التوقعات والتنبؤات بشأن اسعار النفط العالمية والتي تصدر من جهات متنافسة تكون غير واقعية وغير مبينة على اسس علمية لكونها تتأثر بالجانب الاعلامي (الاشاعات) داخل و خارج الاسواق النفطية ولا يمكن الاعتماد عليها في الدراسات العلمية وانما توقعات أنية تهدف الى خدمة المضاربين في الاسواق النفطية.
6. بالنظر لامتلاك العراق احتياطي نفطي كبير جدآ يحتل المرتبة الرابعة في العالم بعد السعودية وفنزويلا وايران أذ يمتلك احتياطي نفطي مؤكد يقدر 144 مليار برميل أي ما يعادل 11%من اجمالي الاحتياطي العالمي كما في عام 2013 , وهذه النسبة الكبيرة من الاحتياطيات النفطية جعلت من القطاع النفطي هو القطاع الرئيس والقائد في الاقتصاد العراقي اما ايران فبالإضافة الى القطاع النفطي الايراني هناك القطاع الزراعي وبالنسبة للأمارات فهناك العديد من القطاعات الرئيسة و المهمة في الاقتصاد الأماراتي كقطاع البناء والتشييد والصناعة التحويلية وغيرها .

التوصيات

1. إن ضعف الهياكل الارتكازية وخاصة في العراق هو من العوائق المهمة في عملية التنمية الاقتصادية وعدم استطاعة الحكومة بمفردها النهوض بالاقتصاد العراقي , لذا يتوجب اشراك القطاع الخاص وتقديم الدعم الكامل له وخصخصة اغلب الشركات الانتاجية لا سيما توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق .
2. ينبغي الاستفادة من الاستثمار الاجنبي لما يعزز من قوة الاقتصاد وتنشيط دور الاستثمار الوطني بما يساهم في رفع الكفاءات وقدرة الخيرات الوطنية في المجال النفطي.
3. ضرورة توسيع منافذ التصدير وعدم الاقتصار على منافذ معينة مما له الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني وعدم التقيد بمنافذ معينة من خلال تطوير الموانئ وشبكات الطرق الدولية .
4. الاستفادة من نقل التجارب النموذجية والناجحة للدول الاخرى من اجل تلافي السلبيات وتعزيز الايجابيات وخاصة ما تبنته دولة الامارات في سياستها وبرامجها النفطية .
5. وضع السياسات الاقتصادية الناجحة في تحويل الجزء الاكبر من الانفاق الحكومي الاستثماري لدعم القطاعات الإنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات فضلاً عن دعم الصناعات التحويلية والعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية.
6. تضمين العقود المبرمة مع الشركات المختلطة سواء المحلية او الأجنبية لاقامة دورات تدريبية وتطويرية للكوادر المحلية بما يساهم في رفع الكفاءة والخبرة الوطنية للعاملين في المجال النفطي.
7. إقامة الصناديق السيادية (صناديق الاستقرار/صناديق الاستثمار) والتي تمول من الفوائض المالية في الموازنة العامة او من خلال تخصيص جزء من الايرادات النفطية لهذا الغرض والهدف من هذه الصناديق تشجيع الاستثمارات الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الاسعار العالمية وكذلك لضمان حصة الأجيال القادمة من الثروة النفطية .
8. ينبغي ان تشتمل عمليات الصناعة النفطية في العراق كما هو الحال في الامارات على جميع مراحل الصناعة النفطية بدءآ من مرحلة الأستخراج النفطي وتعظيم القيمة من خلال تحويل النفط الخام الى منتجات نفطية أثمن وكذلك الإفادة القصوى من الربح النفطي عن طريق الاستخدام الأمثل له.

9. ضرورة ترشيد الانفاق العام وإخضاعه لمعايير الجدوى الاقتصادية وتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة والتجارة الخارجية المربحة وكذلك السياستين النقدية والمالية الأكثر فاعلية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي المطلوب عند المعدلات العالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي.
10. بالنظر لعدم تطابق ما ينجز من بحوث ودراسات اكاديمية مع ما تحتاجه المؤسسات والوزارات من تقارير وبحوث مما يدل على تباعد التنسيق بين مختلف الوزارات . يرى الباحث ضرورة التنسيق بين ما تحتاجه الوزارات والمؤسسات من بحوث ودراسات فنية وعلمية مع ما تطرحه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على جامعاتها وكلياتها ليكون عناوين مقترحة لرسائل وأطاريح أو بحوث لطلبة الدراسات العليا او الأساتذة بغية الافادة منها في الواقع العملي.
11. ضرورة التعميم الى الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتزويد الباحثين بالبيانات والمعلومات الاقتصادية المطلوبة ونشرها على مواقعهم الرسمية بغية اعطاء صورة واضحة عن اقتصاد البلد المراد دراسته من قبل الباحث وبشكل مفصل مما يساعد متخذي القرارات بوضع الخطط الصحيحة والسليمة وبعكسه في حالة عدم التزويد للبيانات او التكتم عليها من قبل تلك الجهات يعتبر ذلك من اهم المعوقات التي تواجه الباحث وهذا ما حصل فعلا من خلال ضعف البيانات المنشورة والمتوفرة عن دولتي أيران والأمارات من جهاتهم الرسمية مما حدى بالباحث اللجوء الى بعض المنظمات الدولية والمواقع الإلكترونية لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب الذي يرغب الباحث الوصول اليه .

المصادر والمراجع

اولا: الكتب

الـــــقران الـــكريـــــــم

1. إبراهيم أنيس ... وآخرون , المعجم الوسيط (بدون سنة نشر) .
2. احمد زكري صيام , مبائ الاستثمار , دار المناهج لنشر و التوزيع , عمان ,1982.
3. احمد عبد المهدي مساعدة ومحمود يوسف عكلة , دراسات في الجغرافية الاقتصادية , الطبعة الاولى , دار الاعصار العلمي , عمان , 2011.
4. ادوارد مورس , مجموعة ترجمة ونشر معهد الدراسات الإستراتيجية العراق / النفط والاستبداد , الطبعة الأولى سنة 2007.
5. اديب قاسم شندي , النقود والبنوك , الطبعة الاولى , دار الضياء للطباعة والتصميم , النجف الاشرف , 2010.
6. أوريك رول , تاريخ الفكر الاقتصادي , ترجمة د. راشد البراوي ,القاهرة , دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة 1968.
7. جبران سعود الرائد , معجم لغوي عصري , ط2 , دار العلم للملايين , مصر , 1995 .
8. جيال برتان , الاستثمار الدولي , ترجعة علي مقلد , منشورات العوينات , بيروت , ط2 , 1982.
9. حسين عبد الله , مستقبل النفط العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الثانية , بيروت , 2006 .
10. حسين عمر , التنمية والتخطيط الاقتصادي , دار الشروق الاقتصادية , 1993 , ص 159 .
11. حسين فهمي ستراتيجية البترول , الطبعة الاولى , المركز العربي للطباعة والنشر , لندن , 1981.
12. حمدان راشد علي , قصة النفط في ابو ظبي , الطبعة الاولى , دار كتاب للنشر والتوزيع , الامارات , 2014 , 107 .
13. خالد بن محمد مبارك القاسمي , التطور التاريخي لقيام دولة الامارات العربية المتحدة , الطبعة الاولى , الدار العربية للموسوعات , بيروت , لبنان , 2009.
14. دومنيك سلفاتور , نظرية اقتصاديات الوحدة , ترجمة د. سعد السيال , سلسلة شوم , الرياض , 1974.
15. ساميلون – نوردهاوس , علم الاقتصاد , مكتبة لبنان ناشرون الطبعة الأولى , لبنان ,2006.
16. سرمد كوكب الجميل , الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية , دار الكتب للطباعة والنشر , جامعة الموصل , بدون تارخ.
17. صقر احمد صقر , النظرية الاقتصادية الكلية , وكالة المطبوعات , الكويت , ط2 , 1983.

18. صلاح عبد الحسن , الاستثمارات الاجنبية المسوغات والمخاطر , الطبعة الاولى , بيت الحكمة , 1998.
19. عبد الحميد غثيم , الجغرافية الطبيعية , دار القراءة للجميع , الامارات , 1991.
20. عبد السلام ابو قحف , السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية , مؤسسة شباب الجامعة , مصر , 1999.
21. عبد الهادي حسن طاهر , تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية , الطبعة الأولى , مطبعة دار الساقي , بيروت , 2008.
22. عبد الهادي علي النجار ، الاسلام و الاقتصاد ، دراسة في المنظور الاسم لأبرز القاضية الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة , سلسلة كتب عالم المعرفة ـالكويت, 1984.
23. عبيدة محمد فاضل , الخصخصة وأثرها على التنمية بالبلدان النامية (القاهرة , مكتبة مسريري , 2004).
24. عدنان الجنابي , الدولة الريعية والدكتاتورية , مطبعة دراسات عراقية , الطبعة الأولى , 2013.
25. علي شنشول جمالي , (اقتصاديات الطاقة المختلفة الناضبة والمتجددة) , بغداد , مطبعة الكتاب , سنة 2011.
26. فيلتشنيسكي , علم الاقتصاد الاشتراكي , ترجمة محمد صقر , دار التقدم العربي , دمشق , 1973.
27. كاظم علاوي كاظم , أ. د حسن لطيف كاظم , مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الأولى , النجف الأشرف , 2008.
28. كريم مهدي الحسناوي , مبادئ علم الاقتصاد , الطبعة الاولى , توزيع المكتبة القانونية , , 2011.
29. مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة , التمويل الدولي (اسس نظرية واساليب تحليلية) , الطبعة الاولى , جامعة الكوفة , 2015 , ص215 .
30. مجيد الهيتي , جوردن جونسن , لعنة النفط , الاقتصاد السياسي للاستبداد , ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية , (بيروت , الفرات للنشر والتوزيع , 2006).
31. محمد احمد الدوري , مبادئ اقتصاد البترول , مطبعة الإرشاد , بغداد , 1988..
32. محمد ازهر السماك , اقتصاديات النفط و السياسة النفطية ,دار الكتب للطباعة و النشر , الموصل , 1987.
33. محمد أزهر السماك , زكريا عبد الحميد , دراسات في اقتصاد النفط والسياسة النفطية , جامعة الموصل , ط1 , 1980.
34. محمد بشير عليه , القاموس الاقتصادي , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1985 , ص 12 .
35. محمد عبد العزيز عبد الله ,الاستثمار الاجنبي المباشر , الطبعة الاولى , دار النقاش للنشر والتوزيع , عمان 2005.

36. محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيار المستقبل , الطبعة الاولى , دار الملاك للفنون والاداب والنشر , بغداد , 2010.
37. محمد ناظم , الاصلاح الاقتصادي و التحديات التنمية , مؤسسه النشر الجديدة , مصر ,1995.
38. محمود عبد الفضيل ، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عالم المعرفة ، 1978.
39. المنجد في اللغة الطبعة السابعة و الثلاثون , (بيروت , دار المشرق , 1998).
40. ميشيل تودارو , التنمية الاقتصادية , تعريب ومراجعة د. محمود حسن حسني ود. محمود حامد محمود , دار المريخ للنشر , السعودية , 2009.
41. ميلافج و بولشار , شركات النفطية العالمية , ترجمة رشاد مهدي و عبد وهاب عزة محمد , موصل , 1985.
42. نبيل جعفر عبد الرضا ,اقتصاد النفط , دار إحياء التراث العربي , الطبعة الأولى , 2001.
43. نجيب عبد الله الشامي , اقتصاديات الامارات حقيقة الواقع وافاق المستقبل , الطبعة الاولى , المسار للطباعة , رأس الخيمة , 2003.
44. نواف نايف إسماعيل , تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية , العراف دار الرشيد , 1980.
45. هيثم عبد الله سلمان , احمد صدام عبد , دول أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية وإمكاناتها مع إشارة خاصة إلى نفط العراق , سلسلة كتب مركز العراق للدراسات , الطبعة الأولى , بغداد , 2007.
46. ولتر روستو , افول السيادة , كيف يتحول ثروت المعلومات عالما , سمير عزة نصار وجورج خوري , مراجعة ابراهيم ابو عرقوب , دار النشر و التوزيع , ط1 , عمان ,2008.

ثانيا : رسائل واطاريح

1. احمد جاسم جبار الياسري , النفط ومستقبل التنمية في العراق, رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جلمعة الكوفة , 2009.
2. استبرق فاضل شقير الشمري , الموارد البشرية وصنع الساسة العامة (مصر والامارات دراسة مقارنة) , اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ,2012.
3. أنور مزهر حمد الله , دراسة تحليلية لدور إيرادات النفط في الموازنة العاملة للعراق للمدة (1990 - 2012) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط سنة 2015.
4. خالد مطر مشاري , مستقبل الدولة الريعية في العراق , رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة البصرة , سنة2008.

5. رشا سالم جبار , تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وآثارها على الاستقرار الاقتصادي قي كل من (العراق , الجزائر , السعودية) للمدة 1990- 2010 , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , سنة 2014.
6. رؤى نصير كاظم , تحليل كفاءة ادء بيئة الاعمال الاستثمارية في الاقتصاد العراقي , رسالة ماجستير , كلية الادارة و الاقتصاد , جامعة اواسط ,2014.
7. زمن راوي سلطان الجبوري , واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة , سنة 2010.
8. سلوى بنت عبد الرحمن , اقر الانفاق الحكوم على النمو الاقتصادي في السعودية والكوت والامارات , رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الملك سعود , 2006.
9. سليماني عبد الكريم , دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية , جامعة محمد خيضر سبكرة , 2011.
10. عبد الجبار عبود قصي , أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي , أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة , سنة2005 .
11. عبد الرزاق خضر , دور الاستثمارات الأجنبية في تمويل الصناعة الوطنية , رسالة ماجستير مقدمة مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل ,2005.
12. عبد الستار عبد الجبار موسى , دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للفترة 1970 - 1998 , أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة المستنصرية , 2001.
13. عمار محمود حميد , تحديث صناعة تصفية النفط في العراق وآفاقها المستقبلية , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء سنة 2006.
14. غدير بنت سعد الحمودي ، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الملك سعود ، كلية العلوم ادارية ، 2004.
15. محمد حسين كاظم , تحديد الانفاق العام الامثل في اقتصادات الريعية (دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة 1988-2009) , اطروحة دكتوراه , كلية الادارة و الاقتصاد , جامعة الكوفة , 2012.
16. محمد حسين كاظم , تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988 - 2009) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة , 2012.
17. مصطفى بن ساحة , أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر , دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ,جامعة بغرداية , الجزائر و2011.

18. مصطفى رفيق عبد الرزاق , السياسة النفطية وإدارة الريع في الإمارات العربية المتحدة مع إشارة خاصة إلى العراق , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , سنة 2013.
19. معن عبود علي حسين , سوق النفط الدولية والانعكاسات المحتملة على السياسة النفطية العراقية باستخدام نظرية الألعاب ,أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , سنة 2012 .
20. هيثم عبد الله سلمان , احمد صدام عبد , دول أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية وإمكاناتها مع إشارة خاصة إلى نفط العراق , سلسلة كتب مركز العراق للدراسات , الطبعة الأولى , بغداد , 2007.
21. وسام حسين على , أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المؤثرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الأعضاء في منظمة أوبك للمدة 1990 - 2007 , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الانبار , 2000.

ثالثا : الدوريات والبحوث :

1. اتحاد الاقتصاديين العرب , الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع المشتركة في ضوء التجربة العربية الاقتصاد العربي , العدد الرابع , السنة الخامسة , بغداد 1987.
2. احمد عبد الكريم سيف , , اشكالية التدخلات الاقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية , مركز الجزيرة للدراسات , 2013.
3. إسماعيل إبراهيم البدوي , التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي , (الكويت , لجنة التأليف والتبويب والنشر , 2004.
4. انور مزهر حمد الله , دراسة تحليلية لدور ايرادات النفط في الموازنة العامة للعراق للمدة (1990-2012).
5. حسان خضر , أسواق النفط العالمية , المعهد العربي للتخطيط الكويتي , سلسلة جسر التنمية , العدد السابع والخمسون , تشرين الثاني السنة الخامسة .بدون تاريخ .
6. حسان خضر , الاستثمار الاجنبي المباشر , تعاريف وقضايا , سلسلة جسر التنمية , عدد 22 , السنة الثالثة , 2004 .
7. خليل اسماعيل احمد , اثار تطورات النفقات العامة في مستويات الاسعار خلال المدة (2005-2011) , المجلة العراقية , لبحوث السوق وحماية المستهلك , مجلد 4 , العدد 1 , 2012 .
8. دايان وهيلين , اطار للادارة المالة العامة للبلدان المنتجة للموارد , ورقة عمل من صندوق النقد الدولي , 2010
9. دول مجلس التعاون الخليجي , اقتصاديات آخذة بالنمو المتزايد , مكتب مدير عام الدائرة الاقتصادية , مجموعة سامبا العالمية , السعودية , 2010.

10. رغد حمد نجم , د. محمد على إبراهيم , دور الأسواق المستقبلية في التحويط لمخاطرة الأسعار , دراسة تطبيقية على مستقبليات النفط الخام , المجلة العراقية للعلوم الإدارية , المجلد 2 , العدد 6 , أيلول 2004.
11. زايري بالقاسم , المؤسئات وفرة الموارد والنمو الاقتصادي , بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري , أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان (تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي) خلال الفترة (2001 - 2014) في جامعة سطيف جمهورية الجزائر 2013.
12. سطام الجنابي , تطور مفهوم المناطق الحرة وافاقها في العراق , مجلة دراسات اقتصادية , العدد الثالث , الجزء 54 , 1988 .
13. سنان الشبيبي , ملامح السياسة النقدية في العراق , صندوق النقد العربي , 2007.
14. الطاهر الزيتوني , الآفاق المستقبلية للإمدادات العالم والدول الاعضاء من النفط الفرص والتحديات , مجلة النفط والتعاون العربي , تصدر عن الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) , المجلد الثامن والثلاثون , العدد 142 , 2012.
15. عاطف لافي مرزوك , التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد 24 , 2013.
16. عبد الجبار عبود الحلفي , السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم , مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 31 , تشرين الثاني 2012 .
17. عبد الستار عبد الجبار موسى , أسعار النفط الخام في السوق الدولية , مجلة الدراسات الاقتصادية , بغداد , السنة الرابعة ,2009 .
18. عبد الهادي علي النجار ، الاسلام و الاقتصاد ، دراسة في المنظور الاسم لأبرز القاضية الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة , سلسلة كتب عالم المعرفة ـالكويت, 1984.
19. علي سيف علي المزروعي , اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي (دراسة تطبيقية لدولة الامارات العربية المتحدة) , جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , مجلد 28 , العدد الاول , 2012 .
20. علي مرزا , العراق والواقع والآفاق المستقبلية , روقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين , بيروت لبنان , 30 آذار – نيسان , 2013.
21. فيروخ ديمرمن , نفط العراق البدايات المعقدة في نفط العراق , مجموعة بحوث ومقالات , ترجمة عبد الحافظ الجبار مركز دراسات وبحوث الوطن العربي , الجامعة المستنصرية , 2005
22. كريم مهدي الحسناوي , مبادئ علم الاقتصاد , الطبعة الاولى , توزيع المكتبة القانونية , , 2011.
23. ماجد لطيف وآخرون , الثروة النفطية ودورها في ادارة الفوائض النفطية , ملتقى الطاقة العربي , بيروت , لبنان , سبتمبر 2009.

24. مايح شبيب ألشمري , تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي , الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , بغداد 2007.
25. محمد الراشد , اخبار النفط والصناعة , وزارة النفط والثروة المعدنية , الامارات العربية المتحدة , العدد 405 , حزيران 2004.
26. محمد ألميتمي , مستقبل التنمية والديمقراطية في الوطن العربي , الوسيط اليمنية , العدد 110 / 26 / يوليو / 2006 .
27. محمد بن حنيتان , الدولة الريعية – مجلس التعاون الخليجي نموذجا , الشرق الأوسط , 1989.
28. محمد رؤوف سعيد وارسلان منوجرسان , واقع السياسة العراقية مع اشارة خاصة العراق إلى اقليم كردستان , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , الجامعة المستنصرية , العدد التاسع , 2005.
29. محمد زاهي المغيربي , أنماط السياسات العامة والتطوير المؤسسي في لدول المنتجة والدول الريعية , ليبيا اليوم / الحلقة الثانية (8 , ديسمبر , 2004) .
30. محمد سمير عميره , اقتصاديات دولة الامارات العربية المتحدة الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية , مجلة التعاون الاقتصادي الاسلامي , 2002.
31. محمد علي حميد , الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية , مجلة جامعة كربلاء , مجلد5 , العدد1 , 2007.
32. محمد علي حميد , د. عدنان كريم نجم الدين , أسعار النفط العالمية وتحليل العلاقة السببية بين الاسعار والانتاج ,خلال المدة (1980- 2008) بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , العدد (4) المجلد الأول , 2012.
33. محمد علي حميد وعدنان كريم نجم الدين , الطلب العالمي على النفط العوامل المؤثرة فيه , مجلة جامعة كربلاء العلمية , المجلد السادس , العدد الرابع , 2008.
34. محمود عبد الفضيل ، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عالم المعرفة ، 1978,ص20.
35. مضر منعم السباهي , دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق ,المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي, 2012.
36. ناجي عبد الستار محمود , علي خضير عباس ,أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية المنتجة , مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية , المجلد 14 , العدد الأول , كانون الثاني , 2007 .
37. نبيل جعفر عبد الرضا , أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الايراني ,مجلة دراسات ايرانية ,البصرة ,العدد(6-7) ,2000.
38. نجيب عبد الله الشامي , اقتصاديات الامارات حقيقة الواقع وافاق المستقبل , الطبعة الاولى , المسار للطباعة , رأس الخيمة , 2003..
39. نصر منعم السباهي , دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق , المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي , سنة 2012.

40. نوزاد عبد الرحمن الهيتي , التنمية المستدامة الاطار العام والتطبيقات , دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظب , 2009.
41. هناء عبد الغفار السامرائي , دور الاستثمار الاجنبي في مجال الصناعة النفطية في العراق , مجلة الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , مجلد 1 , العدد 4 , 2012.

رابعا : التقارير :

1. الاسكو , تقييم المناطق الحرة – جوانب الصناعة والنقل – دراسة حالة مختارة في منطقة الاسكو بالأمم المتحدة , نيويورك , 2001.
2. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , مناخ الاستثمار في الدول العربية , الكويت , 2005 .
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2015.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد , ايلول 2004.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد , للأعوام 2014-2012 .
6. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول , الأعداد 27 لسنة 2000
7. تقرير البعثة المشتركة بين منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (FAO) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) الى العراق الصادر عن مقر البعثة في روما عام 1993 , رقم الوثيقة W/V/1502/AR .
8. التقرير السنوي لمنظمة أوبك , 2003.
9. تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي , المكتب الاقليمي للدول العربية , تقرير التنمية الانسانية العربية , 2000..
10. تقرير مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية , الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية..
11. دولة الامارات العربية المتحدة , المركز الوطني للاحصاءات , التقرير التحليلي للابعاد الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة عام 2009.
12. دولة الامارات العربية المتحدة , مركز احصاء ابو ظبي , الكتاب الاحصائي السنوي لامارة ابو ظبي , 2010.
13. دولة الامارات العربية المتحدة , وزارة الاقتصاد , التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي ,2010.
14. الدولة القطرية لدولة الامارات العربية المتحدة , مؤتمر الطاقة العربي التاسع , قطر , للفترة 9-12 مايو , 2010 .
15. صندوق النقد العربي , تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995.
16. صندوق النقد العربي , تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999.

17. صندوق النقد العربي , تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.
18. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكو) تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الاجمالي في منطقة (الاسكو)ى,2006 – 2007 توقعات آيار, - مايو 2007,.
19. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , تمويل التنمية في منطقة الأسكو , الامم المتحدة , نيويورك , 2008.
20. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) , تطورات العائدات النفطية وتأثيرها على اقتصاديات الدول الاعضاء , الكويت , 2011.
21. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول , التقرير الاحصائي السنوي , 2014.
22. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول , تقرير الامين العام السنوي الثلاثون , 2003.
23. منظمة الدول العربية المصدرة للنفط تقرير الأمين العام للمنظمة العدد لعام 2011 .
24. منظمة الدول العربية المصدرة للنفط تقرير الأمين العام للمنظمة العدد , 2007 .
25. المؤسسة العربية لصمان الاستثمار , تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية , مجلة ضمان الاستثمار ,العدد الفصلي الثالث , الكويت , 2007.
26. وزارة الاقتصاد الاماراتية , التقرير الاقتصادي الاماراتي السنوي , 2014.
27. وزارة الاقتصاد الاماراتية , التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات ,الاصدار العشرون ,2012.
28. وزارة التخطيط , حسئة التخطيط الاقتصادي , تخطيط السياسة المالية في ظل اقتصاد تالحصار , دراسة رقم 101 , 1993.
29. وزارة التخطيط العراقية , الجهاز المركزي للاحصاء , المجموعة الاحصائية السنوية (سنوات متفرقة)

خامسا : شبكة الانترنيت

1-محمد عبيد الغياش , أزمة الدولة القطرية في الخليج , 2005 , ص4 , معلومات على الانترنيت

www.gulfissues.com

2-مايكل جيه بوسكين , (جماح دولة الرفاهية) , بروجيكت سنديكت , ستاتفورد , مقال منشور على الموقع

http:// www.proyect-syndicata.org

3-ريتشارد ميلين , مخاوف من إصابة النرويج بالمرض الهولندي , بحث على شبكة الانترنيت على الموقع

http://www.aleqt.com

4-مركز احصاءات ابو ظبي , متاح على الموقع التالي http : //www.ameinfo . com /ar-171688 htm

5-بيانات متاحة على الموقع التالي http://www.uaeec.com

6- بيانات متاحة على الموقع التالي servlet/sarellite/c = wam AREPORT NCLD=1162441813432 AND PAGENAME=WAM%2FWAM-A-LAYOUT /wam-org-ae. http://www

المصادر و المراجع الاجنبية

1-Microsoft – corporation" , 1977 . : Encarta – Encyclopedia "
www. Encarta . msn .com ./encyclopedia / nation

2- Ejkoid ,International Business Enter price Prentis – Hail Linc , 1968 ,

3-OECP ,organization ," Detailed Bench Mark Definition of Foreign Direct Investment " ,2 Edition , paris ,1993

4-OPEC, Annul statistical Bulletin, 2010

5-Roberty , Carbauph Internatioal Economics , USA , 2000 , P 326

6-Root , Franklin , Intcmational Trade , and Investment of Penncy ,-Vania , H60-soth –western publishing. co ,Fourth Eotition , 1982

7-UNCTAP , World Investment Report , 2004 , New York and Genera

8-OPEC . Annual statistical Bulletin , Vienna ,Austria(2004,2014

9-Graham , Jeffrey , Understanding Foreign Direct Investment , Going Global , 2004

10-L.S walch , International Marketing ,Plymouth ,M@E Hand Book , 1983

11-Mudura , Jeff , International Financial Management , 6 edition , U.S.A , 2000.

12-OPEC : World oil Outlook 2010

13-OPEC : World oil Outlook 2010 . tab L 1- 4

14-OPEC, Annul statistical Bulletin, 2003

15-OPEC, Annul statistical Bulletin, 2006,

16-OPEC, Annul statistical Bulletin, 2007

17-OPEC, Annul statistical Bulletin, 2013

. 18-Vnctad , World Investment Report ,1998

الملاحق

ملحق (1)

عائدات النفط الخام التي دفعتها شركات بريطانية إلى حكومة عراقية ومجموع نفط خام مصدر من عراق لمدة (1931- 1958)

السنة	المدفوعات بالدينار	النفط الخام المصدر بالاطنان
1931	400,000	120,000
1932	578,000	115,000
1933	741,877	123,000
1934	796,637	1,032,000
1935	909,451	3,557,981
1936	1,154,589	9,894,447
1937	1,249,791	4,112,897
1938	1,893,733	4,138,216
1939	2,222,211	3,787,525
1940	1,779,740	2,324,878
1941	1,626,540	1,362,059
1942	1,653,025	2,267,403
1943	2,051,525	3,320,929
1944	2,444,405	3,897,567
1945	2,604,800	4,315,332
1946	2,713,216	4,370,323
1947	2,696,865	4,353,951
1948	2,130,571	3,050,250
1949	3,119,116	3,701,093
1950	6,674,416	6,081,686
1951	15,113,413	7,951,594
1952	33,121,476	17,699,495
1953	51,358,153	27,005,412
1954	57,711,859	29,272,629
1955	73,742,836	31,643,662
1956	68,858,777	29,162,205
1957	48,920,275	19,936,322
1958	80,000,000	35,532,000

المصدر : حكمت سامي سليمان , نفط العراق (دراسة اقتصادية سياسية) , منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقي , دار النشر للرشيد , 1997 , ص 155 .

ملحق(2)

□جم الا□تياطي□نفطي□دول□عينة□لسنوات 1969-2013 (مليار برميل)

السنوات	ايران		الامارات		العراق	
	الاحتياطي النفطي	معدل نمو الاحتياطي	الاحتياطي النفطي	معدل نمو الاحتياطي	الاحتياطي النفطي	معدل نمو الاحتياطي
1969	55.000	ـــــ	17.000	ـــــ	27.500	ـــــ
1970	60.000	9.09	12.783	-24.81	32.000	16.36
1971	58.344	-2.76	20.502	60.38	35.990	12.47
1972	65.000	11.41	22.768	11.05	39.000	8.36
1973	62.861	-3.29	25.500	12.00	31.500	-19.23
1974	66.000	4.99	33.920	33.02	35.000	11.11
1975	64.500	-2.27	32.200	-5.07	34.300	-2.00
1976	63.000	-2.33	31.200	-3.11	34.000	-0.87
1977	62.000	-1.59	32.425	3.93	34.500	1.47
1978	60.088	-3.08	31.316	-3.42	32.100	-6.96
1979	58.833	-2.09	29.414	-6.07	31.000	-3.43
1980	58.296	-0.91	30.416	3.41	30.000	-3.23
1981	57.020	-2.19	32.176	5.79	32.000	6.67
1982	56.148	-1.53	32.354	0.55	59.000	84.38
1983	55.257	-1.59	32.340	-0.04	65.000	10.17
1984	58.874	6.55	32.490	0.46	65.000	0.00
1985	59.000	0.21	32.990	1.54	65.000	0.00
1986	92.860	57.39	97.203	194.64	72.000	10.77
1987	92.860	0.00	98.105	0.93	100.000	38.89
1988	92.860	0.00	98.105	0.00	100.000	0.00
1989	92.860	0.00	98.105	0.00	100.000	0.00
1990	92.850	-0.01	98.100	-0.01	100.000	0.00
1991	92.860	0.01	98.100	0.00	100.000	0.00
1992	92.860	0.00	98.100	0.00	100.000	0.00
1993	92.860	0.00	98.100	0.00	100.000	0.00
1994	94.300	1.55	98.100	0.00	100.000	0.00
1995	93.700	-0.64	98.100	0.00	100.000	0.00
1996	92.600	-1.17	97.800	-0.31	112.000	12.00
1997	92.600	0.00	97.800	0.00	112.500	0.45
1998	93.700	1.19	97.800	0.00	112.500	0.00
1999	93.100	-0.64	97.800	0.00	112.500	0.00
2000	99.530	6.91	97.800	0.00	112.500	0.00
2001	99.080	-0.45	97.800	0.00	115.000	2.22
2002	130.690	31.90	97.800	0.00	115.000	0.00
2003	133.250	1.96	97.800	0.00	115.000	0.00
2004	132.460	-0.59	97.800	0.00	115.000	0.00
2005	136.270	2.88	97.800	0.00	115.000	0.00
2006	138.400	1.56	97.800	0.00	115.000	0.00
2007	136.150	-1.63	97.800	0.00	115.000	0.00
2008	137.620	1.08	97.800	0.00	115.000	0.00
2009	137.010	-0.44	97.800	0.00	115.000	0.00
2010	151.140	10.31	97.800	0.00	143.100	24.43
2011	154.580	2.28	97.800	0.00	141.350	-1.22
2012	157.300	1.76	97.800	0.00	140.300	-0.74
2013	157.800	0.32	97.800	0.00	144.211	2.79

□مصدر : -OPEC , Annual Statistical Balletic

- □حقول 6,4,2 من عمل□باحث .

ملحق(3)

نفط في اقليم كردستان عراق (توضيح)

- مازال الاختلاف بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم حول تفسير المادة 140 من الدستور[1] .
- بتاريخ 2006/9/9 اصدرت حكومة الاقليم مسودة لقانون النفط والغاز للإقليم كردستان لغرض مناقشتها والمصادقة عليها , وقد صُيغت بطريقة قانونية مستغلة الثغرات الموجودة في بعض فقرات الدستور العراقي وكانت باللغة الانكليزية مستهدفةً المناطق المتنازع عليها تحت تصرف حكومة الاقليم لحين حسم موضوعها وفق المادة المذكورة أعلاه .
- بتاريخ 2007/4/18 اجتمع مجلس النواب العراقي مع عدد من الخبراء والمختصين في هذا المجال في دبي وأصدر عدد من المقترحات لكنها رفضت من وزير الموارد الطبيعية لاقليم كردستان السيد آشتي هاورائي.
- بتاريخ 2007/8/6 تمت مصادقة برلمان اقليم كردستان على قانون النفط والغاز للاقليم والمرقم 22 لسنة 2007 وبوشر العمل به[2] .
- استناداً لصدور القانون المذكور من قبل حكومة الاقليم تم ابرام العقود الاتية مع الشركات الاجنبية وتشمل [3]

أ. عقد مع شركة هنت آويل الامريكية .

ب. عقود مشاركة الانتاج موقعة من قبل الحكومة الكردية بتاريخ 2008/10/2 .

ج. عقد مشاركة لتطوير حقل طق طق النفطي.

د. عقود knoc/kepco مع الشركة النفطية الكردية الوطنية للتنقيب والانتاج (كيبيكو) التي تأسست مع صدور قانون النفط والغاز لاقليم كردستان .

ه. عقد مع شركة دانا كاز لتطوير صناعة النفط .

[1] - عبد الهادي الحساني , قانون النفط والغاز بين النظرية والواقع , مجلة الاصلاح الاقتصادي , عدد خاص عن ندوة مناقشة قانون النفط والغاز , العدد الرابع , 2007 , ص 61 .

[2] - فؤاد قاسم الامير , حكومة اقليم كردستان وقانون النفط والغاز , الطبعة الثانية , دار الغد , 2008 , ص 9-13.

[3] - فؤاد قاسم الامير , نفس المصدر , ص 45.

ملحق (4)

(مقترح فروع صندوق عراقي لاستقرار عائدات نفطية)

فروع الصندوق المقترحة	الغاية من الفرع	نسبة سيول الفرع
صندوق الاستقرار المالي	دعم الموازنة العامة في أوقات انخفاض أسعار النفط .	% 40
صندوق التنمية	توفير الدعم المالي لمشروعات القطاع العام ذات الأولوية في الإنفاق التي تتلكأ بسبب نقص السيولة على ان يتم ذلك بضمانات .	% 20
صندوق الاستثمار	ويهتم بذلك الجزء من الاحتياطات الفائضة والتي يمكن استثمارها في مجالات مختلفة بهدف تحقيق الربحية اللازمة لإدامة عمل الصندوق	% 30
صندوق المستقبل	ويهدف إلى المحافظة على الثروة النفطية للأجيال القادمة ويهتم بتحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعا .	% 10

المصدر / عاطف لافي مرزوك , تطور القطاع النفطي وإدارة الريعية في العراق , مجلة دراسات اقتصادية العدد (27) العراق , 2012 , ص21 .

ملحق (5)

عائدات كية والاستيرادات كلية وصافي تجارة خارجية دو تي الامارات و عراق لمدة 1990-2013
(مليون دولار)

سنوات	الامارات			عراق		
	صادرات كلية	الاستيرادات كلية	صافي تجارة خارجية *	صادرات كلية	الاستيرادات كلية	صافي تجارة خارجية *
1990	23.544	11.199	12.345	10.314	6.526	3.788
1991	24.436	13.746	10.69	377	423	-46
1992	24.756	17.410	7.346	518	603	-85
1993	23.640	19.520	4.12	457	533	-76
1994	27.390	21.024	6.366	453	499	-46
1995	29.176	20.984	8.192	496	665	-169
1996	33.613	22.638	10.975	731	3.532	-2.801
1997	34.014	29.952	4.062	4.602	4.419	0.183
1998	31.059	24.728	6.331	5.500	5.983	-0.483
1999	36.495	33.231	3.264	13.067	10.917	2.15
2000	49.878	35.009	14.869	20.380	13.210	7.17
2001	48.773	42.053	6.72	16.510	13.832	2.678
2002	52.163	47.845	4.318	13.250	9.817	3.433
2003	65.826	57.668	8.158	7.990	9.934	-1.944
2004	80.873	78.428	2.445	18.490	19.954	-1.464
2005	117.238	93.862	23.376	22.039	18.748	3.291
2006	137.153	112.930	24.223	29.343	21.480	7.863
2007	178.606	148.489	30.117	39.516	24.809	14.707
2008	239.180	175.500	63.68	63.726	37.219	26.507
2009	192.167	170.121	22.046	44.275	35.285	8.99
2010	198.362	187.001	11.361	52.084	37.328	14.756
2011	302.036	229.932	72.104	79.618	40.633	39.048
2012	350.123	261.046	89.077	94.209	50.155	44.054
2013	379.490	294.983	84.507	89.765	56.675	33.09

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الاقتصادي العربية الموحد , 2003 , ص331_ وزارة التخطيط العراقية الجهاز المركزي للاحصاء , نشرات حصائية , لسنوات متفرقة _ – OPCE annual statistisical bulletin 2014 table – 6,2,5

*العمودين 4و7 تم استخرجا من قبل الباحث

.

ملحق (6)

بعض مؤشرات الاقتصادية مهمة دول ايران لمدة 1969- 2013

السنوات	A	B	C	D	E	F	G	H
1969	2.1	1.857	0.243	55	3.375.0	2.847.4	5276	8.591
1970	2.403	2.358	0.045	60	3.829.0	3.309.3	5197	9.424
1971	3.824	3.494	0.33	58.344	4.539.5	3.979.0	5602	11.89
1972	4.041	3.638	0.403	65	5.003.1	4.498.4	5047	14.815
1973	6.207	5.617	0.59	62.861	5.860.9	5.276.8	5841	23.908
1974	21.541	20.904	0.637	66	6.021.6	5.369.2	6524	42.333
1975	20.181	19.634	0.547	64.5	5.350.1	4.213.7	6791	46.79
1976	23.541	22.923	0.618	63	5.882.9	5.213.7	6692	60.718
1977	24.076	23.599	0.477	62	5.662.8	4.867.4	7954	71.343
1978	22.476	21.684	0.792	60.088	5.241.7	4.447.1	7946	70.078
1979	19.807	19.186	0.621	58.833	3.167.9	2.407.0	7609	82.546
1980	12.328	11.693	0.635	58.296	1.467.4	796.7	6707	91.639
1981	11.821	10.047	1.774	57.02	1.262.8	714.6	5482	100.658
1982	20.452	18.69	1.762	56.148	2.420.6	1.623.2	7970	123.625
1983	21.507	20.273	1.234	55.257	2.441.7	1.718.7	7230	149.726
1984	17.087	15.713	1.374	58.874	2.032.4	1.521.8	5106	124.874
1985	14.175	13.012	1.161	59	2.192.3	1.568.3	6240	166.584
1986	7.17	5.9	1.271	92.86	2.037.1	1.454.0	5831	198.248
1987	1 1. 9 16	9.4	2.516	92.86	2.297.6	1.710.0	5876	133.076
1988	10.709	8.419	2.29	92.86	2.478.5	1.696.0	7825	122.232
1989	13.081	11.315	1.766	92.86	2.814.1	2.120.0	6941	119.597
1990	19.305	16.831	2.474	92.85	3.135.3	2.220.0	9153	117.418
1991	8.661	15.276	3.385	92.86	3.406.8	2.420.0	9868	119.124
1992	9.868	15.184	4.684	92.86	3.431.6	2.528.0	9036	107.335
1993	8.08	12.773	5.307	92.86	3.425.2	2.600.0	8252	73.766
1994	9.434	13.576	5.858	94.3	3.596.0	2.650.0	4960	105.878
1995	8.36	14.973	3.387	93.7	3.595.0	2.621.0	9740	104.763
1996	22.391	19.441	2.95	92.6	3.596.0	2.630.0	9660	107.455
1997	18.381	15.553	2.828	92.6	3.603.4	2.587.0	10.164	100.877
1998	13.118	10.048	3.07	93.7	3.714.0	2.512.0	12.02	117.861
1999	21.03	16.098	4.932	93.1	3.439.0	2.291.0	11480	104.656
2000	28.345	25.443	2.952	99.53	3.661.3	2.492.2	11691	96.44
2001	23.904	21.42	2.484	99.08	3.572.0	2.184.6	13.874	115.435
2002	28.186	19.219	8.967	130.69	3.248.0	2.093.6	11544	116.412
2003	33.788	26.124	7.609	133.25	3.741.6	2.396.3	13.453	133.969
2004	44.628	34.239	10.339	132.46	3.834.2	2.684.1	11.501	161.261
2005	60.012	53.219	6.363	136.27	4.091.5	2.394.5	16.97	188.479
2006	63.247	59.131	4.117	138.4	4.072.6	2.377.2	16954	212.492
2007	97.668	66.214	31.214	136.15	4.030.7	2.460.8	15.639	285.932
2008	101.289	87.05	14.289	137.62	4.055.7	2.348.0	38.119	330.595
2009	84.718	56.341	28.377	137.01	3.557.1	2.232.0	33.339	321.158
2010	83.785	71.571	12.214	151.17	3.544.0	2.248.0	33.192	357.221
2011	144.874	114.751	30.123	154.58	3.576.0	2.537.0	33.223	541.107
2012	107.812	101.468	6.344	157.3	3.739.8	2.102.0	35.296	398.03
2013	98.807	61.923	36.884	157800	3.575.3	1.215.0	34.538	366.259

المصدر : التقارير الدورية السنوية لمنظمة اوبك (لسنوات متفرقة)

A.B.C. تمثل الصادرات الكلية , النفطية , غير النفطية على التوالي (مليار دولار) . Dتمثل الاحتياطي النفطي مليار برميل . EFG تمثل الانتاج النفطي , الاستهلاك النفطي , الصادرات النفطية بالبراميل (1000 برميل يومياً) . Hتمثل الناتج المحلي الاجمالي (مليارردولار)

ملحق (7)

بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة لدولة الامارات للمدة 1969- 2013

H	G	F	E	D	C	B	A	السنوات
0.48	27	624.9	627.8	17	-	0.407	0.407	1969
0.645	2.6	777	779.6	12.783	-	0.523	0.523	1970
0.883	9907	1.054.8	1.054.8	20.502	-	0.842	0.842	1971
1.505	?	1.202.7	1.202.7	22.768	0.063	1.111	1.174	1972
2.855	109	1.522.1	1.532.6	25.5	0.416	1.74	2.156	1973
7.856	24	1.661.4	1.678.6	33.92	1.053	6.327	7.38	1974
9.971	36	1.932.8	1.663.8	32.2	0.412	6.806	7.218	1975
12.936	87	1.990.0	1.963.4	31.2	10.508	8.383	8.891	1976
16.181	142	1.816.3	1.998.7	32.425	0.804	9.258	10.062	1977
15.63	254	1.805.3	1.830.5	31.316	1.171	8.661	9.832	1978
20.941	46	1.697.3	1.830.7	29.414	1.939	21.862	14.801	1979
29.618	633	1.439.0	1.701.9	30.416	2.577	19.39	21.967	1980
32.988	818	1.167.0	1.502.3	32.176	3.03	18.761	21.792	1981
30.618	717	1.077.3	1.248.8	32.354	2.268	15.956	18.224	1982
28.03	323	1.036.7	1.149.0	32.34	2.375	13.016	15.391	1983
27.704	314	977.7	1.096.0	32.49	3.953	12.037	15.99	1984
27.023	12	1.127.8	1.009.0	32.99	3.868	10.896	14.764	1985
21.574	40	1.239.3	1.126.6	97.203	3.264	6.865	10.129	1986
23.699	20	1.321.5	1.243.3	98.105	4.865	7.9	12.765	1987
23.672	40	1.589.0	1.323.5	98.105	4.623	7.627	12.25	1988
27.268	10	1.761.6	1.593.0	98.105	7.381	10.215	17.596	1989
35.985	30	2.024.4	1.762.6	98.1	8.698	14.846	23.544	1990
33.193	1757	2.060.0	2.027.4	98.1	10.08	14.356	24.436	1991
33.488	1893	1.970.0	2.235.7	98.1	10.505	14.251	24.756	1992
36.721	5115	1.955.0	2.159.3	98.1	11.522	12.118	23.64	1993
37.439	2230	1.925.0	2.166.5	98.1	10.707	11.683	27.39	1994
40.726	2181	1.943.2	2.148.0	98.1	16.354	12.822	29.176	1995
48.006	2117	1.949.0	2.161.3	97.8	18.633	14.98	33.613	1996
51.216	2051	2.039.0	2.160.7	97.8	18.745	15.269	34.014	1997
48.514	1298	1.919.0	2.244.1	97.8	20.459	11.131	31.057	1998
55.181	3598	1.814.9	2.048.8	97.8	21.474	15.021	36.495	1999
70.37	3285	1.786.7	2.174.7	97.8	23.73	26.148	49.878	2000
69.39	2863	1.614.0	2.115.2	97.8	26.359	22.414	48.773	2001
74.332	2000	2.048.0	1.900.3	97.8	30.395	21.768	52.163	2002
87.657	1716	2.248.0	2.248.0	97.8	40.673	25.153	65.826	2003
103.215	1830	2.172.0	2.343.6	97.8	42.774	38.099	80.873	2004
130.256	1478	2.195.0	2.378.0	97.8	67.338	49.9	117.238	2005
168.263	1863	2.420.3	2.568.0	97.8	67.343	69.81	137.153	2006
206.406	23388	2.342.7	2.529.0	97.8	104.79	73.816	178.606	2007
254.394	20463	2.334	2.572.2	97.8	137.107	1.2.073	239.18	2008
248.925	21135	1.953	2.241.6	97.8	134.631	57.531	192.167	2009
269.104	23185	2.103	2.223.8	97.8	124.335	74.027	192.362	2010
348.595	24185	2.457	2.564.2	97.8	190.429	111.607	302.036	2011
383.799	25284	2.445	2.663.0	97.8	232.431	118.08	350.123	2012
396.235	27	2.701	2.798.5	97.8	253.183	126.307	379.49	2013

المصدر : التقارير الدورية السنوية لمنظمة اوبك (لسنوات متفرقة)

A.B.C.D.E.F.G. (تم الاشارة اليهم في الملحق السابق)

ملحق (8)

بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة لدولة العراق للمدة 1969- 2013

السنوات	A	B	C	D	E	F	G	H
1969	1.45	0.769	0.275	27.5	1.521.2	1.445.4	758	3.304
1970	1.98	0.788	0.31	32	1.548.6	1.495.8	528	3.591
1971	1.556	1.083	0.483	35.99	1.694.1	1.618.9	752	4.145
1972	1.086	1.027	0.59	39	1.465.5	1.436.1	294	5.356
1973	1.942	1.842	0.1	31.5	2.018.1	1.925.8	923	6.483
1974	6.602	6.534	0.68	35	1.970.6	1.849.0	294	12.996
1975	8.298	8.227	0.71	34	2.261.7	2.058.8	1216	16.095
1976	9.273	9.201	0.22	34	2.415.4	2.241.1	2059	19.383
1977	9.65	9.56	0.9	34.5	2.348.2	2.167.4	1743	23.326
1978	11.064	10.913	0.151	32.1	2.562.0	2.384.4	1808	27.702
1979	21.572	21.882	0.19	31	3.476.9	3.247.0	1776	39.565
1980	26.349	26.096	0.253	30	2.646.4	2.482.0	2299	47.562
1981	10.14	10.039	0.101	32	897.4	872	1644	32.58
1982	10.033	9.933	0.1	59	1.078.4	846	254	36.777
1983	8.161	7.816	10.345	65	1.098.8	702	2324	37.945
1984	9.317	8.863	0.454	65	1.221.3	867	3968	42.531
1985	10.409	10.097	0.312	65	1.404.4	1.085.4	3543	44.204
1986	7.465	6.905	0.561	72	1.876.5	1.393.5	3190	39.902
1987	9.705	9.416	0.289	100	2.358.7	1.717.0	4830	43.702
1988	9.609	9.312	0.297	100	2.744.5	2.095.0	6417	43.411
1989	12.284	11.876	0.408	100	2.785.5	2.260.0	6495	48.422
1990	10.314	9.594	0.72	100	2.112.6	1.596.0	5258	29.98
1991	0.377	0.351	0.026	100	282.5	39	5166	10.44
1992	0.518	0.482	0.036	100	526.5	60.7	2435	12.41
1993	0.457	0.425	0.032	100	659.5	59.2	4655	8.723
1994	0.453	0.421	0.032	100	748.7	60	6003	7.072
1995	0.496	0.461	0.035	112.5	736.9	63.5	6887	6.187
1996	0.731	0.68	0.051	112.5	740.4	88.1	6734	9.994
1997	4.602	4.28	0.322	112.5	1.383.9	746.6	6523	6.665
1998	5.5	5.111	0.382	112.5	2.181.1	1.417.6	6373	8.501
1999	13.067	12.104	0.963	112.5	2.719.8	2.130.9	7635	14.834
2000	20.083	19.771	0.312	115	2.810.0	2.039.8	5889	20.969
2001	16.51	15.685	0.825	115	2.593.7	1.710.2	7702	17.575
2002	13.25	12.593	0.657	115	2.126.5	1.494.6	8835	17.437
2003	7.99	7.519	0.471	115	1.377.8	388.6	6319	10.621
2004	18.49	17.751	0.739	115	2.106.2	1.450.0	9892	27.366
2005	22.039	21.48	0.559	115	1.853.2	1.472.2	6562	33.379
2006	29.343	28.8	0.543	115	1.957.2	1.467.8	3810	40.314
2007	39.513	39.433	0.08	115	2.183.7	1.643.0	4894	86.125
2008	63.726	61.111	2.615	115	2.280.5	1.855	5407	129.339
2009	44.275	41.688	2.607	143.1	2.336.2	1.906	4255	118.579
2010	52.084	51.147	0.937	141.4	2.358.1	1.89	4302	125.899
2011	79.681	79.043	0.638	140.3	2.652.6	2.116	4681	185.75
2012	94.209	49.103	0.106	144.2	2.942.4	2.423	4866	216.044
2013	89.765	89.402	0.363	144.2	2.979.6	2.39	5194	229.327

المصدر : التقارير الدورية السنوية لمنظمة اوبك (لسنوات متفرقة) A.B.C.D.E.F.G. (تم الاشارة اليهم في الملحق السابق)

ملحق (9)
دور النفط في التنمية الاقتصادية في العراق

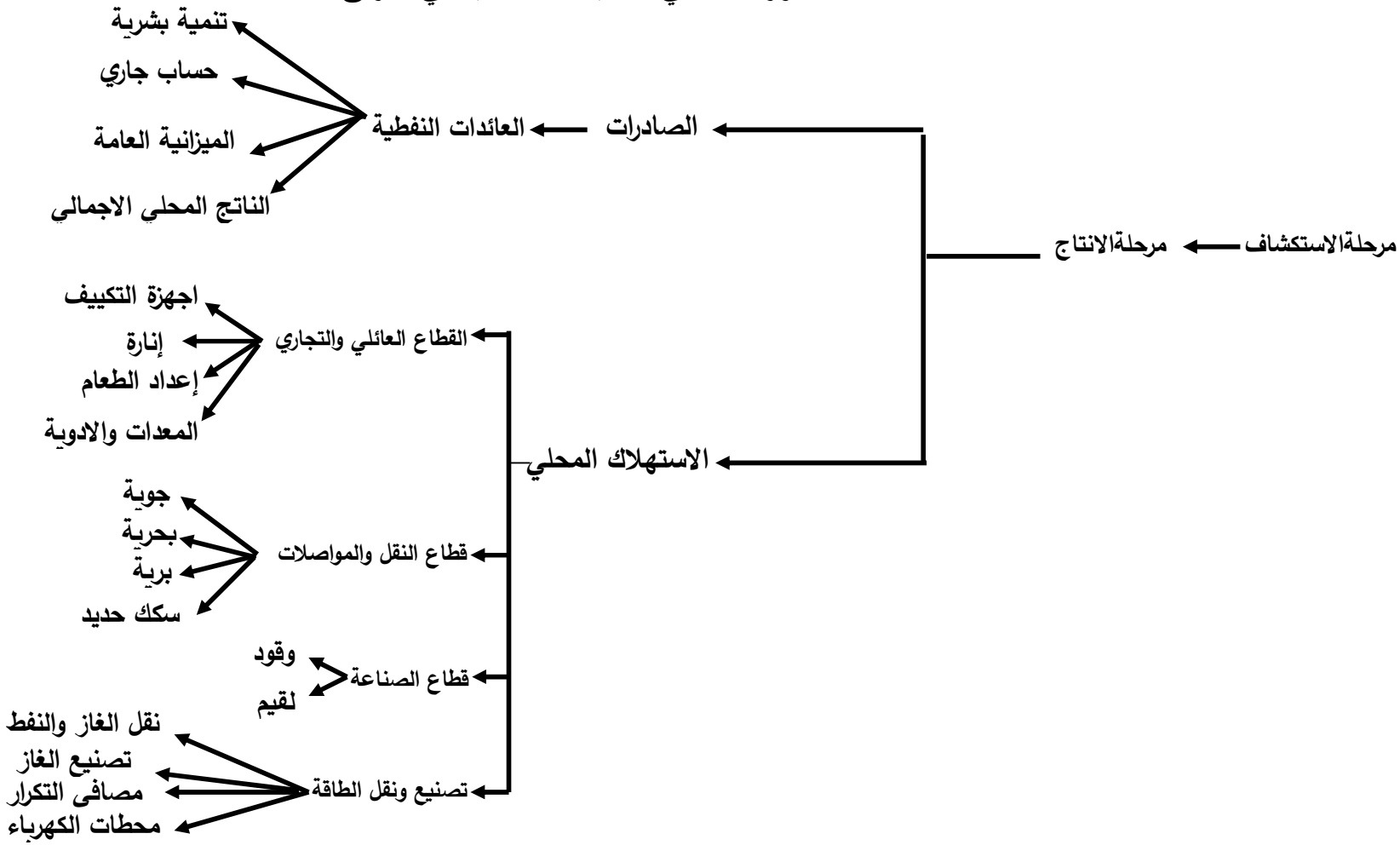

المصدر: (1) رواء نصرالدين، "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامه"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد: 119، المجلد 32، خريف/2006، ص115

Abstract

Many studies and research on about subject of oil being President supplier for budget and most of the producing countries, particularly developing countries, economies, and for the consuming countries it represents the need (demand) him, which calls for deepening the merits of the sources and methods of discovery and production in order to benefit from the advantages arising from the export or import as well as when used in domestic consumption, but, despite the great importance him huge returns achieved by not see the development in the field of economic and social development, suggesting the abuse of such proceeds and thus a negative impact on the overall economy of the oil countries, especially what happened in the state of Iraq and that oil revenues rose from 15.51 billion dollars in 1990 to 89.402 billion dollars in 2013, equivalent to doubling to nearly six times but still the economy hostage to world prices, as Pantashha recovering Iraqi economy and vice versa. as Iran's oil revenues rose from 21.420 billion dollars in 1990 to 61.923 billion dollars a year 2013, meaning it has doubled to nearly 3 times but the percentage of affected world prices for oil less than Iraq because of the presence of non-oil economic resources contribute to the general revenue.

With regard to the United Arab Emirates, where oil revenues of 22.414 billion dollars, rose in 1990 to 126.307 billion dollars in 2013, ie it has doubled to nearly 6 times, but it is the best sample countries in the aspects of economic development because it has worked to diversify their sources of income, as well as optimal utilization of oil revenues to the development of non-oil sectors.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Department of Economics

Employing Oil Revenues in Selected Rentiere countries with reference to Iraq for the period 1990-2013

Submitted

To the Council of College of Administration and Economics - University of Karbala

In partial Full fultiament of the Requirements for the Degree of Master in Economic Science

Hussein Abdul-Karim jaaz al-Shammari

Supervised By

Assistant Professor

Dr. Muhammad Ali Hameed AL-Amery

1437 A.H **2016 A.D**